المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The National Center for Research and Scientific Studies

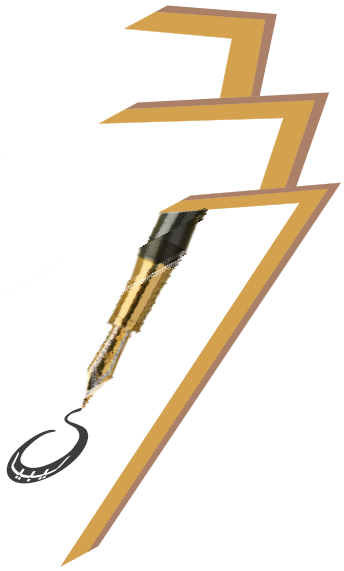

مجلـة الجـديـد للعلوم الإنسانية

الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN: 3007- 7532

الترقيم الدولي الورقي ISSN: 3007- 7540

☎ +218 21 731 8844
@ Info@ncrss.gov.ly
@ Jadid@ncrss.gov.ly
ⓔ www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

للتواصل مع مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

واتساب: 218910344753+

طرابلس – ليبيا

1. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.
2. يسمح باستعمال ما يرد في هذه الدورية بشرط الإشارة إلى مصدره.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَٰناً وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۚ﴾

صدق الله العظيم

(سورة آل عمران: الآية 103)

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي

للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

تنـويـــه

- يسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- الآراء والمعلومات والأفكار العلمية التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
- البحوث والدراسات العلمية توجه إلى أسرة تحرير المجلة على العنوان البريدي للمجلة.

– الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN: 3007-7532
– الترقيم الدولي الورقي: ISSN: 3007-7540

البريد الإلكتروني

ص. ب ✉ Jadid@ncrss.gov.ly

Tripoli. Libya
+218217318844
واتساب:+218 91-0344753
Info@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

- **رؤية المجلة**:

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث العلمية الجادة والرصينة في مجال العلوم الإنسانية؛ خدمةً للمجتمع، والإسهام في إثراء البحث العلمي، باتّباع المناهج العلمية، والالتزام بمعاييرها، وتنشر باللغتين العربية والإنجليزية، وفق ضوابط ومنهجية البحث العلمي وقوانين الإصدار والنشر في الدولة الليبية، ورؤية ورسالة وأهداف وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وتستند إلى ميثاق أخلاقيات قواعد النشر العلمي فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية تحكيم البحوث، وتقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية، التي لم تنشر من قبل، إلى جانب نشر ملخصات الرسائل والأطروحات العلمية، وكذلك ملخصات الكتب والإصدارات الجديدة، والمقالات العلمية في مجال تخصصها.

- **أهداف المجلة**:

1. إتاحة الفرص للباحثين والدارسين؛ لنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية وتحفيزهم لتحليل ودراسة المجتمع.
2. الإسهام في نشر الثقافة، وتطور المعرفة الإنسانية، عن طريق المعايير التي تحدّدها هيئة تحرير المجلة، بما يعود بالنفع على تطور البحث العلمي في ليبيا.
3. نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمبتكرة.
4. المشاركة الفاعلة مع الجامعات، ومراكز البحث العلمي المحلية والعالمية، لإثراء حركة البحث في مجال العلوم الإنسانية.
5. استقبال اقتراحات الباحثين حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي، وفي تطوير المجلّة.

- **شروط النشر في المجلة**:

1. أن يتصف البحث أو الدراسة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
2. البحوث والدراسات المقدمة للنشر يشترط في قبولها أن تكون غير مُسْتَلَّة من رسالة أو أطروحة علمية.
3. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي بحث، أو دراسة علمية، ما لم تكن معدة وفق شروط سياسة النشر، أو تكون خارج اختصاص المجلة.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث، والاستفادة بها في المجالات العلمية، دون الرجوع لأصحابها، بشرط الإشارة إليهم بحسب القواعد المتعارف عليها.
5. الآراء والأفكار الواردة بالبحوث أو الدراسات التي تنشرها المجلة، تعبر عن أراء كتابها فقط، دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة، أو إدارة المركز.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة، يستلم الباحث نسخة من العدد، وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. أن يتصف البحث أو الدراسة أو المقالة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
8. حقوق النشر محفوظة للمركز، ولا يجوز نشر البحوث والمقالات في جهة أخرى، إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من مدير عام المركز.
9. هيئة تحرير المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث والدراسات المقدمة للنشر، ولا ترد لأصحابها سواء أنشرت أم لا.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

العدد التاسع عشر: يونيو 2025م

تحت إشراف ومتابعة: دكتور. طارق رمضان زنبو

(مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز)

المشرف العام

د. طارق رمضان زنبو

رئيس التحرير

أ. د. خالد مسعود الباروني

نائب رئيس التحرير

د. عز الدين مختار فكرون.

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عبد الحكيم ضوء زامونة.

أ. د. علي محمد علي الريانى

أ. د. عبد المجيد خليفة الكوت.

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ.

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. علي الهادي الحوات

نائب رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. أحمد الهادي رشراش

أعضاء الهيئة الاستشارية العلمية

أ. د. عامر الفيتوري المقري.

أ. د. كمال سالم الشكري.

أ. د. محمد الفيتوري عبد الجليل.

أ. د. أحمد المبروك أبو لسين.

أ. د. الدوكالي مفتاح الطرشاني.

د. إلياس أبوبكر الباروني.

مراجع ومدقق لغوي: أ. د. أحمد الهادي رشراش.

أمين سر المجلة: مصطفى عمر محمد الفقهي.

تنفيذ وإخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

العدد التاسع عشر: يونيو 2025م

المحتويات

الترقيم	العنـــوان	الصفحة
1	كلمة العدد: د. طارق رمضان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية - رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة).	ز
2	دور الثقافة السياسية في المجتمع الليبي عبر مراحل بناء الدولة د. عبد القادر علي أبو ستة، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة سرت.	1
3	العمالة الوافدة إلى ليبيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية د. رمضان بشير القلعي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.	32
4	تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية في ليبيا أ. محمود عبد السلام البريدان، عضو هيئة تدريس جامعة المرقب.	62
5	دور المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين في تقويض الاستقرار الإقليمي د. عز الدين مختار فكرون - رئيس قسم العلوم السياسية جامعه المرقب، عضو اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.	97
6	معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية وأثرها في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب د. طارق رمضان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز). أ. د. خالد مسعود يحي (مستشار شؤون دراسات وأبحاث الأمن، عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية).	125

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

نتشرف بتقديم العدد 19 من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية للعلماء والباحثين وصناع القرار لتكون الأبحاث المنشورة طية صفحات العدد إضافة علمية في عالم المعرفة ومنهاج عمل لرسم السياسات والاستراتيجيات لتطوير قدرات المجتمع ومنظوماته ومؤسساته، حيث حوى العدد 19 من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية مواضيع بحثية لملفات حساسة مرتبطة بعلوم الأمن القومي من شأنه تقديم تحليلات استشرافية عميقة للظواهر الإنسانية والسياسية المرتبطة بالشأن العام والعلاقات الإقليمية والدولية، وبالتالي تقديم مؤشرات وتوصيات عملية تسهم في بناء قدرات الدولة الليبية وتحسين مستوى تنافسيتها في محيطها الإقليمي والدولي لتكون دولة ليبيا قيمة فعالة في معادلة السياسة الدولية، دولة المعرفة والحريات والقانون والمؤسسات.

لقد بذل أسرة تحرير المجلة جهوداً تذكر فتشكر على صعيد تطوير سياسات المجلة ومعايير النشر والتحكيم العلمي للأبحاث والدراسات المقدمة للنشر وإخراج المجلة بالصورة التي ترتقى لمستوى تاريخها وارثها المعرفي القيم منذ تأسيس المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وذلك تزامناً واستجابة للمعايير المحلية والدولية للجودة وضمان الاعتماد للمجلات العلمية المحكمة، وطوروا البوابة الالكترونية للمجلة لتحقيق التواصل الفعّال مع جمهور العلماء وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية والباحثين والمهتمين وصناع القرار داخل وخارج ليبيا، استقبال المادة العلمية وتقييمها وتحكيمها ونشرها بمعايير الافصاح والشفافية والموضوعية والقيم المضافة للإرث المعرفي والحضاري والإنساني.

يشرفني أن تكون مجلة الجديد للعلوم الإنسانية شعلة أمل واشعاع حضاري يخدم قضايا الوطن والمواطن والإنسانية قاطبة، كما يتشرف المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية بدعوة كل من يرى في نفسه المسؤولية والأهلية والوطنية لتقديم أبحاثهم وآرائهم وتحليلاتهم للنشر حول القضايا والملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالشأن العام الليبي والمتغيرات الإقليمية والدولية ودلالاتها وتداعياتها على الأمن القومي الليبي وبما يسرع من وتيرة التنمية المستدامة في ليبيا.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

د. طارق رمضان زنبو
مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة

دور الثقافة السياسية في المجتمع الليبي عبر مراحل بناء الدولة

د. عبد القادر علي أبو ستة*

المستخلص:

تعدّ الثقافة السياسية لأي مجتمع هي الأساس في بناء الدولة، وفي توحيدها وتماسكها، ولهذه الثقافة مصادر عدة، تتشكل بفعل أدوات تنشئة تسهم في صقلها وتكوينها، ولذا طرحت هذه الدراسة تساؤلات أُجيب عنها من خلال التحليل والبحث في أهدافها، وهي: توضيح مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع، وتوضيح المقصود ببناء الدولة كما في الحالة الليبية، وتوضيح دور مصادر الثقافة السياسية في المجتمع في بناء الدولة الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي، وقد توصلت لنتائج عدة من أهمها: أن الثقافة السياسية تعدّ الشق السياسي من الثقافة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعتقدات والتوجّهات التي تحكم السلوك السياسي للمواطن، وهي مكتسبة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الرئيسة كالأسرة، والمؤسسات التعليمية، والدين، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الحزبية، ومكونات المجتمع المدني، ومكون القبيلة، وتوصي الدراسة بترسيخ الثقافة السياسية القائمة على المشاركة وتعزيز دولة القانون وإرسائها، والاستفادة بالجانب الإيجابي للقبيلة، وتأكيد خيار المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، بناء الدولة الليبية.

Abstract:

Political culture in any society is the basis for the establishment of the state, its unity and coherence. This culture or education has numerous sources that contribute to its polishing and configuration through establishing mechanisms. This study, therefore, tends to raise and answer questions by conducting analyses and coming up with its objectives, which are: Clarifying the concept of political culture in the society, and what the establishment of

* د. عبد القادر علي أبو ستة، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة سرت– ليبيا.

(1) يوسف سالم عبد العالي إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي بليبيا، المجلة العلمية للدراسات

state means, particularly in the Libyan case, as well a clarifying the role of political culture in establishing the Libyan state. This study employed the descriptive analytical approach, as well the historical one. The study came up with a number of conclusions, the most important of which are: Political culture constitutes the political aspect of the prevailing culture in the society, which comprises of a number of values, beliefs and directions that govern its main institutions, such as the family, educational institutions, religion, media, participating party institutions, in addition to enhancing and establishing a state of law and benefitting from the positive aspect of the tribe and ensuring reconciliation.

مقدمة

تعدّ الثقافة السياسية لأي مجتمع هي الأساس في بناء دولته، وفي توحيدها وتماسكها، التي تستمد من قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، التي بدورها تحافظ على مفهوم وقيم الانتماء والولاء في ظل تنشئة المجتمع، وفق ثقافة وطنية واحدة، تعزز قيم الانتماء للوطن، ويتميز الشعب الليبي بأنه شعب ومجتمع واحد، ينتمي بحكم موقعه الجغرافي وانتمائه الديني والقومي وخصائصه الثقافية إلى مجتمع عربي وأمازيغي ومغاربي وإفريقي وهو مجتمع مسلم ارتبط بالدين الإسلامي منذ القرن الأول للهجرة، ومن ثم مكنت هذه الخصائص وأهلت هذا المجتمع من حمل مزيج من الموروث الحضاري والثقافي المتميز بهذه السمات، إلى جانب الموروث النضالي المتراكم عن الحقبة الاستعمارية الماضية، وما حملته من تأثيرات مختلفة لعل أبرزها اتحاد كل مكوناته وأقاليمه نحو تحرير بلده، والحصول على استقلاله، ثم بناء دولته، وهو ما تحقق بالفعل بعد نضال الأجداد وتضحياتهم[1].

ومنذ عام 2011م، وبعد التغير السياسي في ليبيا، ترسّخت الحاجة الملحة لإصلاح المؤسسات وبناء الدولة في ليبيا. بعد ما أصابها خلال العقود السابقة لهذه المحطة التاريخية الفرقة، وما تلاها حتى يومنا الحالي، ولقد عدّ هذا الهدف الاستراتيجي من أهم الأهداف التي فرضت نفسها في هذه الحقبة التاريخية من تاريخ الدولة الليبية، وقد تنوعت التصورات المقترحة حول نهج الإصلاح الأمثل،

(1) يوسف سالم عبد العالي إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي بليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد1، 2021م، ص 120.

ومدى ملاءمته لجذور الواقع المؤسسي، ومدى تفهم طبيعة الإرث الحضاري لهذا الشعب، وذلك للوصول إلى تشخيص أوجه الخلل التي أصابت نهج البناء، كما أن أهمية الإصلاح المؤسسي لا سيما في المستويات التي تضطلع بأداء الوظائف العامة تكمن في أنه يسهم في جعل عبور الأمة الليبية من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار الدستوري أكثر أمانًا، حيث تواجه عملية بناء الدولة الليبية منذ عام 2011م، تحديات وتداخلات عديدة تصاحبها تناقضات الداخل، وتقاطعات مصالح الخارج أيضاً، على أكثر من صعيد، منها مثلاً المصالح والتوجهات، والتدابير الاقتصادية المطلوبة في ظل هيمنة البنية الاقتصادية الريعية، وقضية المركزية الإدارية، وهيمنة القبيلة والمناطقية والجهوية، وتدخل أصحاب الفتاوى، وحاملي الايدولوجيات المتنوعة في الحياة السياسية، إضافة إلى ذلك مسألة الأمن والجيش، يأتي كل هذا في وقت تمر فيه ليبيا بأشد الفترات حاجة إلى بناء دولة مستقرة بمؤسسات ذات كفاءة وبعيدة عن الفساد، ويمكن تحقيق ذلك بإنجاز عقد اجتماعي رضائي يتمثل في دستور توافقي وانتخابات حقيقية[1].

ووفق ذلك قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي قاربت في مواضيعها المدروسة موضوع هذه الدراسة، ومن بين أهم الدراسات التي اطلع عليها دراسة السطي (2017) بعنوان: الثقافة السياسية في المجتمع الليبي[2] وبينت نتائجها أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تشكيل الثقافة السياسية في ليبيا، ولا يمكن تفضيل عامل على الآخر؛ لأن كل العوامل تعمل بصورة متكاملة، وكذلك اطلع على دراسة سمير سنان (2021) بعنوان الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد 2011[3] وأشارت نتائجها إلى خطر التدخل الأجنبي ودوره في الأزمة الليبية، وأهمية بناء دولة حديثة في ليبيا، ومن الدراسات المتميزة دراسة هاني موسى (2023) بعنوان: القبيلة

(1) مجموعة خبراء، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 2011م، ص5.

(2) الفيتوري صالح السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة 34، خريف 2017م.

(3) سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، 2021م.

والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة[1] التي خلصت في نتائجها إلى أن مسار بناء الدولة المتعثر ارتبط بمحددات قبلية وجهوية تقاطعت مع عوامل خارجية. وتختلف هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عرضت وغيرها من الدراسات الأخرى التي المطّلع عليها التي تناولت موضوع الثقافة السياسية، أو موضوع بناء الدولة في ليبيا بأنها تحاول تحليل دور الثقافة السياسية من خلال مكوناتها المختلفة، وذلك لبيان دورها في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه الليبيون، وهو بناء دولتهم وترسيخ دولة القانون والمؤسسات المدنية، عدّ الخيار الديمقراطي والسلمي خيارهم، بعد مراحل ومخاض عسير، كلفتهم الكثير من المعاناة والتضحيات، وقد قسّم هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، فبعد المقدمة وعرض مشكلة البحث وفرضيته وأسئلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومنهجه، عرضت محاور البحث على هيئة ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

المبحث الأول: الثقافة السياسية في المجتمع مفهومها وأهميتها وأنماطها

المبحث الثاني: مدخل في بناء الدولة كما في الحالة الليبية

المبحث الثالث: مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي ودورها في بناء الدولة.

وتختتم الدراسة بعرض النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث

تقوم الثقافة السياسية بدور مهم في عملية بناء الدولة، وإعادة حيويتها ووظيفتها الداخلية والخارجية، إذ تمثل مجالاً وعقداً للمشاركةً السياسية والاجتماعية بين النظام السياسي والمجتمع من خلال أفراده، وهم الشعب، حيث يعمل النظام السياسي في إطار الدولة الراسخة والمتماسكة على تنظيم المجتمع من خلال الاستفادة بمفردات ثقافته السياسية ومكوناته الاجتماعية والفكرية، من أجل توطيد دعائم استقرار الدولة، وفرض سيادتها وزيادة منعتها وتعزيز أمنها، لكون الثقافة السياسية هي التي تؤهل المواطن الصالح للمشاركة الفعالة في العملية السياسية، وهذا يحتم التعرف إلى مضمون الثقافة السياسية ومكوناتها ومصادرها الرئيسة من أجل الوصول إلى الهدف الرئيس، وهو معرفة دور

(1) هاني موسى، القبيلة والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة، مجلة سياسيات عربية، المجلد 11، العدد 63، 2023م.

هذه المصادر السائدة في المجتمع الليبي في البناء المؤسسي للدولة بالشكل الإيجابي والمنشود، بهدف خروج البلاد من واقعها الصعب، ومعاناتها المريرة في ظل حالة الانقسام السياسي وأزمتها الراهنة التي أصبحت لها أبعاد ومسارات خارجية، وفي الوقت نفسه يعول على مصادر الثقافة السياسة أن تعمل وتسهم في إيجاد حلول لأزمات الواقع الليبي، أو وضع مقاربات قابلة للتنفيذ بصفتها رصيدًا ثقافيًّا يشترك فيه كل الليبيين شرقًا وغربًا وجنوبًا على اختلاف انتماءاتهم العرقية والمناطقية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسلط هذه الدراسة على مصادر السياسية للمجتمع الليبي ذات التنوع الملحوظ في تحقيق بناء الدولة الديمقراطية والمتحضرة، ومحاولة فهم وشرح خصائص هذا الدور الاستراتيجي، وعليه تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما دور مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي في بناء الدولة؟

أسئلة البحث

بناء على التساؤل الرئيس يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالثقافة السياسية في المجتمع؟
2. ما المقصود ببناء الدولة كما في الحالة الليبية؟
3. ما دور مصادر الثقافة السياسية بالمجتمع في بناء الدولة الليبية؟

أهداف البحث

يهدف هذ البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع.
2. توضيح مفهوم بناء الدولة كما في الحالة الليبية.
3. توضيح دور مصادر الثقافة السياسية بالمجتمع في بناء الدولة الليبية.

فرضية البحث

بناء على خلفية البحث ومشكلته وتساؤلاته؛ فإن هذا البحث ينطلق من الفرضية التالية:

إن للثقافة السياسية في المجتمع الليبي إسهامًا كبيرًا في عملية بناء الدولة في ليبيا، إن أحسن توظيف هذه المصادر بشكل مناسب مع الاستفادة بخصائصها ومميزاتها.

أهمية البحث

يعدّ هذا البحث مهمًّا؛ نظرًا لأنه يدرس موضوع الثقافة السياسية بصفتها مفهومًا يرتبط بجانبين مهمين؛ الجانب الأول سياسي، والجانب الثاني اجتماعي، ويعد هذا الموضوع من المواضيع الحديثة نسبيًّا التي لها أهميتها وأثرها في أي مجتمع، وخاصة في المجتمع الليبي الذي هو بحاجة لإجراء الكثير من الدراسات، في ظل حالة راهنة تحتاج فيها البلاد إلى كشف خفايا هذا المفهوم ومصادره، وبدرجة أخص معرفة مدى إسهام الثقافة السياسية في بناء الدولة الديمقراطية التي ينشدها ويحلم بها الليبيون، وهو الحلم الذي ظل يراود الليبيين على مدار عقود طويلة، بعد ما شهدت البلاد تغييرًا شاملاً أفضى إلى مسارات سياسية وأزمات متلاحقة، وعاشت انقساماً سياسياً ووهناً اقتصادياً وتشظّيًا اجتماعياً في فترات معينة، ما يحتم الحاجة لإثارة مثل هذه المواضيع من أجل الإسهام في معالجة الحالة الراهنة بقدر الإمكان.

حدود البحث

يتحدّد هذا البحث في إطار الحدود التالية:

1. الحدّ الموضوعي: موضوع هذا البحث هو الثقافة السياسية من خلال مصادرها مثل القبيلة والدين والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، ثم البحث في موضوع بناء الدولة في ليبيا.
2. الحد المكاني: دولة ليبيا.
3. الحد الزمني: منذ التغيير السياسي في 2011م حتى يومنا الحالي.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة القائمة وتحديدها، ومعرفة مصادرها المختلفة وتشخيصها ووصفها بشكل واضح، وعرض خصائصها وأهميتها، كما اعتمد على المنهج التاريخي، حيث يتعلق موضوع الدراسة بمجال تاريخي في ليبيا، وذلك بهدف تناول موضوع الثقافة السياسية وبناء الدولة في ليبيا منذ تغيير النظام السياسي الحاكم في عام 2011م حتى هذا التاريخ، واعتمد على مصادر متنوعة لجمع البيانات، تشمل الكتب والدراسات الأكاديمية الجامعية، والمقدمة في الندوات والمؤتمرات والمراكز البحثية والمقالات المنشورة في المجلات العلمية، بالإضافة

إلى شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، وهذه المصادر تتماشى مع طبيعة هذه الدراسة، كما تتناسب مع طبيعة المنهجين الدراسيين في هذه الدراسة.

المبحث الأول– الثقافة السياسية في المجتمع: مفهومها وأهميتها وأنماطها

أولاً– مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع

مصطلح الثقافة متشعب ومتعدد الاستخدامات، عرّف بتعريفات عدة متباينة، ومن بين أشهر التعريفات لهذا المفهوم ما جاء به (إدوارد تايلور) حيث ذكر أن الثقافة السياسية هي "الكل المركب الذي يشمل العقائد والفن والقانون والعادات والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوًا في المجتمع"[1]. وعرفها (برهان غليون) بأنها: "جملة الأنماط والقيم والقواعد والأعراف والعادات التي تبدع وتنتظم لدى جماعة ما وتحدد لدى هذه الجماعة أسلوب استعمالها لإمكانيتها البشرية والمادية ونوعيه تحركها في بيئتها"[2].

بينما تعود الجذور الفكرية في معنى الثقافة السياسية اصطلاحًا إلى كتابات الأنطولوجيين أمثال (روت بندكت) (Ruth Pendict) و(مارجريت مبد) (Margret Mid) الذين أثارا جدلاً مردّه إلى بحثهما في الطابع القومي، ونظرتهما التي اهتمت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفردية التي تميز ثقافة ما، ويعد العالم السياسي الأمريكي (جابرئيل الموند) (Gabriel Almond) أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها في عام 1965م، ويعرّف (الموند) الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كونه فردًا في النظام السياسي الذي ينتمي إليه"[3].

---

(1) أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص164.

(2) رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 –36، 2017م، ص23.

(3) عادل إبراهيم الكماشي، الثقافة السياسية والانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، مجلة علوم التربية، العدد 5، سبتمبر، 2020م، ص3.

وببساطة فإنّ الثقافة السياسية – كما يشير رشاد – هي الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي[1]، وتشير النظريات المختصة بأن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست نظرية، وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الأولية، مثل الأسرة والمدرسة وبقية المؤسسات التعليمية بصفة عامة، ووسائل الإعلام والمؤسسات الحزبية والمجتمع المدني ومكون القبيلة[2]. كما عرّفت بأنها عبارة عن توجهات وآراء ومعتقدات مبنية على عناصر وتراكيب تتحدد من خلال النظام الحاكم ومكونات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدين، وهي بدورها قادرة على تحليل وتفسير كيفية التفاعل بين المكونات المذكورة، ومدى تأثيرها في المعرفة والإدراك وممارسة السلوك السياسي[3].

وأخيراً عرّف قاموس "أكسفورد" الثقافة السياسية بأنها: "الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدّد، وتعد بمنزلة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه، إلى جانب أحكام تقييمية بشأنه"[4].

ثانياً– أهمية الثقافة السياسية ووظائفها

تعد الثقافة السياسية من أهم ركائز علم الاجتماع السياسي، وباتت دراستها ضرورية في وقتنا الحاضر أكثر من أي وقت مضى، نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وأيضاً نظراً لغياب قاعدة ثقافية سياسية جماهيرية تتكفل بإيجاد حالة من الانسجام بين النظام والشعب، أو بين الحاكم والمحكوم، ويمكن القول إنه عند الإلمام بمفاهيم الثقافة السياسية وعناصرها ومصادرها، ومن ثم كيفية ممارستها داخل المجتمع، هنا نكون أمام مؤشر جيد،

(1) عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء، 2003م، ص 16.
(2) محمود القطافطة، الثقافة السياسية الفلسطينية، ثقافة توحيد أو تفتيت، مجلة التسامح، العدد 16، 2007م، ص11.
(3) عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk
(4) Lain mclean, concise dictionary of politics, ford university press ,,1966 pp.379.

ونكون قد حصلنا على قاعدة متزنة تخلق بدورها حالة من الاستقرار المجتمعي، وتكوين جوهري للذات الفردية، والإحساس بالهوية الوطنية، ومن ثم فإن وصول الفرد لهذه الحالة وامتلاكه لكل مكونات الثقافة السياسية على أسس سليمة، بديهياً تتشكل لديه الرغبة الملحّة في المشاركة السياسية على مستوى اتخاذ القرارات والسياسات ذات العلاقة بالنظام السياسي، ولا يمكننا التغاضي عن الواجبات الواقعة على عاتق النظام السياسي، مثل توفير البيئة الخصبة للمواطن لكي يشعر بكينونته، وأن نضمن له الحرية الفكرية وآلية العمل والمشاركة الشعبية في سياسات الدولة وقضايا المجتمع، فمن هنا نضمن وجود حالة الانسجام التي نتحدث عنها بين الطرفين[1].

وتعد الثقافة السياسية إحدى الأدوات السياسية في بناء المجتمع السياسي الذي أساسه اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخبة الحاكمة، بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة لتحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية، إذ إن هذه العملية تقود الى ترسيخ قواعد للعمل السياسي المتفق عليها مسبقاً وبشكل مقبول من قِبل الحاكم والمحكومين على حد سواء، وتعمل الثقافة السياسية أيضًا على ضرورة اتساع مدركات الأفراد خارج إطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالنظام السياسي والدولة والهوية الوطنية أولًا، ومن ثم تحقيق الاندماج القومي ثانياً[2].

وللثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثون المختصون في علم الاجتماع السياسي وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

1. التعرف إلى طبيعة البناءات والنظم السياسية: إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما ساعد كل من

(1) عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk

(2) القيم الاجتماعية والسلوك السياسي، كتب في 28 ديسمبر 2023م، مركز أضواء للدراسات، http://adhwaa.net تم الاطلاع عليه في 14 أبريل 2025م.

(ألموند وفيرنا) مثلاً على دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول من الكشف على نوعية البناءات السياسية، وإلى أي حد تتمثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها، وقد افترض (ألموند) أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين، وأكد أنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع؛ لأنها تضم نماذج للتوجيهات إزاء الظاهرة السياسية.

2. تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية: تعكس نوعية الثقافة لدى المواطنين مدى توقعاتهم من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة في تلبية الحاجات السياسية التي يتطلع إليها هؤلاء المواطنين، فالمواطنون في ظل الثقافة المتصفة بالمشاركة يستطيعون أن يحفزوا السلطة على تلبية حاجياتهم من خلال مشاركتهم الفعالة النشطة، وذلك على عكس المواطنين ذوي المشاركة الضيقة والرعائية.
3. دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها: إن الثقافة السياسية تعدّ العنصر الأساس لتطوير عمليات المشاركة السياسية، ولاسيما أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديمقراطي الفعّال في الحياة السياسية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.
4. تكوين الشخصية القومية: إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة؛ لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يقلص عموماً درجات التنوع الثقافي والسياسي، ويضعف نمو الشخصية القومية التي تظهر نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع تجاه قضاياهم وتحقيق المصالح والأهداف العامة.
5. الثقافة السياسية وحقوق المواطنة: كلما تحسنت الثقافة بمفهومها العام والثقافة بمفهومها السياسي استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية، فالثقافة تمكن من دعم الوعي الفردي

والجماعي نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها، وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية[1].

ثالثاً– أنماط الثقافة السياسية

حدّد كل من (ألموند وفيريا) في كتابهما المسمى بـ (الثقافة المدنية) بعد أن درسا خمس دول دراسة ميدانية أن للثقافة السياسية ثلاثة أنماط، وهي:

1. الثقافة السياسية المحدودة:

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدًا من الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسيات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي شكل من أشكال التأييد أو المعارضة من السياسات العامة، أو حتى إلى القيادات السياسية التي توجد في النظام السياسي، ويشير هذا النمط إلى أن ثقافة الناس هي مجرد رصيد متراكم من الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعيًا ومؤسسياً التي توجد في المجمعات القبلية أو البدائية.

2. الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

يكون هذا النمط من الثقافة إيجابيًّا من ناحية الإدراك، بحيث يدرك الأفراد النظام من جانب المخرجات وتذبذب من جانب المدخلات، أما من ناحية المشاعر فإن الأفراد قد يكونون مؤيدين أو معارضين، أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيًّا؛ نظرًا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم تأثيرهم في النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية، بحيث ينصاعون بشكل سلبي للحكومة والمسؤولين والقوانين، وفي الوقت نفسه لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة.

3. الثقافة السياسية المشاركة:

(1) نبيل حليلو، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مجلة المفكر، العدد 17، يونيو 2018م، ص221–222.

يكون الأفراد في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي بمعرفة النظام السياسي، والبنى التي تحتويها الأدوار السياسية، حيث يقومون بدور فعّال من خلال التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتجاجات السياسية، كما يشعرون بالفخر بمواطنتهم وبوجود نظام سياسي يتيح لهم المشاركة الفعلية[1] .

حرص (أموند) وزميله على تحديد أن كل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية سياسية تقليدية إلى حد كبير من اللامركزية، أما ثقافة الخضوع أو التبعية فتتعلق ببنية سياسية سلطوية مركزية، في حين تتعلق ثقافة المشاركة السياسية ببنية سياسية ديمقراطية، ويضيفان بأن استقرار الأنظمة السياسية مرهون بمدى التطابق بين البنية السياسية ونمط الثقافة السياسية السائد في الدولة[2] .

المبحث الثاني– مدخل في بناء الدولة كما في الحالة الليبية

أولاً– تعريف الدولة

تعرف الدولة بأنها "مؤسسة سياسية وقانونية تقوم حين يقطن مجموعة من أناس بصفة دائمة في إقليم معيّن يخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم"[3] ويرى المفكر المسلم (ابن خلدون) بأن الدولة تمثل الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما، ويعلق المفكر (الجابري) على رأي ابن خلدون: "ومن هنا يمكن تصنيف آراء ابن خلدون في معنى الدولة إلى قسمين القسم الأول يتناول مفهوم امتداد الدولة في المكان أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، والقسم الثاني يتناول استمرارها في

(1) حليلو نبيل، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مرجع سابق، ص218–219.

(2) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998م، ص210.

(3) سارة عمر وكريمة لاتمان، مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015م، ص 8.

الزمان أي من حيث مختلف المراحل التي تجتازها من خلال حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها"[1].

أما (فيبر) فله رأي في تعريف الدولة ضمن مفهوم السلطة السياسية، فالسياسة عنده هي إدارة مجموعة سياسية معينة لما نسمّيه اليوم الدولة، وهي إلى جانب ذلك مجموعة من النظم التي تتكون من أجل المشاركة في السلطة والتأثير في توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة، والدولة بالمعنى الفيبري مرتبطة بالسلطة، وبخاصة سلطة الإكراه التي تحتكرها من دون أية هيئة أخرى داخل حدودها، فمسيري الدولة على حد قول (فيبر): يجمعون الوسائل التي يستطيعون من خلالها إدارة أمور بالطريقة المناسبة، ومن أجل ذلك يقومون باحتكار سلطة الإكراه الشرعي البدني، وذلك للحفاظ على النظام والدفاع عن المجتمع ضد أخطار خارجية، وهو ما يجعل من الدولة تجمعاً سياسياً، حيث يسيطر أشخاصٌ آخرون عن طريق الإكراه، ومن ثم فالدولة لا يمكن أن تقوم إلا إذا تحققت هذه العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين لهم[2].

ثانياً– تعريف بناء الدولة وخصائصها

يرى (فرانسيس فوكوياما) (Francis Fukuyama) بأن بناء الدولة عبارة عن عملية تهدف لتقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتهدف إلى زيادة قدرة الدولة على إدارة مواردها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، وكذلك توفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، وضمان قوة الدولة، وكذلك زيادة قدرتها

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 6، 1994م، ص 211.

(2) حنان بوخبزة، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند مكاس فيبر، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م، ص41.

المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[1]. فيما يعرف (تشارلز تيلي) (Charles Tilly) بناء الدولة بأنه: "إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على إقليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة"[2].

كما عرفت بأنها عملية بناء شرعية على شكل مؤسسات وتكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتوفير الحاجات الأساسية من الأمن والعدالة وسيادة القانون، فضلاً عن التعلم والصحة، وهي الحاجات التي تلبّي تطلعات المواطنين وتحترم حقوقهم الأساسية، وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية القادرة على التفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع ككل من جهة أخرى[3].

وتتميز عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص يجد الباحث أن أهمها ما يلي:

1. عملية بناء الدولة مفهوم ديناميكي: أي أنها عملية لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي الملائم لها، وقابليته للتكيف مع الظروف والتغيرات الجديدة.
2. عملية بناء الدولة مفهوم نسبي: لكونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية وطبيعة القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة عملية لا تتم من فراغ، ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
3. عملية بناء الدولة مفهوم محايد: وذلك من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي.

---

(1) فرانسيس فوكوياما، مقدمة لبناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م، ص14.

(2) Tilly, C. Making War and State Making as Organized Crime. In P. B. Evans, D. Rueschemeyer, & T. Skocpol (Eds.), Bringing the State Back in, 1985, pp. 169-19.

(3) محمد أمين جيلالي، بناء الدولة المفهوم النظرية والأسئلة الراهنة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 5، 2016م، ص243.

4. عملية بناء الدولة مفهوم عالمي: بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً[1].

ثالثاً- مدخل لعملية بناء الدولة في ليبيا

كان حدث استقلال ليبيا سنة 1951 حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لمسيرة الليبيين في بناء دولتهم، وقد واجهت جهودهم تحديات كبرى عدة، التي واجهوها بعد فترة الاستعمار، واستمرت خلال فترة المملكة، وزاد الشرخ في ابتعاد، وربما غياب كامل لحلم بناء الدولة عن تحققه في فترة النظام السابق، حين تركزت الدولة في يد شخص واحد، رغم الشعارات المرفوعة آنذاك بسيادة الشعب، وامتلاكه السلطة والثروة والسلاح، وللأسف استمرت الحالة في ضعف الدولة المتوارث حتى بعد التغيير في النظام السابق، أي بعد سنة 2011 وظهور عقبات وتحديات جديدة عديدة، أخرت عملية بناء الدولة في ليبيا.

إن الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا رغم مرور سنوات من الثورة منذ 2011 مرده إلى إخفاق النخبة السياسية في تحقيق انتقال منظم يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، ورغم تعاقب الحكومات الانتقالية غير أن الصدامات المباشرة بين الفرقاء الليبيين قد استمرت، نظراً للتنافس بين ممثلي المجالس المنتخبة أو المتوافق عليها وفق اتفاقيات عديدة بسبب المصالح الضيقة المستندة إلى الانتماء القبلي، وللمناطقية، التي نتج عنها تحديات ما كانت لتحدث لو غُلّب منطق بناء الدولة من خلال المصالحة، ويرجع الكثيرون بأن تركة شبه الدولة الذي تركته حقبة النظام السابق التي دامت لأكثر من أربعة عقود، حملت العديد من جوانب الهدم السلبية في بناء الدولة، حيث إن سياسات ذلك

(1) نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م، ص 22-23.

النظام كانت تصب في عكس تيار بنائها، وتدمير لمؤسساتها، واحتكار الثقافة السياسية والمؤسساتية، وتقويض لسيادة القانون، وإضعاف للشعور الوطني، أو الانتماء للمجتمع وللدولة[1].

منذ انطلاق التغيير في 2011م، ورغم وجود تأسيس لخارطة طريق في جانبها الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي الذي كان مؤشرًا مهماً على التوجه والنية المعلنة نحو تأسيس نظام ديمقراطي، على الأقل بوجود إعلان دستوري يؤسس لبناء دولة في ليبيا، وإنشاء نظام ديمقراطي تسوده قيم المواطنة والعدالة والمساواة، وتحريم الظلم والاستبداد والطغيان، وإنجاز دستور دائم للبلاد يحترم قيم الديمقراطية ويعززها، ويصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، غير أن الحالة الليبية فرض عليها الارتهان لتبعات الثقافة الليبية السائدة من غياب الثقافة الحزبية والممارسة الديمقراطية، وغياب شبه تام للثقافة السياسية، ومن ثم فإن هذه المرحلة تحتاج إلى صياغة دستور جديد، وإعادة تكوين جيش وطني، وإدماج التشكيلات المسلحة فيه، وهذه الخطوات هي التي يمكن تسميتها بعملية بناء الدولة الليبية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إرادة ليبية من الشعب نفسه، والإسراع في المصالحة الوطنية بوصفه خيارًا من شأنه أن يوقظ الوعي الشعبي؛ لأنها تستهدف القضاء على جميع مخلفات الصراع النفسية والمادية المرتبطة بالماضي، وهي كفيلة بضمان عدم تأثير مخلفات الصراع السلبية في علاقة الأطراف المستقبلية، وتحقيق تعايش سلمي بينها[2].

ولم تكن مردّ الإخفاقات لتراكمات عهد النظام السابق فحسب، في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنيًّا وسياسيًّا، وترويض جغرافيتها العصية عبر توظيف أموال النفط في تأسيس شبكات أمنية وقبلية تضمن استقرار نظامه، بل إن هشاشة السلطة الانتقالية بعد التغيير في مواجهة قوى الانتماءات الصاعدة القبلية والدينية والمناطقية أسهمت في تغذية وديمومة عدم بناء الدولة المنشودة، ففي ليبيا وإن كان هناك قناعة بالديمقراطية لكن ذلك لا يعني وجود توافقات او إجماع حول الطريقة المناسبة لبناء وتأسيس هذه الغاية، بدأ ذلك واضحًا في الخلافات التي برزت حين اشتد الخلاف بشأن تشكيل

(1) المرجع نفسه، ص68.

(2) سامي جمعة الخالقين وجمعة فكرون دخيل، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة ليبيا، مجلة الأستاذ، العدد 22، 2022م، ص 289-290.

الحكومات التنفيذية، بين القوى الحزبية وأثناء كتابة الدستور وسط حالة من الانقسام السياسي المُغذَّى بأطراف عسكرية مع وجود استطاف أيديولوجي بين النحب السياسية والفكرية والقبلية، ولعل التشخيص المناسب لتفسير الحالة التي تعيشها ليبيا بعد الثورة بكل ما حوته من تجليات هو عدم استقرار وتعثر لبناء النظام السياسي والدولة، وهو ما يكمن في معضلة تفتت القوة بالمعنى السلبي لا الإيجابي، وانتقالها من الدولة إلى فواعل متعددة سياسية ودينية ومناطقية وقبلية، لم تجد في الأطر المؤسسية للسلطة الانتقالية ما يحقق مصالحها، ومن ثم عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير مسلح تحول إلى فاعل رئيس في التفاعلات الجارية في البلاد، كل ذلك يحدث في وقت لا توجد فيه أعراف ديمقراطية أو أعراف برلمانية راسخة في البلاد، تستطيع من خلالها التحاكم لعملية سياسية ناضجة، يمكن بها أن تمضي البلاد إلى الأمام، الأمر الذي يمثل تحدياً خطيراً في ظل قلق حقيقي بأن تؤدي كل نتائج هذه الحالة إلى إفساد العملية الديمقراطية برمتها، يصاحبه شك بأن الأطراف الخارجية تعمدت ذلك؛ لكي يصبح لتدخلها قبولاً شعبياً في البلاد[1].

إن بناء الدولة الديمقراطية ينطلق من بناء الثقافة الديمقراطية في المجتمع الليبي ونشرها، فالديمقراطية هي منظومة ثقافية تستند إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة، وبناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية، وهي تقوم على احترام الرأي الآخر وقبوله كما هو وعدم إلغائه، كما أن قاعدة النظام الديمقراطي هي وجود أحزاب سياسية تنظم العملية السياسية، والعمل على إتاحة المشاركة السياسية للشعب في إطار قانوني يعتمد الوسائل السلمية والدستورية للوصول إلى السلطة، فلا نظام ديمقراطي دون أحزاب سياسية، ولا أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية، وأن الوسيلة الأكثر أهمية لتطبيق الديمقراطية هي الانتخابات، فلا ديمقراطية بلا انتخابات ولا عمليات انتخابية دون ديمقراطية، والانتخابات هي عملية اختيار الشعب لممثليه في مختلف الهيئات المحلية والوطنية وعلى رأس الدولة،

(1) علي سعيد الشين، أثر التحديات السياسية والأمنية في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد1، 2016م، ص 491.

ومن ثم يكون الشعب هو مصدر السلطة سواء أكانت سلطة بلدية محلية أم حزبية أم نقابية أم برلمانية أم رئاسية[1].

وإذا كانت الانتخابات في ليبيا تمثل عنق الزجاجة للخروج من المشهد الحالي، بصفتها أيضًا أول خطوات بناء الدولة الحديثة والمؤطّرة بإطار دستوري، بيد أن إجراءها سواء أكانت هذه الانتخابات تشريعية أم رئاسية خلال الفترة من (2020 إلى 2024م) لم يُقترب من إنجازه حتى الآن، فضلاً عن وجود خطوات حقيقية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، وذلك بسبب وجود رغبات متعارضة بين الأطراف الحاكمة، ومؤخراً فشلت مبادرة (باتيلي) المبعوث الأممي إلى ليبيا التي طرحها في عام 2023م لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأحدثت مزيدًا من الخلاف، وانتهى (باتيلي) في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في 27 فبراير 2023 إلى التصريح بأن النخبة السياسية في ليبيا تعيش أزمة شرعية حقيقية، وأنه لم ينجح مجلسا النواب والدولة في التوافق حول القوانين اللازمة لإجراء الانتخابات، ورغم الخطوات السابقة والتالية للمبعوث الأممي وأبرزها تشكيل لجنة (6+6) وبعدد لقاءات ومداولات بالمغرب، وما توصلت الأطراف السياسية إليه من توافقات حول قوانين الانتخابات؛ فإنها قوبلت باعتراضات ومناكفات ومساجالات بين المجلسين[2].

ومن الجدير بالذكر، أنه من المهم لجميع أطراف الصراع الداخلي في ليبيا، على اختلاف مواقعهم، أن يدركوا أن إعادة بناء الدولة الليبية يرتكز على إعلاء الشأن الداخلي الليبي، بعيداً عن تصورات ومصالح القوى الخارجية، حيث تقوم تدخلات القوى الخارجية الإقليمية أو الدولية وتقاطع مصالحها بدور مهم في تعطيل جهود الإصلاح الداخلي، وذلك يزيد في تعقيد الوضع، وإطالة فترة الانقسام، حيث قامت القوى الدولية بدور مهم في إطالة أمد الصراع والأزمة السياسية الليبية منذ عام 2011 من خلال التأثير في أطراف الصراع على السلطة، والعمل على استقطاب أحد أطراف

(1) سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، مرجع سابق، ص 68.

(2) الشيماء عبد السلام إبراهيم، الصراع على السلطة أحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: مثال على الدولة الهشة خلال الفترة (2020–2024) مجلة السياسية والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 24، العدد، 23 يوليو 2024م، ص 172.

الصراع، وفرض السيطرة عليه، واستخدامه لتحقيق مصالحها، وتنفيذ أجندتها، ما شكل حجر عثرة في مسيرة بناء الدولة[1].

المبحث الثالث– مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي ودورها في بناء الدولة

تعدّ الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع، وتكمن في قيم الأفراد وسلوكهم ومعارفهم وتوجهاتهم السياسية تجاه مؤسسات الحكم والعمل السياسي، كما تحدد الثقافة السياسية مشاركات الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع الأطر المجتمعية والسياسية المختلفة، وتتشكل هذه الثقافة مع تعاقب الأجيال والأزمنة بفعل أدوات تنشئة عديدة تسهم في صقلها وتكوينها، بدءًا بالأسرة والمنظومة الدينية مرورًا بالمدرسة والأصدقاء، وصولًا إلى تأثير وسائل الإعلام والوحدات الاجتماعية والسياسية المختلفة[2]، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية حيث تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة متنوعة من المصادر بعضها رسمي وبعض غير رسمي، ويمكن توضيح هذه المصادر ودورها في تحقيق هدف بناء الدولة بجانبه الإيجابي، وفي حالة إهماله يكون تأثيره سلبيًّا كما في الحالة الليبية، وكما يلي:

أولاً– القبيلة مصدرًا من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

أثرت البيئة الصحراوية التي تغطي معظم ليبيا في المجتمع، بتكوين تجمعات بشرية في الإقامة والسفر والترحال، فلا يمكن التنقل بصور فردية إلا ما ندر، كما تتسم هذه المجمعات بالسمع والطاعة الكاملة لشيوخ القبائل، وعدم معارضتهم، وهذا الأمر كرس لظهور قيم واتجاهات الولاء والطاعة، وثقافة الخضوع لسلطة القبيلة، وتنفيذ ما يصدر دون إبداء الرأي أو المعارضة، والخوف من الخروج عليها، والإيمان بعدم جدوى معارضتها، وانتشار قيم التواكل السلبية، فطالما أن الأمر كله بيد شيوخ القبيلة، ولها الأمر والنهي، وهي من تتحمل نتائجها وعواقبها، فما جدوى المشاركة في قيادة القبيلة، ويظهر جانبها السلبي أيضًا في خاصية الارتجال وعدم التروّي، والاعتداد بالرأي الأوحد، وهي

(1) المرجع نفسه، ص 173.

(2) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مصدر سابق، ص 131. وسليم ناصر بركات، الثقافة السياسية مفهوم وممارسة، مجلة الموقف الأدبي، المجلد 50، العدد 606، أكتوبر 2021م، ص 5.

صفات تسيطر على الشخصية البدوية، وتؤثر في سلوكها، وتنعكس تبعاً لذلك على الدولة كلها، من خلال تهميش المؤسسات ودورها[1].

ومن الصعوبة قراءة تاريخ ليبيا السياسي، وكذلك تعثر بناء الدولة الحديثة بمعزل عن قراءة النظام القبلي وفهمه، فهناك علاقة عضوية بينهما، وكذلك الحال بين الفرد الليبي والقبيلة التي شكلت قبل الاستقلال التنظيم السياسي والاجتماعي الأكثر حضوراً في ليبيا، والإطار الناظم الذي يحدّد حقوق الفرد وواجباته وعلاقاته مع التنظيمات والكيانات القبلية الأخرى، ويفسر هذا الواقع جانباً مهماً من ابتعاد الفرد الليبي عن مفهوم الدولة الحديثة، وذلك في ظل عدم سعي الحكومات المتعاقبة لتغيير هذا الواقع، وتحقيق التقدم نحو الديمقراطية والعمل المؤسسي، ولقد أخفقت الحكومات المتتالية في ليبيا في تجاوز البنى التقليدية، وتحديدًا الكيانات القبلية، وأبعادها الثقافية والسياسية والمناطقية[2].

وتبدو العلاقة بين القبيلة والدولة في الغالب علاقة صراع، أو في أحسن الأحوال علاقة اعتماد متبادل، فكلٌّ من القبيلة والدولة مغتصب يسعى لاقتطاع أكبر قدر من الفائض والمكاسب، فالدولة في حاجة لاكتساب شرعيتها من دعم القبائل لها، والقبائل في حاجة لما تقدمه لها الدولة من مكانة ومناصب وثروة، التي تعدّ للقبيلة غنائمَ، وينظر في المجتمعات القبلية لثروات البلاد، وخاصة المصادر الأساسية بأنها ملك للحاكم، يتصرف فيها بالطريقة التي يراها، ومن ثم يمكن القول بأن العلاقة بين القبيلة والدولة هي علاقة تفاعل محورها الغنيمة في جانبها السلطوي أو الرمزي والمادي، وفي الغالب والأهم كان موقف القبيلة من الدولة وبنائها في ليبيا أمام ثلاثة خيارات؛ فإما المولاة للنظام

(1) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107، فهم الصراع في ليبيا الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، 2011م، ص 15.

(2) تأثير القبلية في العملية السياسية في ليبيا، 3 أغسطس 2018 https://www.toboulib.com/new-blog-2018/8/2/1-

الحاكم والتحالف معه (علاقة ندية) وإما معارضته ومقاومته (علاقة عدائية) وإما الخضوع له والتواطؤ معه (علاقة تبعية وخضوع) وهذه الخيارات تفرضها الظروف المحيطة بالقبيلة[1].

ثانياً– الدين مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودوره في بناء الدولة الليبية:

شكّل الإسلام منعطفًا أساسيًّا في الثقافة السياسية العربية عموماً، والليبية خصوصاً، فهو يعد من أهم مصادر الثقافة السياسية الليبية، والمؤشر الذي يسجل من خلاله العلاقات الوطيدة تاريخيًّا في ميدان التعبئة في المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولعل من الواضح استشعار ذلك الارتباط القائم على توظيف الدين بصفته عاملًا ثابتًا ومقدسًا ضمن هوية المجتمع الليبي، ويعدّ الإسلام أحد المصادر الهامة التي أسهمت في تشكل الثقافة السياسية في ليبيا، فالدين الرسمي في ليبيا هو الإسلام والأغلبية على المذهب السني المالكي، مع وجود نسبة تتبع المذهب الإباضي، وخلال تتبع دور الدين وأثره في الثقافة السياسية في ليبيا نجد هناك تأثيرين متناقضين للدين في المجتمع الليبي:

الأول: إسهام المؤسسات الدينية من خلال المساجد والزوايا بتنمية ثقافة المقاومة للمستعمر، وحماية البلاد والمحافظة عليها، ومقاومة الثقافات الوافدة، والتمسك بالقيم الدينية، وتوحيد الصفوف ضد الاستعمار، وحل الخلافات القائمة.

الثاني: هو هيمنة الدين على المجتمع بفرض ثقافة تقليدية، ورفض الحداثة لدرجة ما، وفي حقبة الثمانينيات من القرن الماضي ألغيت الجامعة الإسلامية، وأقفلت المعاهد الدينية، واختلط الأمر على الناس، وهجمت على المجتمع الليبي أفكار وعقائد ومشارب تكفيرية، فتلاشت خصائص المجتمع، وأصبح الناس يستفتون عبر الإذاعات من مذاهب فقهية شتى.

هذا التفكك الذي حصل نتيجة غياب المؤسسات الرسمية التي كانت تحفظ للمجتمع خصائصه، تولّدت عنه انقسامات خطيرة، وظواهر شاذة؛ أثرت في المجتمع وثقافته، وولدت ظواهر التطرف والتشدّد لدى بعض الناس، ولعل من أهم النقاط التي تحسب على النظام السابق قبل 2011م في

(1) البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018م، ص 100-101.

الجانب الديني أنه ساوى بين كل ما هو ديني، ولم يفرّق بين الحركات الإسلامية، بحيث يقبل الجيد منها، ويحارب المتطرف، بل حاربها جميعاً، فتوحدت ضده[1]. ويمكن رصد أبرز ملامح الثقافة السياسية في ليبيا من جانبها ومصدرها الديني منذ الفتح الإسلامي لليبيا، مرورًا بالعهد العثماني، وصولاً إلى فترة الاستعمار الإيطالي، ونجد للدين الإسلامي في سائر الفترات تأثيرًا بارزًا في تشكيل معتقدات الليبيين، حيث تجذرت قيمه في نسيجهم الاجتماعي والعرفي، ومما يلفت النظر أن الحركة السنوسية – بصفتها حركة جمعت بين الدين وممارسة السياسة– قد نجحت من خلال البنى الدينية التقليدية التي أرستها في أن تجعل من الدين مصدراً أساسياً لشرعية النظام الملكي، ولقد ارتبط الليبيون بالدين الإسلامي ارتباطاً كبيراً؛ فكانت المؤسسة الدينية هي الأبرز بتأثيرها في الثقافة والتنشئة السياسية، وكذلك ثقافة المقاومة ضد الاحتلال، وكانت تستمد شرعيتها وقبولها من تعالم الدين الإسلامي[2].

ثالثاً– التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

لدى العرب عامة والليبيين خاصة الميل إلى تقبل الحكم السلطوي والخضوع وعدم الثورة عليه، ويرجع ذلك إلى نمط التنشئة الاجتماعية السائدة، وخاصة داخل الأسرة، حيث يحظى رب الأسرة بالتقدير والاحترام والطاعة بشكل يفوق جميع أفراد العائلة، وتشمل سلطاته استخدام مختلف أساليب العقاب، بما في ذلك العقوبات البدنية ضد الأبناء أو الزوجة، وعلى ذلك يصبح غرس قيمة الطاعة هو الهدف الأساس لعملية التنشئة داخل الأسرة[3]. وتعد الأسرة من أهم مصادر نقل القيم والاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الليبي، حيث إنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي

(1) السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص 192.

(2) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 128.

(3) ريتشارد داوسون وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو خشيم ومحمد المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990م والسطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص155، ص32.

الحالة فيها على التشديد في العضوية والعصبية والالتزام الشامل بين أعضائها، فهي أول وأهم مؤسسة اجتماعية ترتبط بالإنسان، خاصة وأنه يظل معتمداً عليها مادياً ومعنوياً، ومن القواعد العامة تؤدي العائلة في البلدان العربية دوراً غير مباشر ومؤثر في عملية التنشئة السياسية، إذ تتأثر بأساليبها التربوية، ومعاييرها في الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وبأسلوبها في اتخاذ القرار، وهذا يكون لدى أفرادها مجموعة من الاستعدادات المسبقة، والتصورات التي تؤثر في صياغة ثقافة سياسية معينة، ويعتقد جُل الليبيين – حسب ما بينته الدراسات المختصة– أن المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيمة التي لقنتها الأسرة للفرد، أو تجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات التي تقمص دور الأب، والنظر للسلطة بصفتها قيمة ترتبط بالشخص أكثر من كونها مرتبطة بالمنصب، دون دراية أو تمييز منهم لنوع هذه القيمة، بالإضافة إلى الجنوح نحو التسلط وسيطرة الأب والرغبة في العنف لحماية العائلة وكرامتها وشرفها أحياناً، والشك في الآخرين، وهكذا تتسم الخبرات التربوية التي يكتسبها الطفل في تكريس نمط من الثقافة السياسية أقل ميلاً للديمقراطية وقبول الرأي الآخر جيلاً بعد جيل[1].

وإذا كانت العائلة هي التي تزرع بذور هذه الشخصية السلطوية في الطفل، فإن صفاتها تنمو وتدعم في المراحل اللاحقة التي يمر فيها الفرد، وتنتج ثقافة سياسية تؤمن بالتسلط والطاعة (ثقافة الخضوع) وإن عملية التنشئة التي يتعرض لها الفرد تغرس وتدعم قيمة الخضوع للسلطة وطاعتها، وتدعو لعدم الميل إلى الثورة، وتولد الخوف من السلطة الحاكمة، ورغبة في تحاشيها، وتفادي آثارها، ومحاولة تهدئتها واستعطافها وطاعتها، وإن الفرد في مجتمعاتنا العربية عموماً، والليبية خصوصاً، مازال أسيراً لقيم وعادات اجتماعية ترمي لخلق نوع من ثقافة الطاعة والامتثال والرضوخ الكامل، والخوف من التعبير، فضلاً عن التغيير، وسيادة روح الاتكالية وعدم قبول النقد أو الحوار، واحترام الرأي الآخر[2].

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 132.
(2) السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص 195.

رابعاً– المؤسسات التعليمية مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

المدرسة والمؤسسات التعليمية بشكل عام لها دور مهم في عملية التنشئة السياسية، وهي مؤسسة اجتماعية رسمية تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة عبر الأجيال، وتوفير الظروف المناسبة لتكوين النشء، ونظراً لأهميتها تعتمد عليها المجتمعات لفرض أيديولوجياتها وتلقينها للأجيال، وهذا من خلال التثقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي، فالتثقيف يكون من خلال مواد معينة، أو محتوى صريح للمقررات والمناهج كالتربية الوطنية والمدنية، والتربية الدينية، والدراسات الاجتماعية كالتاريخ، والهدف من تدريس هذه المواد هو تعريف التلاميذ بحكومات بلدانهم وتوجيه سلوكهم، وزرع مشاعر الحب والمواطنة والولاء القومي في نفوسهم، وتغذية شعورهم بالفخر والهوية القومية[1]. وتقوم المدرسة بدورها في عملية التنشئة بطريقتين؛ التثقيف العلمي ثم التثقيف السياسي، التثقيف العملي يتم من خلال النظام المدرسي، أما التثقيف السياسي فيتم من خلال مقررات معينة تؤكد الولاء القومي، وهو ما نجده في مقررات التاريخ والتربية الوطنية، وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي فيلاحظ في هذا الخصوص كلما كان المدرس مؤمناً بقيم النظام السياسي، كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس طلابه والعكس صحيح، وإذا كانت علاقة المدرس بالتلميذ أو الطالب هي طبيعة سلطوية يصبح من المنتظر أن يتعمق الشعور بالسلبية واللامبالاة في نفوس من يعلمهم، ويمكن أن يحدث العكس في حالة كون العلاقة ذات طبيعة ديمقراطية وحوارية بين المدرس والتلميذ أو الطالب[2].

وتعد المدارس من مصادر اكتساب الثقافة السياسية، وما يميزها في ليبيا أنها سجلت معدلات مرتفعة في قطاع التعليم، فالتعليم في ليبيا مجاني وإلزامي لمراحل التعليم الأساس، والجامعات الليبية هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، ووجود الجامعات أصبح مقروناً بوجود ثلاثة أمور مهمة، وهي التفكير والعلم والحضارة، وهي تتكامل وترتبط

(1) سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2، العدد 7، ديسمبر 2018م، ص 151.

(2) آمال سليمان العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، تحليل مضمون كتاب القراءة المدرسية في الفترة من 1979 إلى 1988م، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس بنغازي، 1995م، ص 58.

فيما بينها، ورسالتها البحث العلمي وخدمة المجتمع، فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية تربوية، ولا يمكن فصلها عن المجتمع، فهي تتأثر به ويتأثر بها[1].

خامساً– وسائل الإعلام مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

لوسائل الإعلام دور مهم في عملية نشر الثقافة السياسية، وهذا من خلال ما توفره من معلومات سياسية ومن زوايا مختلفة، وتسهم في تكوين القيم المجتمعية وترسيخها، وكلما واكب ذلك تطورًا تكنولوجيًّا، سمح بتوافر وانتشار وسائل الإعلام بشكل أوسع وأكثر، ومن ثم انتشار المعلومة بشكل أسرع، كما تعد قنوات اتصال بين الحاكم والمحكومين من خلال نقل معلومات تشمل قرارات وسياسات الحكومة، وفي المقابل تنقل مطالب الشعب وانشغالاته إلى السلطة، وهذا التواصل بين السلطة والشعب خصوصاً إذا كانت السلطة تستجيب وتتفاعل مع المطالب، من شأنه أن يعكس صورة إيجابية عن النظام، ما يكسبه المساندة من خلال عملية تغذية عكسية، ومن ثم العمل على ترسيخ الثقافة السياسية السائدة لوجود انسجام بين النخبة والشعب، كما تقوم بربط المجتمع المحلي بالقومي، والتوعية حول القضايا الوطنية، وهذا من شأنه تنمية شعور المواطنين بالمواطنة والانتماء، إضافة إلى نشر أفكار ومعايير أو سلوكيات جديدة تسهم في الخروج بالمجتمع من الوضع التقليدي الذي يتميز بالإذعان والخضوع، أو من المجتمع السلبي إلى الإيجابي حين يشعر أفراده بقدرتهم على التأثير والتغيير، ويدافعون على حقوقهم وحرياتهم السياسية[2].

وتمثل وسائل الإعلام أحد أهم مصادر الثقافة السياسية لأفراد المجتمع، وحيث إن الثقافة السياسية للمجتمع الليبي لم تتشكل بين يوم وليلة، أو عقد واحد من الزمن، بل هي امتداد لسنوات عديدة، وهو ما يرجع بنا إلى حقبة النظام السابق الذي سخر كل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة لفرض سلطته والمحافظة على بقائه في سدة الحكم، ونظراً لأهمية الرسالة الأيديولوجية الموجهة عبر وسائل الإعلام، من خلال إمكاناتها للتأثير في كل جوانب السلوك الإنساني، قامت الطبقة المهيمنة سياسياً التي تحتكر ملكية وسائل الإعلام لفرض سيطرتها عليه التي عملت على

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 135.
(2) دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مرجع سابق، ص 154.

توجيهها الوجهة التي تحفظ لها مصالحها واستمرار بقائها في السلطة فقط، فكانت تنشر من خلال وسائل الإعلام ثقافتها، وتعمق أيديولوجيتها، وتعمل على إقناع الجماهير الواسعة بجدوى سياستها الداخلية والخارجية، وبأهليتها في القيادة وأحقيتها في السيطرة[1].

وفي وقتنا الحاضر أصبحت اتجاهات الإعلام السياسي الليبي المختلفة تؤثر بشكل واضح في ظاهرة الرأي العام، سواء بالشكل الإيجابي أو السلبى، خصوصاً في جانب الثقافة السياسية للأفراد، ما ينجم عنه ظهور ظاهرة الرأي العام تجاه قضايا عدة محددة (وطنية، إقليمية ، دولية) تمتاز بأنها ذات طابع ثابت ومؤثر في مفهوم المصلحة الوطنية، ومبدئين هما: الأمن والسيادة الوطنية، وذلك من خلال قيام اتجاهات الإعلام السياسي بدعم الفرد والجمهور في مسألة ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي، والإسهام في عملية صنع القرار السياسي تجاه جملة من القضايا التي تتعامل معها ظاهرة الرأي العام[2].

من جهة أخرى، فإن الواقع السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي والثقافي والخدمي في المجتمع الليبي أصبح يئن تحت وطأة التأثيرات العميقة للاستقطاب الحاد لوسائل الإعلام، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي بما آلت إليه، بصفتها وسائل دعائية، وأدوات لبث المعلومات، بما تشمله من أخبار مغلوطة وساحة حرب سيبرية، تغذي الحرب المادية، بل وتشعل ساحاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي زاد في حدة الانقسامات المجتمعية والسياسية والمناطقية من جانب، ومن تشظيات وتشرذمات طالت النسيج الاجتماعي فيه من جانب آخر، وبين هذا وذاك، صار الواقع الاجتماعي والسياسي الليبي مشحوناً بخطابات كراهية وأحقاد تحمل فيما تحمل معاني الإهانة والاستهزاء والتهديد بالعنف والاعتداء والقتل من جهة، وخطابات السب والشتم والتنمر من جهة أخرى، الأمر الذي قرع أجراس الخطر الوجودي المحدق بالبلاد دولةً وكيانًا ونسيجًا اجتماعيًّا واستدعى التحرك الجاد لدراسة الخطر وتداعياته وسبل التصدي له والتعامل معه، وهذا يستدعي تكثيف

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 134.

(2) مرعى على الرمحي، رنا الهادي على بن فضل، اتجاهات الإعلام السياسي الليبي وظاهرة الرأي العام: دراسة تحليلية معاصرة (2011 – 2023م)، برلين المركز الديمقراطي العربي، 2024م، ص11.

حملات التوعية بأشكالها المختلفة حول الأضرار الاجتماعية والثقافية، بسبب سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة عبر كل المنصات الاجتماعية مثل: وسائل الإعلام المختلفة، والخطابات الدينية، وعبر وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة[1].

النتائج

اهتم هذا البحث بمناقشة دور الثقافة السياسية في المجتمع في بناء الدولة الليبية عبر مصادرها، وأهمها الدين والقبيلة والأسرة والمؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، كما تُطرّق إلى توضيح الحالة الليبية من حيث عرض مدخل لبناء الدولة، وتبين في ختام البحث أن الاستثمار في الثقافة السياسية يمكن أن يكون المفتاح لتحقيق الأهداف الوطنية، وتعزيز السلم الاجتماعي، ما يسهم في تحقيق التقدم والتنمية وبناء الدولة الليبية بشكل مستدام، وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتوصّل إليها:

1. تعد الثقافة السياسية الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات التي تحكم السلوك السياسي للمواطن، وهي مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الأولية، كالأسرة والمدرسة أو المؤسسات التعليمية والدين، ووسائل الإعلام والمؤسسات الحزبية والمجتمع المدني ومكون القبيلة، وأن الثقافة السياسية تعد العنصر الأساس لتطوير عمليات المشاركة السياسية.
2. للثقافة السياسية أنماطٌ ثلاثة وهي: الثقافة السياسية المحدودة، ويشير هذا النمط إلى أن ثقافة الناس هي مجرد تجمع من الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعياً ومؤسسياً، التي توجد في المجمعات القبلية أو البدائية، ثم الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، وهي تشير لوجود نوع من المشاركة بين الأفراد وبين النظام بيد أن هذه المشاركة عادة ما تكون سلبية نظراً لعدم القدرة على التأثير في النظام الحاكم، وأخيراً الثقافة السياسية القائمة على المشاركة، وتشير إلى قيام الأفراد بدور فعّال من خلال التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات السياسية.

---

(1) المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في ليبيا، دورية نقطة ضوء، 2023م، ص3.

3. مرّ بناء الدولة في ليبيا بمنعطفات عدة هامة، ومراحل تاريخية فارقة، بداية بالاستقلال عام 1951م، ثم العهد السابق، حيث تركزت الدولة في يد شخص واحد، وغابت الحياة السياسية، ولم يكن للثقافة السياسية وجود يذكر، وأخيراً شهدت مسيرة بناء الدولة الليبية بعد التغيير السياسي عام 2011م، منعطفات مهمة وتحديات كثيرة، فلم يصدر دستور للبلاد، ولم تتخلص البلاد من تبعات الثقافة السياسية السابقة من غياب للأحزاب أو احترام لحقوق الإنسان بالشكل الذي يطمح إليه الليبيون، في ظل وجود انقسام سياسي وصراع بين مجلسين تشريعيين على أهم الاستحقاقات السياسية، وهي الانتخابات، ما يستدعي تأكيد ضرورة إعلاء المصلحة الوطنية عن المصالح الفردية الضيقة، ونشر ثقافة الديمقراطية بصفتها وسيلة وطريق لبناء الدولة.
4. تمثل الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع، وتظهر في قيم الأفراد وسلوكهم ومعارفهم وتوجهاتهم السياسية تجاه مؤسسات الحكم والعمل السياسي، كما تحدد الثقافة السياسية مشاركات الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع الأطر المجتمعية والسياسية المختلفة، وتتشكل هذه الثقافة مع تعاقب الأجيال والأزمنة بفعل أدوات تنشئة عديدة تسهم في صقلها وتكوينها، وتتشكل الثقافة السياسية في ليبيا من مجموعة متنوعة من المصادر بعضها رسمي وبعضها الآخر غير رسمي، وهي تشمل القبيلة والدين والأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

التوصيات

في الختام يوصي الباحث بما يلي:

1. تأكيد أهمية ترسيخ الثقافة السياسية القائمة على المشاركة، وإرساء دولة القانون والتسامح وتعزيزها، ونبذ خطاب الكراهية بين أبناء الشعب الواحد ومكوناته، والسعي نحو المصالحة الوطنية، والاهتمام بالتنشئة السياسية الصحيحة، وفق منهجية علمية ومقررات تربوية شاملة.
2. تأكيد ضرورة إعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الفردية الضيقة، ونشر ثقافة الديمقراطية بصفتها وسيلة وطريق لبناء الدولة، فالديمقراطية هي منظومة ثقافية سياسية، تقوم على قيم الحرية والعدالة والمساواة، وبناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية.

3. تأكيد الاستخدام العقلاني لوسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية الهادفة لبناء الدولة، وليس لغرض ترسيخ الانقسامات السياسية، والدعوة إلى استخدام المنابر الدينية ووسائل الدعوة؛ لنشر قيم الإسلام السمحة التي تحث على التعاون والوحدة والأخوة والمواطنة الصالحة والحكم الرشيد، ونبذ الفرقة والخلاف بين أبناء الشعب الواحد.
4. الاستفادة بالجانب الإيجابي للقبيلة في ترسيخ قيم التعاون والمشاركة بين الشعب الليبي، بهدف بناء الدولة وتضافر جهودها مع المؤسسات الرسمية الحكومية في سبيل تحقيق هذا الهدف الوطني، وأن تقوم بواجبها الاجتماعي والقومي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

1. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998م.
2. أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006م.
3. ريتشارد داوسون وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو خشيم ومحمد المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990م.
4. عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء، 2003م.
5. فرانسيس فوكوياما، مقدمة لبناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م.
6. مرعى على الرمحي، رنا الهادي على بن فضل، اتجاهات الإعلام السياسي الليبي وظاهرة الرأي العام: دراسة تحليلية معاصرة (2011 – 2023م)، برلين المركز الديمقراطي العربي، 2024م.
7. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 6، 1994م.

ثانياً- المجلات العلمية:

1. البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018م.
2. رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 -36، 2017م.
3. سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2، العدد 7، ديسمبر 2018م.
4. سامي جمعة الخالقين وجمعة فكرون دخيل، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة ليبيا، مجلة الأستاذ، العدد 22، 2022م.
5. سليم ناصر بركات، الثقافة السياسية مفهوم وممارسة، مجلة الموقف الأدبي، المجلد 50، العدد 606، أكتوبر 2021م.
6. الشيماء عبد السلام إبراهيم، الصراع على السلطة أحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: ومثال على الدولة الهشة خلال الفترة (2020-2024) مجلة السياسية والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 24، العدد، 23 يوليو 2024م.
7. عادل إبراهيم الكماشي، الثقافة السياسية والانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، مجلة علوم التربية، العدد 5، سبتمبر، 2020م.
8. علي سعيد الشين، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد1، 2016م.
9. الفيتوري صالح السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة 34، خريف 2017م.
10. محمد أمين جيلالي، بناء الدولة المفهوم النظرية والأسئلة الراهنة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد5، 2016م.
11. محمود القطافطة، الثقافة السياسية الفلسطينية، ثقافة توحيد أو تفتيت، مجلة التسامح، العدد 16، 2007م.
12. نبيل حليلو، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مجلة المفكر، العدد 17، يونيو 2018م.
13. هاني موسى، القبيلة والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة، مجلة سياسيات عربية، المجلد 11، العدد63، 2023م.

14. يوسف سالم عبد العالي إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد1، 2021م.

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

1. آمال سليمان العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، تحليل مضمون كتاب القراءة المدرسية في الفترة من 1979 إلى 1988م، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس بنغازي، 1995م.
2. حنان بوخبزة، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند مكاس فيبر، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م.
3. سارة عمر وكريمة لاتمان، مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015م.
4. سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، 2021م.
5. نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م.

رابعاً- التقارير:

1. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في لبيبا، دورية نقطة ضوء، 2023م.
2. تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107، فهم الصراع في ليبيا الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حول شمال افريقيا والشرق الأوسط، 2011م.
3. مجموعة خبراء، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 2011م.

خامساً- المواقع الالكترونية:

1. تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا، 3 أغسطس 2018 https://www.toboulib.com/new-blog-2018/8/2/1-
2. مركز أضواء للدراسات القيم الاجتماعية والسلوك السياسي، 28 ديسمبر 2023م، http://adhwaa.net
3. عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk

سادساً- المراجع الأجنبية:

1. Lain mclean, concise dictionary of politics ,ford university press ,1966 , pp.379.
2. Tilly, C. Making War and State Making as Organized Crime. In P. B. Evans, D. Rueschemeyer, & T. Skocpol (Eds.), Bringing the State Back in, 1985, pp. 169-19.

العمالة الوافدة إلى ليبيا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

د. رمضان بشير القلعي*

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة آثار العمالة الوافدة في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وهدفت إلى بيان أسباب تزايد أعداد العمالة الوافدة التي معظمها أتت عبر الهجرة بأنواعها القانونية وغير القانونية إلى ليبيا، وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، وبيان دور الحكومة في معالجة هذه الظاهرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وبينت النتائج أن سياسات الهجرة إلى ليبيا لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة، ومثلت عاملَ جذبٍ لها، كما أن العامل الاقتصادي يعد السبب الرئيس وراء هجرة العمالة إلى ليبيا، وأن وضع معظم العمالة غير قانوني من حيث دخولها للبلاد، وأنها تستفيد من دعم المحروقات والكهرباء أسوة بالمواطنين الليبيين دون مقابل ضريبي، بالإضافة إلى تأثير زيادة العمالة الوافدة في زيادة معدل البطالة وزيادة معدلات الاستهلاك من السلع والمواد المدعومة، ما أسهم في رفع أسعار العملات الأجنبية، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية تؤدي العمالة الوافدة إلى تأثيرات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي، الأمر الذي يشكل عاملاً سلبياً يؤثر بمرور الزمن في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية الوطنية، ورغم ذلك أسهمت القوانين والتشريعات إلى حد ما في تنظيم وإدارة ملف العمالة الوافدة وطريقة دخولهم للبلاد، ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الخطوات، ووضع الاستراتيجيات لمعالجة آثار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة – الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract

This study examined the impact of migrant labor on the Libyan economy and society. It aimed to identify the reasons for the increasing numbers of migrant workers, most of whom came to Libya through legal and illegal migration. It also aimed to highlight the economic and social impacts of this phenomenon, and to highlight the government's role in addressing this phenomenon. The

* د. رمضان بشير القلعي، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

study used a descriptive approach. The results showed that immigration policies to Libya played an influential role in shaping the trends and dynamics of migrant workers and represented a factor of attraction for them. The economic factor is also the primary reason behind labor migration to Libya. Most workers are illegal in their entry into the country, and they benefit from fuel and electricity subsidies, just like Libyan citizens, without any tax. Furthermore, the increased migrant labor force has an impact on the unemployment rate and the consumption of subsidized goods and materials, which has contributed to rising foreign currency prices. From a social and cultural perspective, migrant labor has an impact on the demographic composition of Libyan society, which constitutes a negative factor that over time affects cultural identity and national social values. Despite this, the laws have contributed. Legislation somewhat regulates and manages the issue of expatriate workers and their entry into the country, but further steps and strategies are needed to address the effects of this phenomenon.
Keywords: Expatriate Workers - Economic and Social Impacts.

مقدمة:

تمثل العمالة الوافدة جزءاً مهماً من التركيبة السكانية والاقتصادية في العديد من الدول، بما في ذلك ليبيا، ويتميز هذا البلد بجذب العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم إليه، سواء كانوا يبحثون عن فرص عمل، أو يفرون من الصراعات والأوضاع الاقتصادية الصعبة في بلدانهم الأصلية، ويعكس هذا التوافد تحديات كثيرة، ويفاقم مشكلات متنوعة تواجه أمنه الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت الذي يعاني فيه من مشكلات عدة راهنة منذ عقود.

وفي السنوات الأخيرة شهدت ليبيا تزايداً في عدد العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في المجتمع الليبي بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها تأثيرات عميقة في هيكل المجتمع الليبي، وفي توزيع الثروة، ومستقبل الأوضاع الاقتصادية ومشكلات في بنية الاقتصاد، وهي مشكلات عميقة تتنوع من بطالة وتضخم وارتفاع أسعار العملات الأجنبية، كما توثر

القوى العاملة الأجنبية في الأوضاع الراهنة مستفيدة بالظروف التي تمكنها من السيطرة على أكبر منافع ممكنة[1].

وبالإضافة إلى لتأثيرات الاقتصادية توجد تأثيرات اجتماعية، تلقي العمالة الوافدة بثقلها عليها، وتزيد في تحديات هذا المجتمع الذي يطمح إلى المحافظة على القيم والمعايير والعادات الاجتماعية فيه، وهي تأثيرات تتمثل في تهديدات للهوية الوطنية والتغير الديمغرافي، وآثار أخرى تمس بالعادات والتقاليد للمجتمع الليبي، وقد يصل بعضها إلى أقدس ما يملكه الليبيون، وهو الدين وقيمه الأخلاقية، كل ذلك يستدعي البحث في تبعات هذه الظاهرة. وهناك الكثير من عوامل الخطر التي تحدق بالمجتمعات التي تؤوي العمالة الوافدة خاصة ذات الاختلاف الشاسع بينهما وبين المجتمعات الحاضنة لها، من النواحي العرقية والثقافية والدينية، حيث إن التجمعات السكانية الضخمة لهذه العمالة، وكثرتها العددية، وعاداتها الأثنية والثقافية تشكل تهديداً لاستقرار المجتمع بسبب التمايز غير المنظم في ممارسة عاداتها وتقاليدها ولغاتها وثقافاتها في المجتمعات المستقبلة لها، وأصبحت لهذه التجمعات تأثيراً في المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه، وتسهم في زيادة وطأة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، كالبطالة ووصلها إلى مستويات مرتفعة[2].

لذلك تتناول هذه الدراسة آثار العمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي، وكيفية تأثيرها في سوق العمل المحلي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها، كما ستستعرض الجوانب الاجتماعية لهذه الظاهرة، بما في ذلك تأثيرها في المجتمع الليبي، والممارسات الثقافية في المجتمع، من خلال تحليل البيانات المتاحة حيث تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية إدارة العمالة الوافدة بشكل يضمن تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، مع عرض الدور الحكومي من خلال عرض جانبه القانوني والتشريعي لمعالجة التحديات والعواقب الناجمة عن هذه الظاهرة.

---

(1) سمير الهادي الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، دراسة حالة، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد9، مارس 2024م، ص169.

(2) بسمة رحمن عودة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 2، 2016م، ص 2.

مشكلة الدراسة:

تحولت العمالة الوافدة إلى ليبيا – لاسيما تلك القادمة من البلدان الأفريقية– إلى ظاهرة باتت تؤرق الدولة الليبية، وأفرزت العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حجم هذه العمالة التي تدخل بطرق غير مشروعة، فإن التقديرات تشير إلى ما يزيد عن المليون شخص قد وفدوا إلى ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا الارتفاع المتزايد لهذه العمالة الوافدة من مختلف الدول الأفريقية والعربية ناجم عن تدني مستوى الأجور التي تتقاضاها تلك العمالة الوافدة في بلدانها، ما شجع الليبيين على استخدامها في شتى الأعمال، الأمر الذي انعكس سلباً على توفير فرص عمل لشرائح كبيرة من الشباب الليبي، ودخولهم في خانة العاطلين عن العمل، وذلك رفع أعدادهم إلى نحو أعداد قياسية، مقارنة بالدول الأخرى، حيث تصنف البطالة في ليبيا من ضمن أعلى معدلاتها في الدول العربية مقارنة بعدد سكانها، حيث بينت التقارير والدراسات المختصة، ومنها دراسة الهمالي، بعنوان: "تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا" التي شملت الفترة الزمنية من سنة 1973 إلى سنة 2023م[1] بأن مشكلة البطالة لم تشهد أي انخفاض يذكر في ليبيا، وأنها تتراوح في معدلاتها بين (18.7%– 19.6%) منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي حتى سنة 2022م التي انخفض فيها المعدل إلى (15.3%) غير أنه في سنة 2023م عاد المعدل إلى الارتفاع من جديد ليسجل (18.7%)[2].

من ناحية أخرى تعدّ العمالة الوافدة إحدى أهم القضايا المجتمعية التي أثارت اهتمام الكثير من الدول، وتعد ليبيا من أكثر دول شمال إفريقيا جذباً لها، نظراً لحاجة البلاد لعمالة تسهم في شغل وظائف لا يقوم بها العنصر الوطني من جانب، وتعاني من زيادة أعدادها المتنامي بشكل ملفت

(1) محمد إبراهيم الهمالي، تغير معدلات البطالة وتبايناتها المكانية في ليبيا، دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب، العدد 19، يونيو، 2025م، ص 52.

(2) يقدر البنك الدولي أن معدلات البطالة في ليبيا مازالت مرتفعة بتسجيلها نسبة بلغت أكثر من 19%، عن سنة 2023 كما أن 85% من السكان يعملون في القطاع العام، وأضاف البنك أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت مع نهاية 2022 بنسبة 38%، وأن سعر الكهرباء ارتفع بنسبة 4% مع نهاية العام نفسه، المصدر: موقع أخبار ليبيا: 7 يونيو، https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2165619.html2023

ومطرد من جانب آخر، وبات يستحوذ وينافس المواطن الليبي في وظائفه أو في فرص الوظائف المتاحة، وفي ليبيا أصبحت هذه الظاهرة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وثقافية، الأمر الذي حتّم التنبه لها ودراسة واقعها ولفت الرأي العام بخلفياتها؛ بغية الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من تفاقمها، خاصة تلك الأعداد المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، ووضع القوانين الموجودة موضع التنفيذ بشأن تنظيمها، وأن تستفيد البلد من وجودها لا أن تكون عائقاً في مسيرة التنمية، أو حجر عثرة في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني ونموه.

وفق ذلك فإن الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، وعدم تنظيمها يولد آثاراً اقتصادية وأخرى اجتماعية، وعلى سبيل المثال من الآثار الاقتصادية ما ينتج عن تحويل الأموال بالعملات الأجنبية بشكل هائل خارج البلاد، هذه الأموال لو ضُخّتْ داخل البلاد لأسهمت في نهضة عمرانية وحضارية ودعامة رافدة للاقتصاد الوطني، ولعادت بالنفع على المواطن الليبي، ورفعت من مستوى دخله، ولحدت من نتائج التضخم وارتفاع الأسعار.

وبناءً على ما سبق، كان لابد من دراسة هذه المشكلة بمنهجية علمية وصفية لكشف وتوضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة العمالة الوافدة في ليبيا، والبحث عن دور الحكومة في معالجتها وبيان دور الهجرة، وخاصة غير الشرعية في زيادتها بشكل مطرد. وتنطلق الدراسة من التساؤل التالي: ما تأثير العمالة الوافدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

من خلال بيان مشكلة الدراسة يتضح أنها تهدف إلى ما يلي:

1. بيان أسباب تزايد أعداد العمالة الوافدة في ليبيا وتسليط الضوء على دور الهجرة.
2. بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العمالة الوافدة في ليبيا.
3. بيان دور الحكومة الليبية في معالجتها من خلال تشريعاتها القانونية.

مصطلحات الدراسة:

1. **العمالة الوافدة:** هي مجموعة الأيدي العاملة القادمة إلى البلد لغرض العمل سواء كان هؤلاء القادمون من بلدان مجاورة أو من بلدان بعيدة نسبياً[1]. ويعرف الباحث العمالة الوافدة إجرائياً بأنها: جميع الأفراد غير المحليين القادمون من مكان إقامتهم الأصلي إلى ليبيا لغرض الحصول على فرصة عمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة سواء أكان اشتغالهم بما يتمثل في تقديم خدمة العمل، أو رأس المال، أو خدمة الأرض أو غير ذلك.
2. **الآثار الاقتصادية:** ويعرف الباحث الآثار الاقتصادية المتعلقة بهذه الدراسة بأنها: تلك الآثار التي تعود على الاقتصاد الوطني الليبي المرتبطة بوجود العمالة الوافدة غير المنظمة، وتشمل كل ما يؤثر في الوضع الاقتصادي الليبي ونمو الاقتصاد وتطوره.
3. **الآثار الاجتماعية:** ويقصد بها الباحث تلك الآثار التي تنجم عن وجود العمالة الوافدة غير المنظمة في ليبيا، وما تحمله من آثار في الوضع الاجتماعي الليبي، وتشمل عناصر مهمة مثل اللغة والهوية والدين والأمن القومي والقيم والسلوك والعادات لأفراد المجتمع الليبي.

المبحث الأول– مفهوم العمالة الوافدة وأسبابها

المطلب الأول– تعريف العمالة الوافدة

يطلق مصطلح العمالة الوافدة على العمال الذين يأتون من خارج الحدود للبلد للعمل في مجالات العمل وقطاعاته المختلفة المتاح لهم أن يلتحقوا بها، وسواء كان دخولهم للبلد بطريقة شرعية أو غير شرعية، وفي ليبيا فإن غالب العمالة أتوا بطريقة غير شرعية خاصة العمال الأفارقة من جنوب الصحراء، وقد كان دافع وجودهم في ليبيا هو البحث عن مستوى معيشي أفضل واللجوء إلى الأمان، كما أن العمالة الوافدة لا تقتصر على جنس واحد بل على الجنسين الذكور والإناث، وكذلك لا يقتصر وجودهم على أعمار معينة بل هم صغار وكبار، وكذلك هم متفاوتون بين العمالة المدربة المهرة وبين العمالة التي لا تمتلك أية معرفة أو مهارة.

(1) بسمة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ويعرف العامل الوافد كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1991م المادة (2) كما يلي: يشير مصطلح "العامل المهاجر" إلى الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها[1] والوافد هو الشخص الذي قدم إلى بلد غير بلده الأصلي لغرض معين سواء كان قدومه إلى تلك الدولة بقصد العمل أو الزيارة أو السياحة أو غير ذلك[2].

ويشير مصطلح العمالة الوافدة إلى الأشخاص الذين يقدمون من بلدان أخرى، ويستقرون استقراراً دائماً في بلد ما، ويلاحظ أن العمالة الوافدة هي التي تتصف بالديمومة، فلا يطلق على العامل المؤقت بالعمالة الوافدة عموماً[3].

المطلب الثاني– الأسباب الرئيسة لظاهرة العمالة الوافدة وإسقاطاتها على الحالة الليبية

تتعدد الأسباب التي تدفع إلى ازدياد توافد مجموعات وأعداد من العمال الأجانب إلى بلد ما غير بلدهم الأصلي، وهي تنقسم إلى أسباب مصدرها البلد المصدّر لهم، أو أسباب تتعلق بالعمال أنفسهم، وأسباب أخرى تتعلق بالبلد المستقبل، والأسباب كما يلي:

أولًا– أسباب تتعلق بالعمال أنفسهم أو البلد المصدّر:

1. عوامل الطرد والجذب: تتضمن عوامل الطرد كل المتغيرات المتعلقة بظروف بلد المنشأ التي تدفع العامل إلى الهجرة، ومن ضمنها معدلات البطالة وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني، ويمكن إضافة الفقر وسوء البنية التحتية، وعدم تطور الأسواق سواء كانت أسواق العمل وأسواق المال والبضائع.

---

(1) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدت بقرار الجمعية العامة (45) 18 ديسمبر 1990م.

(2) خالد ناجم الزهراني، أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م، ص10.

(3) سالم بن علي المهيري، مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطورات التشريعية، مملكة البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 64، ط1، 2011م، ص 11.

2. الأسباب الشخصية للعمال: يشعر البعض بأنهم ينتمون إلى دول أخرى غير أوطانهم التي ولدوا فيها، فبعض الأقليات الدينية أو العرقية قد تتعرض إلى الاضطهاد في أوطانها ما يدفعها للهجرة إلى بلدان أكثر تسامحاً يستطيعون فيها عيش حياة أفضل[1].
3. الأسباب السياسية: يضطر البعض إلى الهرب من القيود السياسية التي تفرضها عليهم دولهم، حيث يسعى البعض منهم للهجرة من أجل الحصول على جنسية جديدة بهدف بناء هوية جديدة، في حين يهاجر البعض الآخر طمعاً في الحصول على المزيد من الحقوق والحريات، فيما يُعدّ عدم الاستقرار السياسي أحد متغيرات عوامل الدفع السياسي في زيادة معدل الهجرة وخاصة من فئة الشباب، ويزيد من دافعية هذه الظاهرة عوامل أخرى بما في ذلك الحرب والتطهير العرقي[2].
4. الأسباب الاقتصادية: تعد أهم الدوافع التي قد تدفع للعمل بالخارج وأكثرها تأثيراً في الأفراد، وتتمثل في تدني المستوى الاقتصادي للعامل، الأمر الذي يحد من طموحهم في العيش برفاهية، لذا يسعون للعمل في إقليم أو دولة تقدم لهم عرضاً وظيفياً بأجر يضمن لهم حياة أفضل مما كانوا عليها.
5. الأسباب الاجتماعية: تتعدد الأسباب الاجتماعية التي قد تدفع للعمالة الخارجية؛ الدين، واللغة، وصلة القرابة، التي قد تنفع للهجرة إلى الدول والمناطق التي يتواجد فيها مهاجرون سابقون تجمعهم علاقة اجتماعية سابقة، وتعد أحد متغيرات العوامل الاجتماعية هو عدم الرضا عن الحياة، ويعد عامل الرضا عن الحياة هو جانب من جوانب الرفاهية الذاتية التي أثبتت الدراسات أنها عامل محفز للهجرة.

---

(1) معتز نضال خندقجي، الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2023م ص16-17.

(2) Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World. Palgrave Macmillan.

6. الأسباب الدينية: تقوم هذه الأسباب بدفع العديد من العمال أصحاب الأقليات الدينية للهجرة إلى دول أخرى تضمن لهم حرية المعتقد والدين والرأي في مكان آخر؛ لما يواجهونه من اضطهاد وتعصب ديني في دولهم[1].
7. الأسباب الجغرافية: تؤدي بعض العوامل الجغرافية مثل المساحات الواسعة لبعض الدول إلى زيادة فرصة العمل إليها؛ لأن المساحات الواسعة تشغل دوائر عرض عديدة، الأمر الذي يوفر لها تنوعاً في البيئات الجغرافية التي تخلق بدورها تبايناً في نوع المناع، والثروات المعدنية، والمحاصيل الزراعية، وذلك يوفر فرص عمل متنوعة لهم[2].

بالنظر للعوامل والأسباب المذكورة أعلاه التي تخص العمال أنفسهم أو دولهم المصدرة لهم فإن جلها تقريباً ينطبق على الحالة الليبية، حيث تعاني الدول التي يفد منها العمال إلى ليبيا من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار مظاهر الفقر وضعف البنية التحتية، وكذلك تدني الخدمات الصحية، وضعف في الاتصالات والمواصلات العامة، وارتفاع تكلفة ما يقتنيه المواطن منها، كذلك تعد الأسباب السياسية دافعاً مهماً ينطبق هو الآخر على الحالة الليبية حيث يُقدمُ العمال وخاصة الأفارقة من جنوب الصحراء هرباً من ظروف تتسم بالحروب الأهلية، وهي بلدان تعاني من عدم استقرار سياسي غالباً، كما أن التحاق العمال بأقارب لهم وأصدقاء في ليبيا أمر لا يمكن تجاهله في الحالة الليبية، ويعد من أسباب الهجرة للعمل فيها.

ثانيًا– أسباب تتعلق بالبلد المستضيف:

1. الأسباب الاقتصادية: تعد من أهم الأسباب التي تدفع على هجرة العمال، إذ يؤثر وجود المهاجرين في اقتصاد الدول المستقبلة لهم بشكل واسع وتشكل الاقتصاديات القوية عامل جذب لهم.

(1) خندقجي، الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص16–17.
(2) سعيد الخرسان، العمالة الخارجية تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، عمان الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط2، 2018م، ص 28.

2. الأسباب الجغرافية: وتشير إلى التغير الذي يطرأ على التركيبة الجغرافية للسكان من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان، ففي الدول التي يسكنون فيها غالبية المهاجرين يكونون من فئة الذكور الشباب.
3. الأسباب السياسية: تسهم هجرة العمال في العديد من التغيرات في الدول المستقبلة لهم في تغير الواقع السياسي، إذ يفرض عليها واقع وجود هؤلاء الأشخاص لديها؛ فتعمل على ضمهم ودمجهم في مجتمعاتها.
4. الأسباب الاجتماعية: تتمثل في حجم الهجرة وأعداد الناس الذين سوف يدخلون إلى الدولة المستقلة، وطبيعة هؤلاء المهاجرين من حيث مستواهم الاقتصادي والثقافي[1].

بالنظر للحالة الليبية ومدى انطباق هذه العوامل عليها نجد أنه تنطبق عليها بشكل تام، بصفتها أسباب ودوافع تمثل عوامل جذب للعمالة الوافدة إليها، حيث تغري الأوضاع الاقتصادية في ليبيا العمال الأفارقة من العرب وغيرهم على القدوم إليها للعمل للاستفادة بفارق العملة، وكذلك لرخص مستوى المعيشة وانعدام الضرائب على الأجانب تقريباً، كما تعمل الظروف السياسية المساعدة والمتسامحة معهم على إيجاد مناخ مناسب لتوافد المزيد من العمالة إلى ليبيا، وهي ميراث قديم تشكل منذ العهد السابق، حين سهل دخول العمالة العربية كالمصرية، وكذلك شجع بقوة على دخول العمالة الإفريقية الوافدة بشكل هجرات غير شرعية من جنوب الصحراء الكبرى.

المبحث الثاني– وضع العمالة الوافدة في ليبيا

المطلب الأول– قراءة مرحلية لتطور العمالة الوافدة في ليبيا

كان لاكتشاف النفط في ليبيا في منتصف ستينيات القرن الماضي سبباً رئيساً من أسباب التحول السريع في عملية التنمية وتقدمها للأفضل، وأدى ذلك إلى لفت الأنظار إليها بكونها دولة نفطية، الأمر الذي سهل توجه العمالة العربية إليها للحصول على فرص عمل، وسبب توجه هذه العمالة إلى

(1) باسم الشجلاوي، الهجرة غير الشرعية بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية، الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2019م، ص43. وخندقجي، الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص18.

ليبيا إما لانخفاض الدخل في البلد الأصلي أو انتشار البطالة، وعدم توافر فرصة العمل، فإن توجهها هذا الغرض منه هو الحصول على عمل، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتعد هجرة وتوجه العمالة والأيدي العاملة إلى مختلف المجتمعات النفطية وخاصة الصناعية، وبالأخص في العصر الحديث من العوامل الرئيسة التي تحدث تغيرات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحدث تغيرات جذرية في التركيبة السكانية[1].

وتتمتع ليبيا بتاريخ طويل من كونها وجهة رئيسة لهجرة العمالة في شمال إفريقيا، وفي الواقع كان يعيش في ليبيا ما يقدر بنحو 1.35 إلى 2.5 مليون عامل مهاجر قبل الثورة في عام 2011م، وكان معظمهم يعملون في قطاعي البناء والصحة، ومثلت ليبيا وجهة مرغوبة لهجرة العمالة نظرًا لأجورها التنافسية وقطاعها الخاص المتنامي، وفي عام 2011م غادر أكثر من 796.000 مهاجر البلاد، ومع ذلك لا يزال عدد المهاجرين في ليبيا مرتفعًا بشكل ملحوظ، حيث يقدر عددهم بنحو 625.000 مهاجر في البلاد في عام 2020م، ولا تزال ليبيا تمثل وجهة جذابة للمهاجرين من الدول المجاورة نظرًا لرواتبها المرتفعة والحاجة المستمرة للعمالة المهاجرة، وفي عام 2019م كشفت مسوحات رصد التدفق التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أن 84% من المهاجرين الذين شملهم الاستطلاع ذكروا أسبابًا اقتصادية للهجرة، كانت الفرص الاقتصادية والتوظيف أسباباً محورية في الإقامة الطويلة للمهاجرين في البلاد[2]، وهو ما تؤيده جل الدراسات في هذا المجال، وعلى سبيل المثال تشير دراسة سميرة الزهاني (2024م) إلى أن العامل الاقتصادي يعد أهم أسباب الهجرة العمالية إلى ليبيا[3].

وفي التسعينيات من القرن الماضي أدخلت بعض التغييرات المهمة على الإطار القانوني، وقبل فرض الأمم المتحدة حظر الطيران والأسلحة (1992–2000م) مكّنت سياسة النظام السابق في

(1) إبراهيم سالم عبد النبي ونجوى صالح مسعود، العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، في الفترة ما بين (2009 و2010م) دراسة ميدانية، مجلة الأستاذ، العدد 11 خريف 2016م، ص 129.

(2) Migrants & Refugees Section. Integral Human Development. Palazzo San Calisto 120 ,Vatican City, 2021, pp. 4-5.

(3) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

تشجيع المواطنين القادمين من الدول العربية إلى ليبيا الأمر الذي أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب لسد فجوات التوظيف[1].

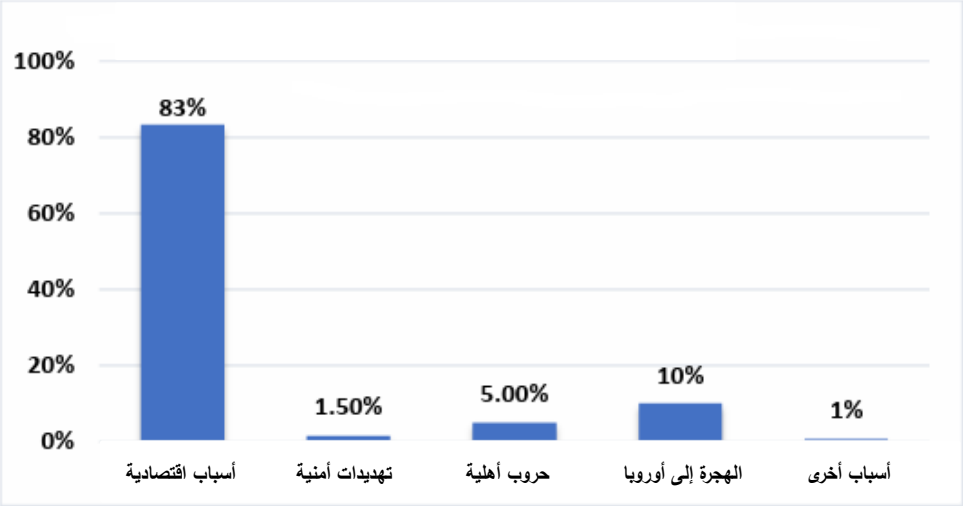

شكل رقم (1) الأسباب الرئيسة للهجرة العمالية في ليبيا

ومع ذلك، فإن النقص الملحوظ في الدعم من الدول العربية وعقوبات الأمم المتحدة دفع طرابلس إلى تغيير سياستها الخارجية نحو أفريقيا، وشمل ذلك إلغاء متطلبات التأشيرة لمواطني دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفتح حدود ليبيا أمام العمال المهاجرين من دول شرق أفريقيا وغربها؛ مثل نيجيريا والسودان وتشاد ومالي، وأدت هذه الزيادة أيضًا إلى مزيد من تجزئة سوق العمل الليبي، حيث لم يكن الليبيون راغبين في شغل وظائف أساسية في مجالات مثل البناء والزراعة، ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، سنت قوانين وقواعد جديدة بهدف تنظيم العدد الكبير من المهاجرين غير المسجلين المقيمين في ليبيا، وجاءت هذه الإجراءات نتيجةً لاتفاقيات عديدة أبرمها النظام السابق مع حكومات الدول الأوروبية، بهدف مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية، استجابةً لأولوية أجندة الاتحاد الأوروبي لتأمين حدوده الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه

(1) Maghur, A.K. Highly-skilled Migration- Libya: Legal aspects., 2010, pp. 90.

الإجراءات أدت إلى عمليات رفض واسعة النطاق على الحدود وعمليات ترحيل قسري للمهاجرين غير النظاميين على مدار العقد، وفي عام 2007م فُرضت شروط تأشيرة جديدة على جميع الأجانب باستثناء مواطني الدول العربية، فأصبح وضعهم غير نظامي بين عشية وضحاها[1].

وسرعان ما أصدرت الدولة الليبية في سنة 2010م قانوناً حمل رقم (12) ينظم العمل وعلاقته بما يشمل العمالة الوافدة، وقد نصت المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل أو "قانون العمل "صراحة أنه" لا يجوز لغير الوطنيين أن يزاولوا عملا إلا بعد ترخيص من الجهة المختصة –أي وزارة العمل والتأهيل– كما لا يجوز لجهات العمل استجلاب غير الوطنيين، أو التعاقد معهم، أو تمكينهم من العمل إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الجهة المختصة، وتحدد بقرار يصدر عنها ضوابط وشروط استخدام الأجانب والمهن التي يجوز قبول الأجانب فيها"[2].

وفي عام 2017م شكّل المهاجرون الدوليون أكثر من 12% من السكان، وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي 9% في عام 2020م، وتشكل العمالة الوافدة سمة مهمة من سمات المهاجرين الدوليين والداخليين الذين يدخلون ليبيا، ويشكلون أحد ملامح ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى ليبيا وعبرها، وتتنوع شرائحهم العمرية، وفي المقام الأول يشكل الشباب العازبين ذوي المستويات التعليمية المنخفضة الشريحة الأكبر، والذين هاجروا إلى ليبيا أو عبرها لأسباب اقتصادية، ومعظم الذين هاجروا إلى ليبيا كان مصدرهم من الدول المجاورة مثل: النيجر والسودان ومصر وتونس وتشاد، وانتقل معظم هؤلاء المهاجرين ذهابًا وإيابًا مرات عدة من بلدانهم الأصلية، وفي بيانات تقرير مختص واستطلاع مع عينات من العمالة الإفريقية الوافدة أفاد مواطنو غرب ووسط إفريقيا من غينيا وكوت ديفوار ونيجيريا وغامبيا وغانا ومالي والكاميرون والسنغال، بمغادرتهم إلى ليبيا لأسباب اقتصادية، ومن ناحية أخرى، ذكر مواطنو شرق إفريقيا من الصومال وإثيوبيا وإريتريا والسودان أنهم غادروا بلدهم

(1) Di Bartolomeo, A., T. Jaulin and D. Perrin 2011,Migration profile – Libya, 2011. Retrieved from Cadmus, European University Institute Research Repository, http://hdl.handle.net/1814/22438 .accessed 30 July 2020.

(2) المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل قانون العمل.

الأصلي بشكل أساسي بسبب الاضطهاد السياسي والصراع والضائقة الاقتصادية، واستخدم معظمهم ليبيا نقطة عبور في هجرتهم المقصودة نحو أوروبا، وسواء كان المهاجرون الذين تجتذبهم فرص العمل إلى ليبيا يعتزمون البقاء بشكل دائم أو مؤقت، فإن المستويات العالية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والاستغلال والإساءة غالبًا ما تدفع المهاجرين إلى محاولة الوصول إلى أوروبا في نهاية المطاف[1].

المطلب الثاني– وضع العمالة الوافدة في ليبيا ودور عامل الهجرة فيها:

تعد الهجرة فعل إنساني يختص بتنقل الناس من مكان إلى مكان، ومن مجتمع إلى آخر، فالإنسان دائم البحث عن ظروف عيش أفضل، وبذلك فالهجرة مستمرة ولا يمكن إيقافها، وفي عالمنا المعاصر زادت وثيرة الهجرة وتضاعفت أعداد المهاجرين، فالملايين من الشبر تنتقل من مكان إلى آخر، بهدف تغيير في مستوى حياتها وعيشها[2].

وتتسم صورة المهاجرين العمال في ليبيا اليوم بالتعقيد والتباين، وتتألف من أشخاص من خلفيات ومستويات ومهارات متنوعة، ويزيد تداخل فئات المهاجرين وأوضاعهم من صعوبة إنتاج بيانات دقيقة عن هجرة العمالة الماهرة في ليبيا، ويؤثر تزامن عوامل مثل ارتفاع التضخم، والاعتماد المحلي على العمالة المهاجرة، وحاجة المهاجرين إلى إيجاد المال اللازم لتمويل رحلاتهم بشكل إيجابي في الغالب على الوضع الوظيفي للمهاجرين في ليبيا، وفي الواقع كان 76% من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة عام 2019م يعملون، بينما أفاد 52% فقط أنهم كانوا يعملون قبل وصولهم إلى ليبيا، ويعمل المهاجرون بشكل رئيس في قطاعات البناء، وإمدادات المياه، والغاز، والكهرباء، مع عمل بعضهم في الزراعة، والرعي، والحرف اليدوية، وقد أُشير إلى محدودية فرص العمل المتاحة، وعدم كفاية المهارات أو عدم توافقها مع الوظائف المتاحة، كأسباب رئيسة لبطالة المهاجرين، ومن ثم تجذب هجرة العمالة نحو ليبيا حاليًا عمالًا من ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة، حيث يُوظف

(1) Migrants & Section. Integral Human Development. Ibid, pp. 6.

(2) محمود عمر عيسى، الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث العدد2، سبتمبر، 2018م، ص 370.

المهاجرون عمومًا في وظائف لا يرغب الليبيون في القيام بها، ومن بين (670) ألف مهاجر ولاجئ في ليبيا اليوم، ليس من الواضح ما هي نسبتهم في البلاد للعمل فقط، وأن معظم العمالة غير الرسمية في البلاد يوفرها مواطنون من دول جنوب الصحراء الكبرى، بينما يوجد أيضًا مهندسون من أوروبا الشرقية، وممرضون فلبينيون، ومعلمون هنود وعراقيون، وأطباء سوريون وأوكرانيون، وبينما يتمكن بعض المهاجرين من الحصول على عمل منتظم، فإن غالبيتهم يواجهون الاستغلال وتحدي العيش بأجور منخفضة للغاية، من ناحية أخرى، فإن البيانات المتعلقة بتدفق الكفاءات الليبية الماهرة إلى الخارج محدودة للغاية، حيث إن الهجرة عمومًا معقدة وغير متتبعة، وإن القيود الهيكلية على النظام التعليمي في ليبيا، إلى جانب تدهور البنية التحتية، ونقص الفرص، والصراع المستمر، كلها عوامل تسهم في تقليص مهارات وفرص سكان البلاد[1].

لقد قامت سياسات الهجرة في ليبيا بدور حاسم في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة، وعامل لجذب العمالة الأجنبية إلى البلاد، وقد تطورت هذه السياسات بما يتماشى مع تطورات السياسة الداخلية والخارجية، واعتمد الإطار القانوني الرئيس الذي يحكم دخول الرعايا الأجانب في الثمانينيات، ويحدد القانون رقم 6 لسنة 1987م الشروط العامة لدخول ليبيا والإقامة فيها المطبقة على الأجانب، وسمح القانون رقم 10 لسنة 1989م لمواطني الدول العربية بدخول ليبيا والإقامة فيها، والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الليبيون، كما شجع مواطنو الدول العربية على البقاء، والاستفادة بالظروف المواتية مقارنة بالعمال المهاجرين الآخرين في سوق العمل، بما في ذلك التمتع ببعض الحقوق وتولي مراكز ومناصب إدارية عليا[2].

كما تشير التقديرات إلى أن ليبيا موطن لأكبر عدد من المهاجرين في شمال إفريقيا، وابتداء من سبتمبر 2023م أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك 697,532 مهاجرًا يقيمون في البلاد، ما يشير إلى انخفاض طفيف عن الرقم في يناير 2023م وهو 706,472 مهاجرين، وبالمثل، بحلول نهاية عام 2023م وثقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 54,256 فردًا مسجلين رسميًا

(1) Migrants & Section. Integral Human Development. Ibid, pp. 4-5.

(2) المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2020.

لاجئين أو طالبي لجوء، وعلى الرغم من انخفاض عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين خلال جائحة كوفيد-19، فإن أرقام عام 2023م تتوافق بشكل وثيق مع العدد في نوفمبر 2018م وهو 57,664 وتمثل ارتفاعًا بنسبة 26% مقارنة بنوفمبر 2022م وهو 43,000[1].

في تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا الصادر في سنة 2022م أشار ما يقرب من تسعة من كل عشرة مهاجرين (87%) ذكروا أن الأسباب الاقتصادية هي السبب الرئيس وراء قرارهم بالهجرة، وبشكل أكثر تحديدًا أفاد 49% منهم أن ضعف الدخل في بلدهم الأصلي دفعهم إلى الهجرة إلى ليبيا، وجاء نقص فرص العمل في بلدهم الأصلي (20%) والبحث عن عمل في الخارج (17%) في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي من بين أكثر الأسباب شيوعًا للهجرة إلى ليبيا، وبشكل عام نصف المهاجرين في ليبيا هم من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (50%)، وأكثر من ثلثهم من شمال أفريقيا (42%)، وأقلية منهم من الشرق الأوسط (5%) أو آسيا (3%)[2].

وتعيش غالبية المهاجرين في غرب ليبيا؛ وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، يعيش أكثر من نصفهم (56%) في هذه المنطقة، يليهم (31%) في شرق ليبيا و(13%) في جنوب ليبيا، وتتكون التركيبة السكانية المهاجرة السائدة في جنوب وغرب ليبيا من أفراد من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويمثلون ما يقرب من (85%) و(57%) على التوالي، بينما في شرق ليبيا، يأتي غالبية المهاجرين أصلاً من شمال إفريقيا – بما في ذلك السودان ومصر– ويشكلون (66%) من السكان المهاجرين هناك. وأكدت تقارير عدة مختصة وجود عاملين يسهمان في هذا التوزيع الجغرافي، هما: قرب غرب ليبيا من إيطاليا، الذي يتميز بالعديد من نقاط المغادرة، وفرص العمل الجذابة ذات الأجور الأعلى في طرابلس، ومع ذلك، في سياق أصبح فيه الوصول إلى إيطاليا أكثر تعقيدًا أصبحت شرق ليبيا وطبرق على وجه الخصوص نقطة انطلاق ناشئة لطرق الهجرة الجديدة إلى جزيرة كريت، وأن ثلاثة أرباع المهاجرين في ليبيا (77%) هم من دول مجاورة وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، ويشكل المهاجرون النيجريون 26% من إجمالي المهاجرين في ليبيا، ما يجعلهم أكثر الجنسيات المهاجرة

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة معلومات الوافدين عبر البحر إلى إيطاليا، ديسمبر 2022.

(2) روند الحارس، تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، يوليو – أغسطس 2022م، ص3-5.

تمثيلًا في البلاد، تليها مصر (22%)، والسودان (18%)، وتشاد (11%) تليها نيجيريا (5%)، وسوريا (4%)، وبنغلاديش (3%) في ترتيب الجنسيات المهاجرة في ليبيا، وبشكل عام أعيد تمثيل المهاجرين من 45 دولة مختلفة في بيانات المنظمة الدولية للهجرة[1]، وهو ما يمكن تمثيله في الشكل التالي:

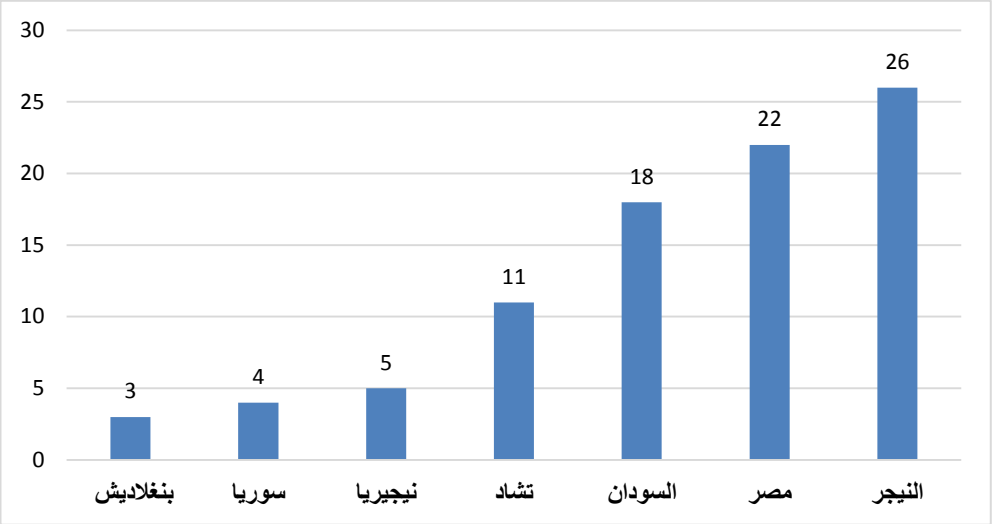

شكل رقم (2) أبرز الجنسيات من العمالة الوافدة في ليبيا

خلال الفترة الماضية رصدت تقارير إعلامية قيام عدد من شركات جلب العمالة بالتعاقد مع أجانب خصوصًا من الجنسيات الآسيوية للعمل في ليبيا في مهن مزيفة، حيث يتقدم راغبو الهجرة غير الشرعية للأراضي الليبية بتصاريح عمل وتأشيرات ليبية، ويستغلون هذه الوثائق في تسهيل خروجهم من البلاد نحو السواحل الأوروبية في رحلات الهجرة غير الشرعية، ومن بين المشكلات التي تواجه العمالة الوافدة إلى ليبيا، هي عدم وجود إحصائيات دقيقة بأعدادهم، كما أن بعضهم يقع فريسة لبعض ضعاف النفوس الذين يشغلونهم ثم يرفضون دفع مقابل العمل لهم، وفي ظل ضعف الأوضاع

(1) Thibaut Girault, Rossing Borders, Building Livelihoods The insecure economic lives of migrants in Libya, JULY 2024, pp.25-28.

الأمنية في بعض المناطق خصوصاً في المناطق الجنوبية يضيع حق هؤلاء المغتربين وفق كثير من المراقبين[1].

المبحث الثالث: آثار العمالة الوافدة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليبيا

المطلب الأول- تحليل آثار العمالة الوافدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا

لا يختلف موظفو القطاع الخاص في ليبيا كثيرًا عن موظفي القطاع العام من حيث تدنّي الخبرة وضعف التحصيل وعدم تماشي قدراتهم العلمية مع احتياجات السوق ومتطلّباتها، ما انعكس على ضعف المرتبات والأجور الممنوحة في القطاع الخاص وتفضيل توظيف العمالة الأجنبية، لذا فإن على الدولة اتخاذ التدابير الإلزامية لمعالجة تحديات التوظيف والبطالة في ليبيا، ودعم الجهود المبذولة من قِبل هيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس لتخفيض عدد العمالة المقنعة في القطاع الحكومي وإعداد استراتيجية وطنية للتخلص من الفائض الوظيفي، وخلق فرص عمل مناظرة في القطاع الخاص، وتطوير وتهيئة العمالة الوطنية لمواكبة احتياجات السوق، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة ووضع استراتيجيات إحلال العمالة الوطنية بدلًا من العمالة الأجنبية، وفي ما يخص العمالة الأجنبية، فإن وجود هذه العمالة من دون حصر أو تسجيل قد يخلق تحديًا أمنيًّا واقتصاديًا، حيث إن هذه الأعداد الكبيرة للمهاجرين المتواجدين في السوق الليبية تسيطر على الوظائف المتاحة للقطاع الخاص، ولا يمكن للعمالة الوطنية منافسة هؤلاء لأسباب عدة، منها: تدني أجور العمالة الوافدة، وعنصر الخبرة، كما أن هذه العمالة تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من برامج الدعم المتاحة للمواطنين كالكهرباء والوقود والسلع، من دون دفع أي مبالغ إضافية، ناهيك عن

(1) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، ليبيا، صحيفة الأنباء الليبية، العدد1،16 مايو 2024م، ص4.

أن جل هذه العمالة الوافدة ليس لها أية إجراءات أو تراخيص للعمل، وبذلك فهي لا تدفع أي رسوم سيادية للدولة الليبية (كالضرائب والضمان وغيرها)[1].

لقد أظهرت النتائج الأولية لمسح سوق العمل في ليبيا أن العمالة الوافدة الموجودة في البلاد قدرت بنحو 2.1 مليون عامل حتى نهاية عام 2022م مع تحويلات مالية تصل إلى 2.6 مليار دولار عبر السوق الموازي، ويشير المسح الذي نظمته وزارة العمل والتأهيل في حكومة طرابلس، إلى ضرورة إعادة تنظيم سوق العمل فيما يخص دخول العمالة الوافدة وخروجها وتنظيمها وفقًا للتشريعات المعمول بها، ويتبين من التقارير أن الغالبية العظمى من العمالة تعمل في القطاع غير الرسمي، الذي يشكل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتستفيد بدعم المحروقات والكهرباء على النحو نفسه، كالمواطنين الليبيين، وتشير التقارير أيضًا إلى أن أكثر من (70%) من العمالة الأجنبية في ليبيا غير قانونية، معظمها من دول الجوار[2].

وفي هذا السياق، وخلال لقاء مع مدير إدارة الرقابة والنقد والبحوث والإحصاء في مصرف ليبيا المركزي أوضح بأن حجم حوالات العمالة الأجنبية بلغ 12.5 مليار دينار ليبي، ما يعادل 2.6 مليار دولار، ما يعكس التحديات التي تواجه التهريب واستهلاك الوقود، ويشير السيد المدير إلى أن الاقتصاد الوطني يعتمد على العالم الخارجي بنسبة تفوق (90%) ما يجعله عرضة للصدمات في أسواق النفط العالمية، وتظهر الظاهرة الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي في المحال التجارية غير المرخصة وعدم دفع الضرائب، وكذلك لدى البائعين المتجولين في الأسواق الشعبية والمزارعين[3].

وفي الجانب الاقتصادي، فإن تدفق العمالة الوافدة يمكن أن يؤدي إلى تحولات هيكلية في سوق العمل الوطني الليبي ما يؤثر في معدلات البطالة والأجور وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى ذلك قد تشكل

(1) عبد الله حامد الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، 2020م، ص28.

(2) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(3) عبد العزيز حسن، تحليل أثر العمالة الوافدة على السوق المحلي في ليبيا، دراسة حالة مدينة طرابلس، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس– ليبيا، 2016م، ص23.

تلك العمالة تحدياتٍ فيما يتعلق بسلامة العمل والحماية الاجتماعية للعمال، ما يتطلب من السلطات اتخاذ سياسات فعّالة لضمان حقوق العمال المحليين والوافدين على حد سواء، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية قد تؤدي العمالة الوافدة إلى تحولات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي، ما قد يؤثر في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، ويلاحظ أن تلك التحولات قد تترافق مع توترات واحتكاكات بين الثقافات المختلفة[1]، والأكثر خطورة في ملف المهاجرين والعمال الأجانب هو دخول كثير منهم دون أوراق ثبوتية خاصة، أولئك القادمون من بلدان الجوار الإفريقي حيث يدخلون إلى البلاد ويستوطنون في بعض المناطق بأعداد كبيرة، وهو ما قد يتسبب في تغيير ديمغرافية بعض المناطق الليبية خصوصًا إذا ما زاد أعداد هؤلاء عن الحد المسموح به[2].

ومن آثار العمالة الوافدة أنها تعد عاملاً هاماً في تحديد توازن سوق العمل في ليبيا، فزيادة عدد العمالة الوافدة يمكن أن يؤثر في فرص العمل للمواطنين المحليين ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة معدلات البطالة بينهم، خاصة في القطاعات التي تسيطر عليها العمالة الوافدة بشكل كبير، كما قد يؤدي وجود العمالة الوافدة إلى تأثيرات في مستويات الأجور في بعض القطاعات حيث يمكن أن تكون العمالة الوافدة مستعدة للعمل بأجور أقل من العمالة المحلية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الأجور وتضعيف القوة الشرائية للأفراد المحليين، كما يؤدي وجوه العمالة الأجنبية الوافدة في بعض القطاعات إلى زيادة الإنتاجية في بعض القطاعات بسبب توافر القوى العاملة الإضافية[3].

على المستوى الأمني والاجتماعي تحديداً، وفي حداثة سجلت في تاريخ العمالة الأجنبية في ليبيا، ومع ارتفاع حجم الأضرار الناجمة عن وجود هذه العمالة التي لا تُعرف أحياناً حتى جنسياتها، وما سببتها من مخاطر أمنية واجتماعية وصحية واقتصادية، وبخاصة ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار أنماط سلوكيات جديدة تخالف قواعد المجتمع الليبي تشير بعض الإحصائيات إلى أنه في عام

(1) الزهاني، تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، مرجع سبق ذكره، ص 170.
(2) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، مرجع سبق ذكره، ص4.
(3) Martin, S. (2018). "The Impact of Foreign Labor on Libya's Economy: An Analysis of Trends and Implications." International Migration, 56(3), pp. 44-62.

2000م وحده سجلت (6360) جريمة بلغ المتهمون فيها (9244) منها من جنسيات مختلفة فيما وجد خلال العام نفسه (44) جثة مجهولة الهوية تعود إلى متسللين في طريقهم إلى الهجرة نحو أوروبا، وقد شرعت الأجهزة الأمنية في القيام بحملات للقبض على المتسللين وترحيلهم إلى بلدانهم، فإن التعليمات صدرت بترحيل المتسللين الذين لا يحملون أوراق ثبوتية، والذين لا يعملون وفق قواعد قانون العمل الليبي الذي يشدد على ضرورة التعاقد بين صاحب العمل والعمال، بما يكفل تأمين حقوقهم ومعرفة أماكن وجودهم[1].

أجرت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا العديد من الدراسات في عامي 2019م و2020م لتقييم سوق العمل الليبي، وتشير النتائج إلى أن سوق العمل ظل بشكل ملفت مستعداً لاستيعاب العمالة المهاجرة، رغم التدفق المستمر، وقد أفاد غالبية المشاركين في هذه الدراسات أنهم يعملون، ولم يواجهوا أي تحدياتٍ كبيرة في العثور على عمل في ليبيا، علاوة على ذلك، وُجد أن الهجرة إلى ليبيا لها تأثير إيجابي صافٍ على الوضع الوظيفي للمهاجرين الذين تمت مقابلتهم، حيث أفاد (76%) من المهاجرين بأنهم كانوا يعملون في ليبيا وقت المقابلة، بينما قال (52%) فقط إنهم كانوا يعملون في بلدانهم الأصلية قبل انتقالهم إلى ليبيا، وأفاد الغالبية بإرسال تحويلات مالية إلى أوطانهم منذ وصولهم إلى ليبيا في المتوسط، كما أفاد المهاجرون بإرسال حوالي 2500 دولار أمريكي للشخص الواحد منذ وصولهم إلى البلاد، وأخيراً أفاد المهاجرون طويلو الأمد الذين يرسلون تحويلات مالية بأنهم المعيلون الرئيسون لأسرهم المتلقية[2].

في تصريح صحفي كشف السيد وزير العمل بحكومة الوحدة الوطنية أن تحويلات العمالة الوافدة في ليبيا تقدر بنحو 26 مليار دينار سنوياً أو ما يعادل 5.38 مليار دولار، مضيفاً أن تلك التحويلات تتم عبر السوق الموازية ولا يستفيد منها الاقتصاد الوطني أو "حكومات" البلدان المرسل إليها الأموال،

(1) إبراهيم عبد النبي ونجوى مسعود، العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

(2) Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya ,2021, pp.280-289.

ويذكر أن تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية إحدى أسباب ارتفاع سعر الصرف فضلاً عن أنها أموال ضائعة على الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن العمالة الأجنبية التي تشتغل بشكل رسمي تقوم بتحويل أموالها عبر التحويلات السريعة[1].

المطلب الثاني– دور السياسات الحكومية الليبية وتشريعاتها القانونية في ملف العمالة الوافدة

يعد سن قوانين وتشريعات واضحة، والعمل على تفعيل الموجود منها أول خطوة أساسية نحو تحسين بيئة العمل للوافدين، وبيان واجباتهم، وضمان حقوقهم، وتحديد الضوابط الملزمة لهم، والعمل على منع المظاهر السلبية المرتبطة بتشغيلهم بصورة غير شرعية، أو تشجيع استحواذهم على سوق العمل على حساب العمالة الوطنية. وفي هذا الصدد أصدرت الدولة الليبية القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل، وقد نصت المادة (9) من القانون على "أنه لا يجوز لغير الوطنيين – الأجانب– أن يزاولوا عملا إلا بعد ترخيص من الجهة المختصة – أي وزارة العمل والتأهيل– كما لا يجوز لجهات العمل استجلاب غير الوطنيين أو التعاقد معهم أو تمكينهم من العمل إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الجهة المختصة، وتحدد بقرار يصدر عنها ضوابط وشروط استخدام الأجانب والمهن التي يجوز قبول الأجانب فيها"[2].

وتنص التشريعات الليبية على أنه، على أصحاب العمل توظيف الأجانب فقط إذا لم يتمكنوا من العثور على ليبيين لشغل وظيفة، وبالمثل، يشترط القانون الليبي أن يكون 20% على الأقل من العاملين في الشركات الأجنبية مواطنين ليبيين، ومع ذلك يتمتع العمال المهاجرون الحاصلون على عقد عمل نظامي وتصريح عمل بمزايا وخدمات ضمان اجتماعي مماثلة لما يتمتع به السكان الليبيون، وبدءًا من عام 2010م تحولت سياسة الهجرة الليبية من سياسة تسعى إلى جذب العمالة الأجنبية إلى سياسة تُجرّم الهجرة، وجاء هذا التغيير في أعقاب مفاوضات بين النظام الليبي السابق والاتحاد الأوروبي لتعزيز تدابير احتواء الهجرة، ووفقًا للقانون الليبي رقم (19) لعام 2010م، يُحتجز

(1) أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط، 03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504

(2) المادة (9) من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل قانون العمل.

أي مواطن أجنبي يعبر الحدود إلى ليبيا بشكل غير نظامي لفترة غير محددة ويُفرض عليه العمل القسري أو غرامة قدرها 1000 دينار ليبي (208 دولارات أمريكية)، وبعد ذلك يُطرد من البلاد[1].

وتؤكد تقارير إحصائية أن أكثر من (60%) من العمالة الوافدة في ليبيا تعمل بصورة غير قانونية ولا يزال مئات الآلاف يتدفقون على سوق العمل في ليبيا، خاصة من مصر وتونس والعديد من الدول الأفريقية، فيما يعمل أغلبهم – وفق مصادر رسمية– بالأجر اليومي دون عقود رسمية، لا سيما في مجال الزراعة خارج المدن وقطاعات البناء والنظافة والورش والمطاعم[2].

كما أن العديد من المهاجرين الذين يعملون في ليبيا يمارسون عملهم دون تصريح قانوني، بالإضافة إلى الصعوبات المذكورة أعلاه للحصول على عقد عمل، فإن هذا العائق القانوني يعيق قدرتهم على الحصول على الوثائق القانونية الأساسية من بلدهم الأصلي اللازمة للحصول على تصريح عمل ليبي. وفي حين تعترف السلطات الليبية بشكل متزايد بإسهام المهاجرين في معالجة الثغرات داخل سوق العمل، فإن هذا الاعتراف لم يتجلَ في تغييرات جوهرية في الإطار القانوني الحالي، وعلى الرغم من عدم استقرار ظروف الحياة وتشديد القوانين في ليبيا، لا تزال العمالة المهاجرة تشكل أهمية بالغة لإنعاش الاقتصاد الليبي، ولا يزال الطلب عليها مرتفعًا، وقد ظهرت مؤخرًا دلائل على تحول في نهج حوكمة الهجرة، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، ففي نوفمبر 2023م، نظمت حكومة الوحدة الوطنية، في العاصمة طرابلس، مؤتمرًا ضم ممثلين عن 20 دولة عربية وأفريقية، وكان الهدف من المؤتمر استكشاف حلول لدمج المهاجرين في الاقتصاد الليبي، على غرار مذكرة التفاهم الأخيرة الموقعة مع دولة بنغلاديش، ومع ذلك، لم يحدث حتى الآن تحول فعّال في سياسة الهجرة التي تنتهجها السلطات الليبية، ويعزى ذلك لحد كبير إلى عدم الاستقرار السياسي الشامل الذي يعيق

(1) Girault, Rossing Borders, Ibid, pp. 25-28.

(2) أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط، 03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504

الإصلاحات الوطنية، وفي هذا السياق، فإن تسامح السلطات الليبية تجاه العمال المهاجرين في أوضاع غير نظامية شكل نقطة فارقة في زيادة أعدادهم عاماً بعد عام في المقام الأول[1].

وعلى الرغم من وجود عدد من القوانين المنظمة لعمل الوافدين في السوق المحلي، إلا أن كثيراً منهم يتحايل على هذه النصوص واللوائح، أو يتهرب منها، وهو ما يضر بالأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث يلجأ كثير من العمالة إلى الدخول إلى الأراضي الليبية بطرق غير شرعية، والعمل في المهن المحظورة على الأجانب، أو العمل في مهن مخالفة للقوانين الليبية، وخلال الفترة الماضية ضبطت الأجهزة الأمنية عددًا كبيرًا من الأجانب يعملون في مهن مخالفة للقانون كالعمل في ترويج المخدرات، أو العمل في التهريب والأدوية المغشوشة، كما يلجأ بعضهم للعمل مع عصابات التهريب، أو مجموعات التنقيب عن المعادن في الصحراء الليبية بطرق غير قانونية، وبسبب هذه المخالفات شكلت حكومة الوحدة الوطنية فريق عمل بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات ذات العلاقة، كما تم التباحث حول وضع حلول لمعالجة تهرب العمالة من دفع الالتزامات المالية خصوصاً في الكهرباء والنظافة وغيرها من الخدمات[2].

ويثير ملف العمالة الوافدة إلى ليبيا اهتمامًا متزايدًا بعد أن بلغت أعداد هؤلاء العمال أرقامًا كبيرَة في عموم ليبيا، بعد أن وصل عدد العمال الأجانب فيها بنحو 2.1 مليون عامل حتى بداية سنة 2023م أغلبهم يعمل في قطاعات غير رسمية، وفق ما نقلته وسائل إعلام محلية عن مسح قامت به وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية، ولتنظيم هذا القطاع أطلقت وزارة العمل والتأهيل منذ نهاية 2021م بوابة رقمية تعرف بـ"وافد"، وهي منصة الخدمات الإلكترونية الموحدة للوزارة، التي يتم من خلالها رقمنة إجراءات جلب العمالة الأجنبية، ويوضح تقرير مختص أن ليبيا تضم نحو 1.5

(1) Girault, Rossing Borders, Ibid, pp.25-28.

(2) وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، مرجع سبق ذكره، ص4.

مليون عامل مقيم في البلاد، إضافة إلى نحو 750 ألف مهاجر انخرط جزء منهم بدوره في سوق العمل، معتبرًا أن هناك حاجة لتنظيم هذا القطاع[1].

ورافق ذلك أيضًا مسعى لتنظيم عمل الرعايا الأجانب، الذين فقدوا حرية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة، واستنادًا إلى تقييمات المنظمة الدولية للهجرة التي أجرتها في ليبيا عام 2019م، يُسمح حاليًا للعمال المهاجرين بالحصول على تصاريح عمل إذا كانت لديهم عقود عمل في ليبيا، ووفقًا للقواعد واللوائح الوطنية يجب أن يكون أصحاب العمل مسجلين قانونيًا، وأن يكون العقد متوافقًا مع الشروط والإجراءات المنصوص عليها في قانون العمل الليبي، ومع ذلك لا تُطبّق السلطات هذه الإجراءات دائمًا بدقة أو حرفية، ويختلف تنفيذها باختلاف البلديات، وفي أكتوبر 2019م بدأت السلطات الليبية عن طريق وزارة العمل والتأهيل مفاوضات مع حكومة النيجر لإبرام اتفاقية عمل ثنائية لتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بين البلدين، وفي أكتوبر 2019م أيضًا يسرت المنظمة الدولية للهجرة حوارًا إقليميًا لدعم السلطات الليبية في إشراك نظرائها الحكوميين من 14 دولة حول السبل المحتملة التي يمكن أن تُسهّل هجرة العمالة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى ليبيا[2].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن العمالة الوافدة تقوم بدور مؤثر في الاقتصاد الليبي، وكذلك لها تأثيرات متنوعة في المجتمع الليبي، فرغم كونها تسهم في تلبية احتياجات السوق من الأيدي العاملة وشغل بعض الوظائف التي لا يعمل بها المواطنون الليبيون عادةً، ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة لا تخلو من تبعات وآثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر يتطلب معالجة دقيقة وفعّالة،

(1) قناة الحرة، العمالة التي قدّر عددهم بمئات الآلاف.. كيف تُدبر ليبيا ملف العمالة الوافدة؟ 29 فبراير 2024 https://www.alhurra.com/libya

(2) Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya .Ibid, 280-289.

كما أن فهم آثار العمالة الوافدة يساعد على وضع استراتيجيات حكومية ملائمة لضمان تكاملها بشكل إيجابي داخل الدولة.

ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على دور الحكومة الليبية وتشريعاتها القانونية في إدارة قضية العمالة الوافدة، ولهذا فإن سن قوانين وتشريعات واضحة وتفعيل ما هو موجود منها، وتعزيز الاستفادة الوطنية من هذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً، ويتم هذا وفق استراتيجية شاملة هدفها إعلاء المصلحة القومية أولًا، بالإضافة إلى ذلك يشكل التعاون بين الحكومة والجهات المعنية بالعمالة الوافدة دورًا حاسمًا في تطوير سياسات فعّالة تستجيب لاحتياجات السوق وتحمي حقوق جميع الأطراف، ولذا يتعين على الحكومة أن تعمل على الارتقاء بتشريعات العمل، وتحفيز الشركات لتوظيف العمالة الوطنية في المهن المختلفة، والاهتمام بالتدريب المهني والفني للعمالة الوطنية، وتحقيق توازن ينمي الاقتصاد ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي.

النتائج:

يتبين في ختام الدراسة أن ملخص النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1. قامت سياسات الهجرة في ليبيا بدور حاسم في تشكيل اتجاهات وديناميكيات العمالة الوافدة وعامل جذب لها في هذا البلد، كما أن العامل الاقتصادي والبحث عن عمل يعد السبب الرئيس وراء قرار الوافدين بالهجرة إلى ليبيا، ولقد شكل الوضع الاقتصادي الليبي بعد اكتشاف النفط نقطة فارقة ومفصلية في توجه الأيدي العاملة إليها، وخلال فترة الحصار على ليبيا عملت سياسة النظام السابق على تشجيع المواطنين القادمين من الدول العربية إلى ليبيا الأمر الذي أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من العمال العرب لسد فجوات التوظيف، وكذلك عملت تلك السياسات على إلغاء التأشيرة عن جنسيات إفريقية عدة، كذلك سببت الظروف السياسية التي مرت على البلاد بعد ثورة 17 فبراير في ازدياد أعداد العمالة الوافدة وأكثرها غير منظمة أو تعمل بطريقة غير شرعية.
2. لقد أظهرت النتائج أن العمالة الوافدة الموجودة في ليبيا قدرت بنحو 2.1 مليون عامل، وأن وضع معظم هذه العمالة غير قانوني من حيث دخولها للبلاد، وأنها تستفيد بدعم المحروقات والكهرباء

أسوة بالمواطنين الليبيين، دون مقابل ضريبي، وأن وجودهم يؤثر في زيادة معدل البطالة ومستوى الأجور وتوزيع الدخل، كما تقوم العمالة الوافدة بتحويلات مالية تصل إلى 2.6 مليار دولار عبر السوق الموازي، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية تؤدي العمالة الوافدة إلى تحولات في التركيبة الديمغرافية للمجتمع الليبي ما قد يؤثر في الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية.

3. تقوم السياسات الحكومية الليبية من خلال القوانين والتشريعات المختلفة بدور مهم في تنظيم وإدارة ملف العمالة الوافدة وطريقة دخولهم للبلاد، حيث تبين الإحصائيات والتقارير أن أعداداً كبيرةً منهم تعمل بصورة غير قانونية نظراً لدخولهم عن طريق الهجرة غير الشرعية، وبعضهم يعمل بعقود غير رسمية، كما أن تسامح السلطات الليبية تجاه العمال المهاجرين في أوضاع غير نظامية شكل نقطة فارقة في زيادة أعدادهم، وأن الكثير من العمالة يتهرب من تطبيق القوانين المنظمة لهم، وبعضهم يمارس أعمالاً غير قانونية، رغم ذلك قامت حكومة الوحدة الوطنية بإنشاء منصة لتنظيم ورقمنة العمالة الوافدة، وهي خطوات إيجابية ومهمة من شأنها الحد من الآثار السلبية ولمعالجة حالة عدم تنظيم هذه العمالة الوافدة، ويجب على الحكومة وضع استراتيجية شاملة لهذا الملف هدفها إعلاء المصلحة القومية أولًا، وتعزيز الاستفادة الوطنية بهذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً وأمنياً.

التوصيات:

في ختام الدراسة يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

1. تنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال رقمنة وجودها داخل البلاد مع تطبيق القوانين والتشريعات المنظمة لها من خلال عقود عمل قانونية والعمل على حصر أعدادها بشكل دوري.
2. تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار فقط على المهن الضرورية والفنية التي لا توجد عمالة وطنية لشغلها، مع تدريب الوطنيين ليحلوا محلها في مختلف المهن والحرف.
3. وضع استراتيجية شاملة لملف العمالة الوطنية هدفها إعلاء المصلحة القومية، وتعزيز الاستفادة الوطنية بهذه العمالة من الناحية الاقتصادية، وتنظيمها إدارياً وقانونياً وأمنياً.

4. الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تكثيف الجهود الأمنية والقانونية لمنع هذه الظاهرة أو الحد منها، وإعادة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم وعدم توطينهم.
5. حل المشكلات المتعلقة بالعمالة الوافدة مع تعزيز التوعية والتثقيف حول حقوقها وواجباتها ومن يقوم بتشغيلها أو تلك التي تعمل بمفردها في قطاعات خدمية وإنتاجية.
6. إجراء دراسات علمية موسعة لكشف آثار العمالة الوافدة في ليبيا، وعقد ندوات مختصة لكشف آثارها السياسية والأمنية والثقافية.

قائمة المراجع:

أولاً– الكتب:

- باسم الشجلاوي، (2019) الهجرة غير الشرعية بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية، الجزائر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
- سعيد الخرسان، (2018) العمالة الخارجية تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، عمان الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع.

ثانياً– المجلات والدراسات:

- إبراهيم سالم عبد النبي، ونجوى صالح مسعود، (2016) العمالة الوافدة ودورها في التنمية بمنطقة الجبل الغربي، في الفترة ما بين (2009 و2010م) دراسة ميدانية، مجلة الأستاذ، العدد 11.
- بسمة رحمن عودة الصبّاح، (2016) العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، المجلد 37، العدد 2.
- سالم بن علي المهيري، (2011) مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطورات التشريعية، مملكة البحرين، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 11.
- سمير الهادي الزهاني، (2024) تأثير الهجرة الخارجية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة صبراتة، دراسة حالة، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، العدد9، مارس.
- عبد الله حامد الحاسي، (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، بيروت: مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح.
- محمد إبراهيم الهمالي، (2025) تغير معدلات البطالة وتباياناتها المكانية في ليبيا، دراسة تحليلية جغرافية، مجلة كلية الآداب، العدد 19، يونيو.
- محمود عمر عيسى، (2018) الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث العدد2، سبتمبر.

ثالثاً – رسائل الماجستير:

- خالد ناجم الزهراني، (2006) أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد العزيز حسن، (2016) تحليل أثر العمالة الوافدة على السوق المحلي في ليبيا، دراسة حالة مدينة طرابلس، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس– ليبيا.
- معتز نضال خندقجي، (2023) الآثار السياسية والاجتماعي الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

رابعاً– التقارير:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدت بقرار الجمعية العامة (45) بتاريخ 18 ديسمبر 1990م.

- روند الحارس، (2022) تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، يوليو – أغسطس.
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2020.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لوحة معلومات الوافدين عبر البحر إلى إيطاليا، ديسمبر 2022.
- وكالة الأنباء الليبية، العمالة الوافدة.. قوانين معطلة وانتهاكات واسعة، ليبيا، صحيفة الأنباء الليبية، العدد1،16 مايو 2024م.

خامساً– المواقع الإلكترونية:

- أحمد الخميسي، خسارة للاقتصاد الوطني.. 5.3 مليار دولار تحويلات العمالة الأجنبية عبر السوق الموازية في ليبيا، بوابة الوسط،03 فبراير 2024م https://alwasat.ly/news/libya/428504
- أخبار ليبيا: 7 يونيو، 2023 https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2165619.html
- قناة الحرة، العمالة التي قدّر عددهم بمئات الآلاف.. كيف تُدبر ليبيا ملف العمالة الوافدة؟ 29 فبراير 2024 https://www.alhurra.com/libya

سادساً– المراجع الأجنبية:

- Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World. Palgrave Macmillan.
- Di Bartolomeo, A., T. Jaulin and D. Perrin 2011, Migration profile – Libya, 2011. Retrieved from Cadmus, European University Institute Research Repository, at http://hdl.handle.net/1814/22438 .accessed 30 July 2020.
- Emma Borgnäs, Linda Cottone, Tassilo Teppert, bour migration dynamics in Libya ,2021, pp.280-289.
- Maghur, A.K. Highly-skilled Migration- Libya: Legal aspects., 2010, pp. 90.
- Martin, S. (2018). "The Impact of Foreign Labor on Libya's Economy: An Analysis of Trends and Implications." International Migration, 56(3), pp. 44-62.
- Migrants & Refugees Section. Integral Human Development. Palazzo San Calisto 120 ,Vatican City, 2021, pp. 4-5 .
- Thibaut Girault, Rossing Borders, Building Livelihoods The insecure economic lives of migrants in Libya, JULY 2024, pp.25-28.

تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية في ليبيا

أ. محمود عبد السلام البريدان*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا في ليبيا، ومن خلال هذا الهدف الرئيس تفرعت الأهداف الفرعية التالية، وهي: كشف ومعرفة أسباب ومسارات الحرب الروسية الأوكرانية، ثم كشف ومعرفة ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول المنخرطة في هذا الصراع المستمر حتى الآن، وكذلك تأثيرها في ليبيا، ثم كشف ومعرفة تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا بليبيا من خلال تحليل البعد السياسي في علاقتها مع ليبيا، ثم البعد الدولي، ثم البعد الاقتصادي، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى نتائج عدة، ومن أبرزها أن السياسة الروسية ستواصل التشبث بمصالحها في ليبيا، رغم انشغالها بالحرب مع أوكرانيا، وأنها تعمل على تكييف أدواتها العسكرية والسياسية في رعاية هذه المصالح على المستوى العسكري والاقتصادي، وستظل ليبيا بوابة حيوية لاستراتيجية روسيا في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ومسرحًا لتنافس حاد مع الغرب بحكم موقع ليبيا الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية المهمة، ويشكل النفط والغاز الليبي هدفاً رئيساً لروسيا، ما يعمق أهمية ليبيا في الصراع الجيوسياسي الدولي الأوسع.

Abstract :

This study aimed to shed light on the impacts of the Russia-Ukraine War on Russia's interests in Libya. From this main objective, the following sub-objectives branched out: uncovering and understanding the causes and trajectories of the Russia-Ukraine War; then revealing and understanding the repercussions of the Russia-Ukraine War on the countries involved in this ongoing conflict, as well as its impact on Libya; and finally, uncovering and understanding the effects of the Russia-Ukraine War on Russia's interests in

* أ. محمود عبد السلام البريدان، عضو هيئة التدريس بجامعة المرقب.

Libya through an analysis of the political dimension in its relationship with Libya, followed by the international dimension, and then the economic dimension. The descriptive-analytical and historical methodologies were employed. The study reached several key conclusions, among them: Russian policy will continue to cling to its interests in Libya despite its preoccupation with the war in Ukraine, and it is working to adapt its military and political tools to safeguard these interests at both military and economic levels. Libya will remain a vital gateway for Russia's strategy in sub-Saharan African countries, and an arena for fierce competition with the West due to Libya's strategic location and important economic resources. Libyan oil and gas constitute a primary objective for Russia, which deepens Libya's importance in the broader international geopolitical struggle.

المقدمة

يصادف تاريخ 24 فبراير 2022 الذكرى الثالثة لبدء الغزو الروسي لأوكرانيا، بعد أن أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إطلاق ما أسماه "عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا"، وجاء ذلك نتيجة حشد عسكري روسي واسع النطاق في شمال وشرق وجنوب أوكرانيا، وقد تسببت هذه الحرب في أزمات اقتصادية وسياسية عالمية، وخسائر بشرية فادحة، ما بين مدني وعسكري من كلا الجانبين، بالإضافة إلى خسائر مادية فادحة.

كما تُعد الحرب الروسية الأوكرانية من أهم الأحداث الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، وكان لها تأثير عميق في التوازنات الإقليمية والدولية، ولم تكن هذه الحرب مجرد صراع عسكري بين دولتين؛ بل كانت لها تداعيات بعيدة المدى على الأمن والاستقرار في أوروبا ومناطق متعددة من العالم بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من جهة أخرى ركزت روسيا على توسيع نفوذها في ليبيا لسنواتٍ عديدة، كونها تُمثل منطقة استراتيجيةً رئيسةً غنيةً بالموارد لا سيما النفط والغاز، وتُمثل هذه الموارد عنصرًا أساسًا في مصالح روسيا في تأمين تجارة الطاقة وتعزيز حضورها في سوق الطاقة العالمي، كما أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي فريد تسعى موسكو للاستفادة به لضمان نفوذها، وكسب المزيد من النفوذ في حوض البحر

المتوسط، وفي وسط شمال أفريقيا خصوصاً، وهي منطقة تتمتع بعمق إفريقي مهم، وواجهة حيوية لجنوب أوروبا.

وفق ما سبق فإن هذه الدراسة تبحث في مسألة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا في ليبيا باعتبار أن هذا المعطى يعد أمرًا حيويًا لفهم كيفية تغير العلاقات الدولية في ظل الأزمات العالمية، خاصة في زمن الحروب، وستلقي هذه الدراسة الضوء على كيفية استغلال روسيا للفراغ السياسي والأمني في ليبيا، والتحديات التي تواجهها نتيجةً لصراعها في أوكرانيا، وكيفية سعيها لإيجاد مقاربة لها من أجل الحفاظ على مصالحها في ليبيا.

إشكالية الدراسة

تتسم الحرب الروسية/الأوكرانية بطبيعتها المركبة بسبب أبعادها المختلفة، وارتباطاها بالأصعدة السياسية والاقتصادية واتساع مجال تأثيرها الدولي، وترتبط هذه الحرب بالدرجة الأولى بالدول المنخرطة فيها، وفي مقدمتها روسيا، التي لديها مصالح في دول عدة من بينها ليبيا، بعد أن قامت روسيا بتعزيز نفوذها في هذه الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية، ومن ثمّ فإن إشكالية هذه الدراسة تدور حول التعرف إلى تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح ونفوذ روسيا في ليبيا بمختلف الجوانب والأصعدة، ومن ثم تطرح هذه الدراسة التساؤل الرئيس التالي: ما تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا بليبيا؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، وهي على النحو التالي:

1- ماهي أسباب ومسارات الحرب الروسية الأوكرانية؟

2- ما ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول المنخرطة في الصراع؟ وعلى ليبيا؟

3- ما هي تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية (السياسية والاقتصادية والدولية) في مصالح روسيا في ليبيا؟

أهداف الدراسة

من خلال التساؤلات أعلاه؛ فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- كشف ومعرفة أسباب ومسارات الحرب الروسية الأوكرانية.

2- كشف وتحليل ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول المنخرطة في الصراع، وعلى ليبيا.

3- كشف وتحليل تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية (السياسية والاقتصادية والدولية) في مصالح روسيا في ليبيا.

منهج الدراسة

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله حدّدت أسباب وأهم محطات الحرب الروسية الأوكرانية التي لا تزال دائرة إلى الآن، كذلك تحليل تأثير هذه الحرب في مصالح روسيا في ليبيا لكون مصالح روسيا وحدة واحدة بنظر صانع السياسة الخارجية الروسية، التي تسعى للحفاظ عليها سواء كانت في قارة أوروبا أو أفريقيا أو غيرهما من بقاع العالم، وأن هذا الحفاظ يحتاج لوصفه وتحليله من جانب مصالح روسيا، ووفق ذلك تتضح أيضاً مصالح ليبيا الوطنية وأمنها القومي وخياراتها نحو حل أزمتها السياسية في الحضور الروسي بشكله السياسي أو العسكري أو الاقتصادي؛ كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، الذي يساعد على التعرف إلى جذور الأزمة الأوكرانية ومساراتها وآثارها عبر الفترات الماضية وحتى الآن.

أولاً: أسباب ومسارات وارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها في ليبيا

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022 أزمة دولية ذات تبعات خطيرة امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره، وكان لها أسباب دفعت لاندلاعها، ولها مسارات محددة، وقد خلفت الحرب آثارًا غير محدودة، سياسية واقتصادية واستراتيجية، خاصة على الدول المنخرطة فيها، وهي روسيا وأوكرانيا، كما كان للحرب آثار في ليبيا، وهذا ما سيتم تناوله كما يلي:

1- أسباب الحرب الروسية الأوكرانية ومساراتها

يرجع الباحثون محددات الأزمة الروسية الأوكرانية إلى فحص وتحليل العلاقات الثنائية المتشابكة بين البلدين، حيث يتداخل التاريخ والسياسة والجغرافيا في تشكيل هذه العلاقات، ومنذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي عام 1991م، ومع تفكُّك هذا الكيان وحصول أوكرانيا على استقلالها في العام نفسه ظلت هناك توترات كامنة مرتبطة بالقضايا الحدودية والهوية القومية والخيارات السياسية والاقتصادية لكلا البلدين، وقد تعمقت هذه التوترات مع تغير مسار أوكرانيا نحو الغرب، ما أثار

مخاوف روسيا من فقدان نفوذها في منطقة تعدها من أهم المناطق المكونة لمجالها الحيوي، كما قامت أسواق الطاقة، وخاصة إمدادات الغاز الروسي لأوروبا عبر أوكرانيا، بدور مهم في تعقيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت الأزمة الراهنة ليست سوى تجلٍّ لهذه العوامل المتراكمة، حيث تتداخل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، ما يجعل الحل معقداً، ويستوجب فهماً عميقاً لهذه العلاقات المتشابكة[1].

وفي العام 1994، جرى توقيع "مذكرة بودابست" التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة لصالح روسيا؛ لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوسياسية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا، فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، وكان ذلك عام 1999، وبين عامي 2004 و2009 انضمت تسع دول من شرق أوروبا بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا) ثم لحقت بها كل من (الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية)، وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، وهي في مجموعها تشكِّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949[2].

وفي تاريخ 22 نوفمبر 2014 اندلعت احتجاجات واسعة في أوكرانيا فاستغلت روسيا الوضع المضطرب بأن ضمت شبه جزيرة القرم التي مُنحت في زمن الاتحاد السوفياتي لأوكرانيا عام 1954 ثم أقدم الغرب على فرض عقوبات شديدة على روسيا، وفي 2014 نفسه اختير رئيس جديد لأوكرانيا،

(1) ندى شوقي عبد اللطيف وآخرون، سيكولوجية القيادة السياسية وأثرها على صنع القرار الخارجي، قرار الرئيس فلاديمير بوتين بالحرب على أوكرانيا 2022 "نموذجًا"(برلين: المركز الديمقراطي العربي، أغسطس 2024م)، ص25.

(2) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي (قطر الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022م)، ص22.

وفي بداية سنة 2015 هاجم مؤيدون لروسيا الأراضي الأوكرانية، واتهمت كييف الجيش الروسي بدعمهم[1].

يذكر أنه ضُمَّت أقاليم دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا، وكلها مناطق أوكرانية سيطرت عليها القوات الروسية جزئياً، وذلك بعد استفتاء على انفصالها استمر ثلاثة أيام، لتضاف هذه المناطق إلى شبه جزيرة القرم، وحينها تعهد الرئيس الروسي بإعادة بناء المناطق التي ضمها، والاهتمام بمواطنيها، والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة[2]. وقد دخلت الأزمة الأوكرانية مرحلة حاسمة وفاصلة بعد اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 21 فبراير 2022، باستقلال جمهوريتي دونتسك ولوغانسك في منطقة دونباس، وبعدها أطلقت روسيا في 24 فبراير 2022 هجوماً عسكرياً شاملاً ضد أوكرانيا بعد يومين فقط من إعلان هذا الاستقلال، وقد جاء ذلك نتيجة إبداء أوكرانيا نيتها المضي قدماً في محاولاتها الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك الاتحاد الأوروبي، وهو ما ترى فيه روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وأعلنت روسيا أن هدفها من اجتياح أوكرانيا هو إسقاط نظام الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، ومنع انضمامها إلى حلف الناتو، وإجبارها على الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيزه القرم، واستقلال لوغانسك ودونيتسك[3].

بعد أن أعلن بوتن قرار الحرب ضد كييف قوبل قراره بإدانة دولية شديدة، ظهرت في التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وقد صوتت (141) دولة لصالح القرار، مقابل رفض (5) دول، وامتناع (53) دولة عن التصويت[4]. وعلى الرغم

---

(1) طارق مفتاح سلحب، الأزمة الأوكرانية وآثارها الاقتصادية السلبية على العالم، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية (ليبيا: المجلد 9، العدد 3، 2024م)، ص 267.

(2) عصام فاعور ملكاوي، الحرب الروسية الأوكرانية: السياقات والتحولات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية (مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، مارس، 2024م)، ص7.

(3) أحمد جلال عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة السياسية والاقتصاد (المجلد 17، العدد 16، 2022م)، ص 417.

(4) زانا دلشاد حسن، محددات الأمن القومي الروسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة (رسالة ماجستير: جامعة الشرق الأدنى: كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2021م)، ص48.

من أن نوايا روسيا غير واضحة لما بعد غزو أوكرانيا، فإن روسيا كما يبدو تركز بشكل أساس على توسيع المنطقة العازلة حول الجمهوريات الانفصالية في منطقة دونباس في شرق أوكرانيا، كما ركزت روسيا أيضاً على تقليص القدرة العسكرية لأوكرانيا، بالإضافة إلى أن روسيا تحاول اقتطاع أجزاء من جنوب أوكرانيا، مثل منطقة خيرسون، كما تحاول روسيا استخدام الأراضي الأوكرانية المحتلة ورقة مساومة في مفاوضات السلام مع أوكرانيا، التي قد تتضمن شروطاً حول منع أوكرانيا من الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ويمكن لروسيا تحقيق تلك الأهداف من خلال تغيير النظام في أوكرانيا، وعلى ذلك يمكن القول إن مسار الحرب سوف يكون له تأثير كبير ودائم في أوكرانيا[1].

2- ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول المنخرطة فيها

بداية يمكن القول بأن هذه الأزمة لها خصوصيتها؛ لأنها حدثت بين دولتين جمعهما تاريخ مشترك، وهذا له مردوده حول وجود خصائص مشتركة لكل منهما من قيم للتخطيط الاستراتيجي للقيادة الروسية، كانت آثار هذه الحرب الاقتصادية أكثر تدميرًا على اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت المجتمعات الأوروبية تعرف معنى اقتصاد الحرب، كما أن لها تداعيات أخرى كثيرة، فقد أدى الصراع إلى نتائج عكسية، حيث وحدت الحرب الجبهة الغربية ضد روسيا، إذ عمل الرئيس بوتين بشكل لا إرادي على توحيد الغرب ضد روسيا بشكل أكثر تنسيقًا، مقارنة بما حدث منذ عقود، وبالمقابل أدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تقارب روسيا والصين بشكل كبير، وأثرت الأزمة كذلك على توازن القوى في الساحة الدولية لحد كبير، وعلى مسار علاقات بعض القوى في القارة الآسيوية مثل الصين وروسيا واليابان والهند، وشكلت تحدياً كبيرًا للسياسة الخارجية للصين لمواكبتها تعمق شراكة الصين مع روسيا من جهة، وتصاعد حدة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، كذلك جمعت هذه الحرب مزيجًا من الأنماط المختلفة للحروب، سواء كانت تقليدية، أو سيبرانية حيث كان لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دور

(1) هشام محمد بشير دور الجغرافيا في الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد (العدد 17، يناير 2023م)، ص 94.

كبير في زيادة حدة المواجهات بين طرفي الصراع، ولأول مرة يعلن رسمياً عن الاستعانة بمرتزقة في الحرب النظامية[1].

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جرَّاء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين خسائر بشرية بسبب العمليات القتالية، ومع طول الفترة الزمنية للحرب، وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية زادت هذه الخسائر بشكل مضطرد، وكانت عدة كييف وجاهزيتها القتالية مدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية، كما تعرضت روسيا لخسائر اقتصادية بسبب تركيز وتوسيع العقوبات الغربية ضدها، التي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، ما هدد بانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات، ووقف التعامل مع روسيا، وخسائر سياسية إذ نتج عن الحرب ما يمكن وصفه بعزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ حيث تضررت صِلات روسيا بالعالم الخارجي، وأصبحت أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبَّان الحرب الباردة، وقاطعت دولاً عدة روسيا، أو أضعفت التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأُغلِق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم[2].

ومنذ العام الأول من الحرب 2022 توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث استبعدت بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا، وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية[3] وإضافة إلى العقوبات المالية فُرضت على روسيا مجموعة من

(1) زانا دلشاد، محددات الأمن القومي الروسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مرجع سابق، ص47.

(2) الشافي، الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق، ص23.

(3) مفتاح المبروك ميلاد علي، تجلي آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، مجلة جامعة بني وليد للعلم الإنسانية والتطبيقية (المجلد 9، العدد 5، 2024م)، ص274.

العقوبات الاقتصادية، كان من أهمها فرض قيود على صادرات وواردات روسيا، ومنع الطيران الروسي من استخدام الأجواء الأوروبية[1].

وفي المقابل تأثرت أوكرانيا بالحرب الدائرة على أراضيها ما جعل اقتصادها شبه معطل بالكامل، كما حظرت الملاحة في البحر الأسود التي كانت من مصادر دخلها المهمة، وتعرضت البنية التحتية والمادية والبشرية في أوكرانيا إلى أضرار جسيمة، ورغم ذلك تتلقي أوكرانيا دعماً خارجياً وخاصة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ووصلت قيمة المساعدة المالية الإجمالية لسنة 2023 وحدها حوالي (19) مليار يورو تنفذ على دفعات، كما قدرت المفوضية الأوروبية أن القروض التي تعطى لأوكرانيا بقيود سهلة لفترة زمنية طويلة ب 35 عاماً، وهي تسمح لها بفترة زمنية تصل لعشر سنوات من استلامها المساعدات[2].

ورغم الدعم الأوروبي السخي – وحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي– فإن الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فإن الخسائر الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الحرب، وهناك مخاوف كبيرة من عدم قدرة أوكرانيا على دفع ديونها الخارجية، على الرغم من تفهم الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لصعوبات الموقف داخل أوكرانيا وتعاطفها الكبير معها، الذي سيجعلها لا تطالب بالديون المستحقة في هذه الظروف، ويختلف الأمر كليةً مع المؤسسات المالية الخاصة من بنوك وصناديق استثمار خاصة، ولو أقدمت أوكرانيا على عدم دفع ديونها سيكون لذلك تبعات اقتصادية كبيرة، وسيمثل سابقة قد تجذب غيرها من الدول الناشئة للإقدام على عدم دفع ديونها بسبب الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، هناك تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا، وعلى الرغم من استمرار القتال، وعدم معرفة متى يتوقف بدأ التفكير في سيناريو إعادة

(1) محمد نور المصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول العراق ايران روسيا نموذجا . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة (المجلد 3، العدد 23، 2022م)، ص159.

(2) سلحب، الأزمة الأوكرانية وآثارها الاقتصادية السلبية على العالم، مرجع سابق، ص 271.

الإعمار، وقدر بعض الخبراء هذه التكلفة مبدئياً بما لا يقل عن (100) مليار دولار، ولم يذكر هؤلاء الخبراء من سيتحمل هذه التكلفة[1].

ويرى بعض الباحثين أن للحرب الروسية/الأوكرانية أثرًا كبيرًا في العلاقات الدولية، وأنها ستشكل نقطة تحوّل في تطور النظام الدولي، وفي المقابل، يذهب آخرون إلى أن هذه الحرب تشكّل تحديًا للنظام الدولي الحالي، لكن لن تؤدي إلى تغيّر جوهري في بنيته، وكانت بنية النظام الدولي تتجه نحو تعددية قطبية نسبية قبل بدء حرب روسيا على أوكرانيا، حيث بدأ النظام الدولي الأحادي القطبية الذي نشأ في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وهو أمر يواجه تحديات كبرى، إذ شكلت مرحلة 2017–2019 فترة مخاض للنظام الدولي، وظهرت فيها مؤشرات على توجهه إلى تعددية قطبية مع صعود الصين وعودة روسيا إلى المسرح الدولي، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية التي قادت العالم في نظام أحادي القطبية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي[2].

3- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على ليبيا

تسعى روسيا إلى تعزيز دورها ومصالحها في ليبيا بوصفها بوابة للقارة الإفريقية، وعلى جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، ومن هذه الزاوية يبدو التأثير واضحاً لهذه الحرب الروسية الأوكرانية على الوضع الداخلي الليبي، فموسكو لم تضيع الوقت كثيراً، بل سارعت لتوسيع نفوذها في ليبيا مستفيدة من الفراغ الذي خلفه انشغال واشنطن بمجريات الصراع في الشرق الأوسط، وتداعيات ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة – وهو ما يضع واشنطن في مواقف صعبة للغاية– إلا أن هناك عوامل أخرى دفعت موسكو لتوسيع نفوذها في ليبيا في هذا التوقيت الراهن، وفي مقدمتها استشعار

(1) تقرير صندوق النقد الدولي 2022م.

(2) John J. Mearsheimer, “Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security (vol. 43, no. 4 2019), pp. 7–50.

عدم خسارة الصراع في أوكرانيا، مقارنة بما كان عليه قبل شهور ماضية، وزيادة قدرتها على إدارة ملفات متعددة في توقيت واحد[1].

وإلى حد الآن، تراهن روسيا في ليبيا على حضور عسكري غير مباشر من خلال شركات عسكرية من القطاع الخاص –كما هو حاصل في شرق ليبيا ووسطها– وهذا يُعد علامة رئيسة على استراتيجية بوتين في كثير من المجالات، وهذه الاستراتيجية في الحرب لها فوائد لروسيا؛ إذ بها يمكن للبلاد أن تقدّم نفسها وسيطًا دون التخلّي عن التزامها العسكري، مع قدرتها على شحن النزاع إلى حين التوصل إلى اتفاق مرحب به في المفاوضات، كما يمكن لروسيا أن تضمن تحكمها في نصيب كبير من سوق الطاقة، وكذلك السيطرة على طريق اللاجئين الليبيين، وبذلك ستملك روسيا عصا على صعيد سياسة الهجرة تجاه أوروبا، وهو أمر من شأنه أن يلقي بتبعات سلبية على الأمن القومي الليبي، خاصة في موضوع الهجرة غير الشرعية[2].

يأتي ذلك تزامناً مع تحذير وكالة حرس الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، والعديد من المسؤولين الأوروبيين من أن روسيا تحاول إثارة تدفقات أكبر للاجئين من إفريقيا لزعزعة استقرار أوروبا، والتأثير في الانتخابات، وتقويض الدعم العسكري لأوكرانيا، وأشارت الوكالة إلى أن حوالي (380) ألف مهاجر حاولوا العبور إلى أوروبا من ليبيا عام 2023، وهو أكبر عدد من المهاجرين بشكل غير شرعي منذ 2016، وإن كان لا يُعتقد أن روسيا بإمكانها السيطرة على كل هذه العمليات، لكن التقارير الأوروبية تحاول تحميل موسكو مسؤولية المهددات كلها في الساحة الإفريقية تقريباً[3].

ومع بداية التدخل الروسي في أوكرانيا، دارت مواجهة طاحنة بين موسكو والدول الغربية وعلى رأسها واشنطن انعكست على الأوضاع في ليبيا، ولاسيما مع الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس،

---

(1) عادل ميلاد شنشن، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على ليبيا (رسالة ماجستير: جامعة الزاوية – ليبيا، 2024)، ص46–47.

(2) المرجع نفسه، ص 72.

(3) نسرين الصباحي، كيف يُعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء؟ نشر في 27 مايو، 2024، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمةhttps://futureuae.com/ar/Mainpage/Item

بما يعكس موقف حكومة الوحدة الوطنية، في إطار صراعها مع مراكز التأثير السياسي والعسكري والتشريعي في المنطقة الشرقية، التي ترتبط بعلاقات جيدة مع روسيا، وقد سجلت الحكومة إدانة الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا في بيان رسمي لها، وعدّته "انتهاكًا للقانون الدولي" كان ذلك عبر وزارة خارجيتها، وقد تبيّن لاحقًا أن الأمر لم يكن عفوياً، وإنما ينطلق من خلفيات عدة ترتبط بمصالح متعددة الأوجه والأبعاد والمرتكزات[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي، استفادت ليبيا مكاسب غير متوقعة من حرب أوكرانيا التي أثرت في أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة، في حين تمكّن حكامها من توفير قدراً من الهدوء الداخلي، بفضل ارتفاع عائدات النفط والغاز، وقد أكد تقرير صادر عن معهد "الكانو" الإسباني، والمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، ومعهد الشرق الأوسط الأميركي، إسهام عائدات النفط والغاز المرتفعة في تعزيز فترة هدوء مؤقتة داخل ليبيا، وخلال الفترة الأولى من الحرب قفزت أسعار خام برنت إلى (100) دولار أميركي للبرميل الواحد، وتضاعفت أسعار الغاز ثلاث مرات، وقد استفادت ليبيا بهذه المكاسب المفاجئة، حيث سارعت الحكومات الأوروبية لإيجاد بدائل لإمدادات النفط والغاز الروسية، كما يشير التقرير إلى إبرام ليبيا في يناير من العام 2023 صفقة بقيمة (8) مليارات دولار مع شركة النفط الإيطالية "إيني" لزيادة إمدادات الطاقة رغم الانقسامات المستمرة في البلاد، كما أدى الوضع المالي العالمي الذي أعقب ارتفاع التضخم إلى جعل ليبيا من كبار منتجي النفط والغاز في المنطقة غير المتأثرين بسبب انخفاض مستويات ديونها الخارجية[2]. وإذا ما نظرنا للدولتين النفطيتين في شمال إفريقيا، وهما ليبيا والجزائر نجد أن للحرب الروسية/الأوكرانية تداعيات سلبية وإيجابية متفاوتة، فقد استفادت الدولتان ماليًا بهذه الحرب بفضل ارتفاع الأسعار الدولية للنفط والغاز، وحاجة الغرب إليهما، وتشكل هذه الحرب فرصة كبرى لهاتين الدولتين لتعديل تحالفاتهما وتعزيز علاقاتهما

(1) الحبيب الأسود، هل تؤثر انعكاسات الحرب في أوكرانيا على الصراع حول الحكم في ليبيا؟ صحيفة العرب (العدد 12379، السنة 44، 2022م)، ص 4.

(2) بوابة الأوسط، ثلاثة معاهد غربية ترصد مكاسب «غير متوقعة» لليبيا من حرب أوكرانيا، الثلاثاء 18 يوليو 2023 https://alwasat.ly/news/libya/405435

أكثر مع الدول الغربية، خاصة ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وجذب مزيد من الاستثمارات لتحديث قطاعي النفط والغاز[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً أحدثت الحرب في أوكرانيا تداعيات سلبية على اقتصاد ليبيا المعتمد على الاستيراد، حيث تعتمد ليبيا على الخارج في وارداتها الغذائية، خصوصًاً الحبوب التي تصل نسبة الاستيراد منها إلى (90%) من احتياجات البلاد، وذلك بسبب ضعف الإنتاج الزراعي محليًا الناجم عن قلة المياه وغلاء مدخلات الزراعة، فضلًا عن تأثير غياب التنمية والصراع السياسي، ومما يفاقم من زعزعة الأمن الغذائي في ليبيا أن نحو (60%) من واردات الشعير والذرة مصدرها أوكرانيا، الأمر الذي جعل البلاد عرضة لانقطاع الشحنات من منطقة البحر الأسود بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، وبقراءة سريعة يمكن رصد الدور التنافسي الذي تقوم به أوكرانيا في روسيا مصدرًا أساسًا للمواد الغذائية الأساسية (حبوب، زيوت، لحوم) لعدد كبير من الدول العربية بما فيها ليبيا، التي تعتمد على واردات القمح عبر البحر الأسود، حيث تعتمد دول عربية كثيرة وفي مقدمتها ليبيا، على استيراد القمح الروسي أو الأوكراني بالدرجة الأولى لسد حاجتها المحلية، وهي في عمومها دول تعاني من أزمات معيشية قد تزيد معاناة شعوبها جراء ارتفاعات محتملة في أسعار القمح، نتيجة اعتمادها على سلعة الخبز الذي يشكل القمح عموده الفقري، ونتيجة محدودية إنتاجها منه، وأخيراً بسبب قلة حجم المعروض في السوق العالمي[2].

ويعد الخبز أحد السلع الأساسية لمواطنين شمال أفريقيا ومن بينهم سكان ليبيا، وتستورد البلاد أكثر من (90%) من قمحها، نصفه من أوكرانيا وروسيا، وتدعم الحكومة الليبية جزءاً من القمح الذي تستورده، ومنذ اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، ورغم تخصيص القمح المدعوم من الدولة، يقول أصحاب المخابز إنهم لم يعودوا قادرين

(1) سعد صديقي، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النظامَين الدولي والمغاربي (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2023م)، ص6.

(2) هند عيسى، الحرب الروسية – الأوكرانية، تضع ليبيا في مواجهة أزمة القمح وارتفاع تكاليف الشحن (تقرير: 27، فبراير، 2022م، وكالة الأنباء الليبية (https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=234950

على بيع الخبز بالسعر الرسمي ومقداره 0,25 ديناراً (0,05 دولاراً) للرغيف، كما ارتفعت أسعار مواد غذائية أخرى، مثل زيت دوار الشمس، والفواكه والخضار منذ بداية الأزمة وحتى الآن[1].

ثانياً: تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا بليبيا

كانت ليبيا ولا زالت نقطة محورية في السياسة الروسية، مدفوعة بمصالح جيواستراتيجية واقتصادية وسياسية راسخة قبل الحرب الأوكرانية، حيث تُعد بوابة حيوية لأفريقيا، ومركزًا لصفقات الأسلحة والطاقة، ومع تصاعد التوترات مع الغرب بسبب الحرب الأوكرانية، تزايدت أهمية ليبيا لروسيا بصفتها ساحة لمواجهة غير مباشرة، ووسيلة للتخلص من العزلة الدولية المفروضة على روسيا، وهذا ما يستدعي البحث والتحليل

لتأثير الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا بليبيا، وسيتم تناوله كما يلي:

1- السياسة الروسية الجديدة تجاه ليبيا

تتسم السياسة الروسية تجاه ليبيا بالتعقيد، والتداخل التاريخي والجيوسياسي، حيث تعود جذورها إلى أيام الحرب الباردة، وتمتد إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى مر العقود، نشأت ديناميكية معقدة بين روسيا وليبيا، تأثرت كثيرًا بالتحولات الإقليمية والعالمية، وكانت ليبيا حليفًا استراتيجيًّا للاتحاد السوفييتي خلال الحقب السوفييتية، وتلقت دعمًا عسكريًّا واقتصاديًّا كبيرًا، ومع اندلاع الثورة الليبية في 2011 كان لروسيا موقف متحفظ قليلًا، حيث امتنعت عن التصويت لصالح التدخل العسكري الذي قادته دول الناتو، وفضلت موقف الانتظار لرؤية ما ستتكشف عنه الأحداث، هذه الفترة كشفت عن التحديات التي تواجه السياسة الروسية في التعامل مع التغيرات السريعة في الشرق الأوسط[2].

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، أثر الغزو الروسي لأوكرانيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/i 2022 وتعد روسيا وأوكرانيا من أكبر منتجي ومصدري المحاصيل الزراعية الرئيسة في العالم، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، يمثل البلدان أكثر من 50% من الإنتاج العالمي لعباد الشمس، وأكثر من 20% من إنتاج الشعير، و14% من إنتاج القمح.

(2) ديمتري بريجع، دور روسيا في ليبيا (مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024)، ص12.

وفي أعقاب الاتفاق بين الفرقاء السياسيين الليبيين في المغرب عام 2015 بدأت روسيا بالعودة إلى المشهد الليبي، وكانت روسيا ترمي من عودتها إلى إحياء نفوذها التاريخي المتمثل في علاقتها مع النظام الليبي السابق الذي كان أقرب لمعسكرها من المعسكر الغربي، ولقد شعرت موسكو بأن خيوط اللعبة تكاد أن تقع من أيديها؛ فقامت بخطوات استباقية؛ فعملت على توطيد علاقاتها وتعاونها مع شريك لها هو قائد قوات الكرامة في الشرق الليبي الذي قام برحلات عدة إلى موسكو منذ عام 2016، وخلال هذه الفترة نفسها، بدأت التقارير الصحفية تظهر التواجد المتزايد للمدرّبين الروس والجماعات العسكرية الخاصة الروسية في ليبيا، وكان ذلك غالباً لحماية أصول النفط وتقديم المشورة، وهو ما ذكرته صحيفة "موسكو تايمز"[1].

ونظرًا لأن ليبيا تتمتع بموقع استراتيجي مهم على البحر المتوسط، فضلاً عن امتلاكها احتياطيات نفطية من بين الأكبر في القارة السمراء، واحتياطيات وفيرة من الذهب، وتعداد سكاني في حدود (6.5) مليون نسمة، وموارد طبيعية هائلة، وموقع استراتيجي مهم، وساحل ذي إمكانات هائلة، فقد زادت هذه العوامل من أطماع روسيا في ليبيا، كما أن الوجود الروسي في ليبيا يمنحها نفوذاً على أوروبا، لكون ليبيا تقع في الجزء الأوسط من شمال أفريقيا، كما يعد التدخل الروسي في ليبيا مقدمة للتمدد إلى القارة الإفريقية، فدوافع روسيا الاقتصادية واضحة للدخول إلى أفريقيا؛ إذ لديها نقص في بعض المعادن مثل المنغنيز والبوكسيت والكروم، وكلها مهمة للصناعات الروسية، وكانت روسيا قد هدفت إلى تأسيس وجود ثابت ودائم في ليبيا قريب من ساحل المتوسط الشرقي، ودخلت روسيا في الصراع الليبي عن طريق قوات شركة فاغنر الأمنية الخاصة، وهي قوات غير نظامية، ليست تابعة للجيش الروسي، وبلغ تعدادها في مصادر عدة، ومن أبرزها تقديرات المفتش العام للبنتاغون حوالي (2500) جندي[2] ونشطت فاغنر بعد الهجوم العام الذي قاده ما يسمى بالجيش الوطني الليبي لاستعادة السيطرة على ليبيا في أبريل 2019 حيث كانت أنشطتها في البداية ضئيلة

(1) آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا المتنامية في ليبيا (المرصد السياسي، 2020م)، ص3.

(2) Richard Sisk, Opposing Russian Syrian Mercenary Armies Face Off in Libya's civil War, Jul 2022.

خلال المرحلة الأولى التي شملت جنوب البلاد، ثم احتدّت بعد الاستيلاء على مدينة سبها في الجنوب الليبي ولاحقاً الهجوم على العاصمة طرابلس[1].

وتعتمد موسكو على المقاتلين العسكريين الخاصين، والأهم من ذلك يمكن أن يكون لذلك تأثير ضار على محاولة الكرملن إبعاد نفسه عن تصور العديد من معارضيه بأن روسيا دولة منبوذة، بدلاً من ذلك تعتمد موسكو على المرتزقة الذين يمثلون أداة روسية التي لا تستغني عنها في السياسة الخارجية، وتسترشد بتطلعات موسكو الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية الشخصية، ويمكن القول بل الجزم بأن الشركات العسكرية الخاصة الروسية ظلت دائماً تعمل وفقاً للسياسة الخارجية الروسية وليس للمصلحة الذاتية فقط[2].

وليس هناك عند الباحثين إجماع حول توقيت ظهور مجموعة فاغنر لأول مرة في ليبيا، بيد أن التقارير تشير إلى أن ذلك كان في وقت مبكر من عام 2014 في حين تشير تقارير أخرى إلى أن نشرهم في ليبيا كان في مطلع عام 2015 وهناك بعض الآراء ترى بأن ذلك كان بين عامي 2018 و2019 وأن تلك الفترة تمثل نقطة التحول الرئيسة في موضوع ظهور المجموعة المسلحة، حيث برز حضورها بشكل ملحوظ وكامل على التراب الليبي في أوائل عام 2019 عندما قامت بمحوري في حملة قوات الكرامة في عمليتها العسكرية للسيطرة على العاصمة طرابلس، التي استمرت 14 شهراً من أبريل 2019 إلى يونيو 2020[3].

ورغم أن الهجوم على طرابلس انتهى بانسحاب القوات المهاجمة، فإن شركة فاغنر بقيت في ليبيا، ورغم أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر 2020 نص على انسحاب جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية، وأن اللجنة المشتركة الليبية أعطت مهلة (90) يوماً لاستكمال

(1) التدخل الروسيّ في ليبيا والتأسيس لتواجد عسكري مُستَدام، مركز أضواء للدراسات 14 أكتوبر، 2024م، https://adhwaa.net

(2) عدنان شبين، خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجاً، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، المجلد2، العدد8، سبتمبر 2020م)، ص61.

(3) فيصل غازي ناصر، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م، مجلة قضايا سياسية (العدد 79، 2024م)، ص432.

ذلك، فإنه لا يوجد ما يشير إلى أن المقاتلين والمرتزقة الأجانب قد غادروا ليبيا – بما فيهم الفاغنر– ولايزال الآلاف منهم متواجدين في البلاد[1].

من جهة أخرى ينقسم التواجد الروسي الحالي في ليبيا إلى تمركزات ساحلية في سرت، وأجزاء من الهلال النفطي، وأخرى عميقة في مواقع مفصلية ومهمة في البلاد كالجفرة التي تعدّ نقطة مركزية، وفي براك الشاطئ وأوباري القريبتين من حقلي الشرارة والفيل وهما من أكبر حقول النفط، وهو ما يشكل خطراً استراتيجياً متعدد الأبعاد بحيث يمثل تهديداً لأمن الطاقة الأوروبي، ففي حال تمكنت روسيا من إرساء دعائم لحضور دائم في البلاد عبر تعزيز حضورها العسكري وتثبيت تحالفاتها مع الأطراف المحلية خاصة في شرق البلاد، وكذلك من مؤيدي النظام السابق؛ فإن هذا المسعى يشكل تهديداً على الهيمنة الغربية على إمدادات الطاقة أو عرقلتها، بل ربما يتجاوز ذلك بصناعة منطقة نفوذ مطلة على البحر المتوسط، لتتحول إلى مصدر تهديد وقلق عسكري وأمني لدول حلف الناتو، وقد صرحت قيادة الأفريكوم في الجيش الأمريكي في بيان رسمي تحذر فيه من خطورة التمدد الروسي[2].

وفي مايو 2024 قالت صحيفة لوموند إن موسكو تعمل على زيادة نقل القوات والمعدات إلى منطقة شمال أفريقيا بوتيرة متسارعة مفاجئة منذ بداية العام، ما يعزز نفوذها ويمكن أن يؤثر في تدفقات الهجرة نحو أوروبا، وهو ما لا يخفى على الدول الغربية المصابة بـ"العجز" وأوضحت الصحيفة الفرنسية – في تقرير بقلم فريديريك بوبين– أن الوجود الروسي المعروف في ليبيا منذ عام 2019 على شكل وحدات شبه عسكرية (مجموعة فاغنر) تزايد بشكل لافت، وقالت مذكرة نشرتها منظمة "كل العيون على فاغنر" إن روسيا تقوم بنقل جنود ومقاتلين روس إلى ليبيا بشكل منتظم[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص432.

(2) يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك (منتدى العاصمة للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021م)، ص26.

(3) لوموند: روسيا تعزز وجودها في ليبيا وسط استياء غربي واسع الجزيرة، نشر في 12– مايو 2024 https://www.aljazeera.net

بعد وفاة قائد مجموعة فاغنر، يفغيني بريغوجين، في أغسطس 2023، عقب عملية تمرد ضد الكرملين، جرت عملية إعادة هيكلة للمجموعة بتشكيل الفيلق الإفريقي الجديد، ليكون ذا مرجعية عسكرية، وتحت مظلة وتبعية مباشرة لوزارة الدفاع الروسية، ولتكون ليبيا المقر الرئيس للفيلق، التي يأتي اختيارها لتحقيق أهداف جيوسياسية في المقام الأول؛ إذ تُسهل على سبيل المثال خطوط الإمداد اللوجستية لمناطق الانتشار الروسي في إفريقيا، ويُشكل مقاتلو فاغنر السابقون العمود الفقري لأفراد الفيلق الإفريقي، كما نشرت قناة "روسيتش"، المحسوبة على فاغنر، على "تليغرام" في 17 إبريل 2024 صور ومقاطع فيديو عدة تظهر شحنة من المركبات والأسلحة تابعة للفيلق الإفريقي، وسلّمت المعدات بواسطة السفينتين إيفان غرين وألكسندر أوتراكوفسكي إلى ميناء طبرق في ليبيا[1].

يمكن القول إن الوجود الروسي في ليبيا يمنحها نفوذاً على أوروبا، حيث إن ليبيا تقع في الجزء الأوسط من شمال أفريقيا وتبعد حوالي 390 ميلاً بحريًا من مالطا و 486 ميلًا بحريًا عن جزيرة لامبيدوزا الواقعة في أقصى جنوب إيطاليا، ولها آلاف الكيلومترات من الحدود المشتركة، ما يسهل عبورها مع الدول الإفريقية المجاورة، لذا فإن تأثير ليبيا تجاه التطورات الحاصلة خارج حدودها وداخلها مهم جداً، فموقع ليبيا الرئيس يضعها على مفترق طرق الساحل في جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، وكما هي الحال في مناطق الصراع الأخرى لا يبدو أن موسكو مهتمة بالتوصل إلى اتفاق سلام في ليبيا، بما أنها تستطيع أن تتفوق على الغرب بشكل استراتيجي مع ضمان الوصول إلى الموانئ والطاقة، كما أن الحضور الروسي في ليبيا سيكسبهم نفوذًا كبيرًا على أوروبا على المدى الطويل، وسيتحكم الروس بملفين استراتيجيين فيما يخص الأوروبيين الأول: ملف الطاقة والثاني: ملف اللاجئين الذي لا يزال يشكل مصدر قلق كبير لكثير من الأوروبيين، كما يعد التدخل الروسي في ليبيا مقدمة للتمدد إلى القارة الإفريقية، فدوافع روسيا الاقتصادية واضحة للدخول إلى أفريقيا، إذ لديها نقص في بعض المعادن التي تشكل عموداً فقرياً للصناعات الروسية، كما أن لدى روسيا خبرة في قطاع الطاقة، يمكن أن توظف ذلك في تعاملاتها مع الدول الغنية في سلعة البترول خاصة في أفريقيا، فروسيا لديها

(1) نسرين الصباحي، كيف يُعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؟ نشر في27 مايو، 2024) https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item

مشاريع في الكاميرون وغانا ونيجيريا، وتتطلع إلى الاستحواذ على حصة في جمهورية الكونغو، وتعرض روسيا أيضًا تكنولوجيا الطاقة النووية للعديد من البلدان الأفريقية بما في ذلك بناء أول محطة نووية في مصر بتمويل قرض بقيمة (25) مليار دولار، لذلك تسعى روسيا لأن تكون جزءًا من المعادلة في ليبيا وتثبيت قواعد عسكرية لها على سواحلها، لتكون نقطة انطلاق روسية إلى العمق الإفريقي وحجر أساس لحماية مصالحها[1].

2- تأثير الأبعاد السياسية والاقتصادية والدولية للحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية بليبيا

سيتم تناول تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية بليبيا من خلال ثلاثة أبعاد وهي: البعد السياسي وفيه يُركّز على المصالح السياسية وما يلحقها من مصالح عسكرية لروسيا في علاقتها مع ليبيا، ثم استعراض وتحليل بعد العلاقات الدولية أو البعد الدولي وتضارب المصالح الروسية مع المصالح الغربية في ليبيا تزامناً مع صراعها غير المباشر مع الغرب في أوكرانيا، وأخيراً يُحلّل البعد الاقتصادي من حيث التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية في مصالح روسيا بليبيا.

أ. تأثير البعد السياسي للحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية بليبيا

لم تكن نظرة موسكو إلى ليبيا منفصلة عن نظرتها إلى عموم منطقة الشرق الأوسط، فهي بشكل أو بآخر رأت الأحداث المتسارعة فيها نتيجة لتدخلات الغرب، كما في حالة ليبيا التي ترى بأنه نتيجة التدخل العسكري فيها من قبل حلف الناتو المناوئ لها في حربها ضد أوكرانيا، وهو ما كان أحد أسباب دخول موسكو هذه الحرب الجارية حيث هدفت موسكو لمنع انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، وتشكل ليبيا مجالاً للصراع بين المعسكر الغربي وروسيا، حيث تعد ليبيا إحدى أهم الساحات التي تسعى الولايات المتحدة لتحجيم النفوذ الروسي فيها، وترى القوى الغربية أن الحرب الأوكرانية تمثّل فرصة لتقليم أظافر روسيا والحدّ من تمدّد قوات "فاغنر" التابعة لها، التي تتمركز بمواقع رئيسة في

(1) التدخل الروسيّ في ليبيا والتأسيس لتواجد عسكري، مُستَدام، مركز أضواء للدراسات 14 أكتوبر، 2024م، https://adhwaa.net https://adhwaa.net

ليبيا، كما تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيم الطموحات الروسية الاقتصادية في ليبيا المتمثلة في مشروعات في مجال الطاقة بالمناطق الليبية المختلفة، ومنها إلى عموم القارة السمراء[1].

لقد أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية تحولاً نوعيًا في المشهد الجيوسياسي، وألقت بظلالها على المصالح الروسية في ليبيا، فبعد أن كانت روسيا لاعبًا رئيسًا وداعمًا عسكريًا وسياسيًا محوريًا لأحد أطراف الصراع الليبي، فإن انشغالها في أوكرانيا أدى إلى تراجع ملحوظ في قدرتها على إدارة عملياتها الخارجية، ولقد تجلى هذا التأثير بشكل واضح في سحب مرتزقة فاغنر وتحويل الأولويات العسكرية، ما أضعف من القدرة العملياتية الروسية على الأرض، وأصبحت الأولوية القصوى لروسيا هي الجبهة الأوكرانية، ما قلل من قدرتها على تخصيص موارد عسكرية كبيرة لليبيا، سواء على صعيد المعدات أو التدريب. ولقد أشارت العديد من التقارير إلى سحب أعداد كبيرة من مرتزقة مجموعة فاغنر من ليبيا لإعادة انتشارهم في أوكرانيا أو في مناطق أخرى لدعم المجهود الحربي الروسي، سياسيًا أيضاً، أثرت العقوبات الغربية والضغط الدولي في قدرة روسيا على الوفاء بالتزاماتها، وقللت من جاذبيتها بصفتها شريكًا موثوقًا به للأطراف الليبية[2].

بنظرة أكثر عمقاً تُدرك السلطات في موسكو أهمية أن تتشبّث بمواقعها التي اكتسبتها حول العالم، وأن تجعل منها عوناً لها للانتصار على حلف الناتو في المعركة الدائرة في أوكرانيا، وقد رصدت عددًا من وسائل الإعلام الأميركية هذا التوجّه لدى موسكو، من خلال الإشارة إلى خلفية السفير الروسي الجديد في ليبيا، والذي يُعد واحداً من أهم مستشاري بوتين في شؤون الشرق الأوسط، والذي تولّى لفترة من الزمن إدارة النسخة العربية من روسيا اليوم، والتي تعدّ من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً في العالم العربي، وتشير التقارير إلى أن السفير الروسي في طرابلس تم اختياره لتأدية مهمة

(1) السيد شبل، التأثير الروسي في ليبيا.. هل يتراجع بفعل الحرب الأوكرانية؟ موقع الميادين، 28 آذار 2023 14:31 https://www.almayadeen.net/research-papers

(2) وكالة الأنباء الليبية، الفايننشال تايمز : روسيا تسحب 200 من مرتزقة "فاغنر" من ليبيا ومعهم ألف سوري، نشر بتاريخ: 28-04-2022 https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=241076 14:25:17.

حسّاسة، إذ تحتاج روسيا إلى كل الجهود وهي تخوض معاركها في أوكرانيا، فهي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط[1].

ويواصل مقاتلو فاغنر دعم معسكر الكرامة في الشرق الليبي فيما يُسمح لهم باستخدام البلاد بإدارة ثلاث قواعد جوية ومع السماح لهم باستخدامها لنقل كميات الذهب المستخرجة من المناطق الليبية الخاضعة لسيطرة فاغنر إلى روسيا التي تخضع لعقوبات غربية شديدة بسبب غزوها العسكري لأوكرانيا في فبراير عام 2022، وعلى الرغم من الغزو الروسي الكامل لأوكرانيا إلا أن ذلك لم يجعل روسيا تخفض من مهامها في ليبيا بالشكل الذي يظهره تراجع نفوذها –وإن قل عن السابق كما مر ذكره– فلا زالت روسيا في خلال العامين 2023– 2024 تسيطر على مرافق إنتاج النفط الرئيسية الليبية، وبالتالي تمكين الكرملين من التحكم والتأثير على أسعار النفط العالمية[2].

من الناحية الجيوستراتيجية، تُعدّ ليبيا مجالاً محورياً لطموحات روسيا كقوة عظمى في البحر الأبيض المتوسط، ويُعدّ الوصول إلى موانئ المياه الدافئة مثل طبرق ودرنة، أمرًا أساسيًا لبسط القوة البحرية الروسية في المنطقة وخارجها، لا سيما عند اقترانها بالقاعدة السورية في طرطوس، وتُوفّر هذه الموانئ نقاط ارتكاز لوجستية وجيوستراتيجية حيوية[3]. وفي 8 أبريل 2024، رست سفينتان هما "إيفان غرين" إلى جانب "ألكسندر أوتراكوفسكي" في مدينة طبرق، قادمتان من قاعدة طرطوس البحرية الروسية في سورية، وعدّت الجريدة الفرنسية التي أذاعت الخبر أن هاتين السفينتين العسكريتين ظلتا في البحر الأسود منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا، حيث جلبتا معدات لوجستية ومدفعية، وفي مقال نشرته جريدة "نوفايا غازيتا" الروسية المستقلة، ومقرها لاتفيا، تحدث عن مخرجات الحرب الروسية في أوكرانيا واستمرار النفوذ الروسي في ليبيا ومنطقة البحر المتوسط، مرجحاً أن تلجأ موسكو

(1) السيد شبل، التأثير الروسي في ليبيا.. هل يتراجع بفعل الحرب الأوكرانية؟ 28 مارس 2023م، https://www.almayadeen.net/research-papers

(2) التدخل الروسي في ليبيا والتأسيس لتواجد عسكريّ مُستَدام، 14 أكتوبر, 2024، مركز أضواء للدراسات https://adhwaa.net

(3) فنر عماد خليل، تحولات النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 دراسة مستقبلية، مجلة قضايا سياسية (العدد 75، 2023) ص197.

إلى تطبيق الاستراتيجية نفسها التي تتبعها داخل ليبيا في باقي المناطق التي تسعى لإنشاء موطئ قدم لها في شرق المتوسط، وقال الباحث في معهد "تشاتام هاوس" البريطاني، غالب دالاي، إن التواجد البحري الروسي في ليبيا وشرق المتوسط يتوقف على قوة الأسطول في البحر الأسود، ولهذا فإن الحرب بأوكرانيا لها مكاسب سياسية، ولها تأثير مضاعف عن الوضع السابق قبل الحرب، وحسب المقال فقد تمكن الرئيس فلاديمير بوتين من بناء تواجد قوي في شرق المتوسط بفضل إحكام السيطرة على البحر الأسود وهو ما مكنه من تحريك الأسطول بين المنطقتين، ونتيجة لذلك اندمجت المنطقتان إلى فضاء جيوسياسي موحد له ديناميكيات أمنية متشابكة بشكل متزايد[1].

ب. تأثير البعد الدولي للحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية بليبيا

تُعد ليبيا في المنظور الروسي بوابة حيوية لاستراتيجيتها في القارة الأفريقية، ونقطة انطلاق استراتيجية لتعزيز وجودها ونفوذها الإقليمي والدولي، حيث يهدف الوجود الروسي إلى تأسيس موطئ قدم ثابت ودائم في ليبيا بالقرب من ساحل المتوسط الشرقي، لتعزيز قدراتها البحرية ومواجهة النفوذ الغربي، ونقطة تمركز لتوسيع النفوذ إلى دول جنوب الصحراء الأفريقية تلك المنطقة التي تحظى باهتمام موسكو خلال هذا العقد بشكل متزايد[2] وكثيرًا ما اصطدمت مشاريع روسيا الطموحة في ليبيا بالمخططات الغربية التي تسعى لإجهاضها؛ فالبيت الأبيض يكرر بين حين وآخر بكل وضوح رفضه التواجد الروسي المُكثَّف في الأراضي الليبية، ويُدين المسؤولون الأميركيون نشاط قوات شركة "فاغنر" رغم أن نشاطها جاء وفق اتفاق مع القوات والجهات الليبية المسيطرة في شرق البلاد، وفي إطار حفظ الأمن كما يصف أنصارها.

توفر ليبيا بموقعها الاستراتيجي وفراغها السياسي فرصة رئيسة لإظهار قدرة روسيا على العمل بشكل مستقل عن النفوذ الغربي وبناء تحالفات بديلة، هذا يشير إلى أن تصرفات روسيا في ليبيا لا تتعلق بليبيا نفسها فحسب، بل تتعلق بإرسال رسالة أوسع إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بقدراتها

(1) أسرة التحرير، النفوذ الروسي في ليبيا.. وقود وأسلحة وعوامل خارجية، جريدة الوسط (القاهرة صوت ليبيا الدولي، السنة 9، العدد 447، يونيو 2024م)، ص6.

(2) بريجع، دور روسيا في ليبيا، مرجع سابق، ص3.

ورؤيتها لنظام عالمي جديد، في هذا السياق تعمل وصفتها نموذجًا مصغرًا لرؤية روسيا متعددة الأقطاب[1].

وكانت إدارة الرئيس السابق بايدن قد وضعت خطة للحد من التوسع الروسي في ليبيا تزامناً مع إضعاف موسكو في أوكرانيا، وتنتهز الولايات المتحدة انشغال روسيا في حربها في إضعاف وجودها بليبيا، ويؤكد المحلّلون السياسيون أن الخطة الأميركية التي تمتد لنحو عقد، تتماشى مع الأحداث الدولية الحالية، حيث ترى القوى الغربية أن الحرب الأوكرانية تمثّل فرصة للحد من نفوذ روسيا ووقف تمدّد قوات فاغنر التابعة لها، التي تتمركز بمواقع رئيسة في ليبيا، أهمها قاعدة القرضابية الجوية في حوض سرت الغني بالطاقة، وأيضاً قاعدة الجفرة وسط البلاد، حيث تشير التقديرات الأميركية إلى وجود قرابة ألفين عنصر من فاغنر على الأراضي الليبية، كما أن تأمين مصادر الطاقة في ليبيا، يقلّل من اعتماد الأوروبيين على النفط والغاز المقبلين من روسيا، وذلك لإضعاف الاقتصاد الروسي. وقد دخل الغاز الليبي في قائمة مصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها أوروبياً منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، بعدما كثّفت شركات عالمية كبرى مشاوراتها مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط بشأن زيادة الإمدادات للسوق الأوروبية [2].

ووفق ما سبق من تحليل يمكن إضافة أن روسيا تدرك أهمية ليبيا بصفتها نقطة انطلاق رئيسة لتدفقات الهجرة نحو أوروبا، من خلال سيطرتها على الموانئ والمنافذ البحرية الليبية، وتستطيع موسكو استخدام تدفقات الهجرة أداةً للضغط على الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب سياسية

(1) Diana Galeeva, From Military Intervention and Economic Statecraft to Diplomacy: Russia's Transforming Middle Eastern Policies since October 7, 19 November, 2024, https://manaramagazine.org.

(2) عبد الرحمن أميني، الغاز الليبي هدف لـ«أوروبا» حال توقف الإمدادات الروسية، جريدة الوسط (العدد 325، السبت 12 فبراير 2022، ليبيا)، ص8.

واقتصادية، كما أن ورقة الضغط هذه تزداد أهمية في ظل التوترات المتزايدة بين روسيا وأوروبا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية[1].

ولقد رُصدت العديد من المؤشرات المتضاربة على انعكاس الحرب الروسية على الانتشار العسكري لروسيا وحلفائها في ليبيا، وذلك باتجاه يصب في تراجُع محفزات تصعيد عسكري واسع النطاق في ليبيا خلال المرحلة المقبلة، وبما يشكل تأثيرات ذات طبيعة عالمية، ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك المؤشرات على النحو التالي:

- سماح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستجلاب مقاتلين من الشرق الأوسط (منها مرتزقتها في ليبيا) للمشاركة في العمليات العسكرية في أوكرانيا، مع إعلان وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو، في 11 مارس 2022، عن استعداد ستة عشر ألف مقاتل من الشرق الأوسط للتطوع في الحرب[2].
- إعلان وزارة الدفاع الأوكرانية، في 20 مارس عزم حفتر إرسال مقاتلين للقتال إلى جانب القوات الروسية، ضمن القوات التي كان قد أعلن عنها وزير الدفاع الروسي، وأن شركة فاغنر هي من ستتولى الإشراف على نقل المقاتلين[3] غير أن معسكر الكرامة نفى بشكل رسمي صحة تلك التصريحات الأوكرانية.
- أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن مقاتلي شركة فاغنر الروسية ينتشرون في شرق أوكرانيا، وأن ذلك يأتي على حساب العمليات التي كانت تنفذها الشركة في كل من أفريقيا – بما فيها ليبيا.
- نشرت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تقريراً يؤكد قيام روسيا بنقل مقاتلين سوريين كانوا يعملون في الساحة الليبية لصالح قوات معسكر الكرامة، وذلك للقتال في أوكرانيا، ويستند التقرير إلى

(1) ديمتري بريجع، دور روسيا في ليبيا، مرجع سابق، ص5.

(2) بوتين يسمح بإرسال "مقاتلين من الشرق الأوسط" إلى أوكرانيا"، موقع قناة العربية نت، نشر في 11 مارس 2022 https://cutt.us/884bJ

(3) أوكرانيا، حفتر "تعهد" بإرسال مقاتلين ليبيين.. و"فاغنر" تتولى العملية"، الحرة، 20 مارس 2022م، https://cutt.us/WDUyn

شهادات من مقاتلين سوريين تطابقت مع سجل رحلات طيران بين بنغازي ودمشق تمت بين سوريا وروسيا قبيل انهيار النظام السوري السابق[1].

- لقاء السفيرة البريطانية لدى ليبيا كارولين هاروندال بقائد قوات الكرامة في مقر القيادة العامة في بنغازي في 27 مارس، مع إعلان السفيرة عن أن اللقاء تركز على الغزو الروسي لأوكرانيا، وأهمية سحب جميع المرتزقة من ليبيا، وضرورة تجنُّب عودة الحرب في البلاد[2].
- تربط القراءة الدقيقة في بيان الدول الغربية الخمس خلال سنة 2022 بين ما يجري في أوكرانيا وما يدور في ليبيا، والقاسم المشترك بينهما هو روسيا التي تتدخل عسكرياً في البلدين؛ ولأن التوجهات الغربية تشحذ كل أدواتها للضغط على موسكو ومحاولة معاقبتها على تدخلها في أوكرانيا، فلن يكون مستبعداً استثمار الأزمة في ليبيا لممارسة أنواع جديدة من الضغوط على موسكو، حيث اعترفت تقارير دولية بوجود الآلاف من العناصر الأمنية التي دفعت بها شركة فاغنر الروسية إلى الأراضي الليبية[3].

من جهة أخرى لقد أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على التفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية التي لديها مصالح في المنطقة، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، هذا التنافس المحتدم يعمق من تحول ليبيا إلى ساحة حرب بالوكالة. فمع تزايد المصالح الاستراتيجية الروسية في ليبيا، التي أصبحت غير مسبوقة بعد انهيار نظام الحكم في سوريا في ديسمبر 2024، يمكن لليبيا أن تصبح الوجه الجديد للقواعد العسكرية الروسية المتوقع انسحابها من سوريا، إذ يشير البعض إلى انتقال استراتيجي محتمل للأصول الروسية إلى ليبيا ما يشكل تحدٍّ مباشر للنفوذ الغربي، كما أن المنافسة الدبلوماسية والأمنية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا في أوكرانيا تحمل دروساً يجب على أفريقيا أن

(1) تقرير حقوقي: فاغنر تنقل مقاتلين سوريين من ليبيا إلى روسيا، 21 مارس 2022 https://cutt.us/CqUfe .

(2) بلال عبد الله، الحرب الروسية–الأوكرانية واتجاهات خفض التصعيد الدولي في ليبيا (الإمارات العربية: مركز الإمارات للسياسات، أبريل 2022)، ص3.

(3) محمد أبو الفضل، كيف يؤثر التدخل الروسي في أوكرانيا على أطراف فاعلة بالأزمة الليبية، صحيفة العرب (العدد 12348، السنة 44، 2022)، ص4.

تستخلصها، ما يشير إلى تداعيات أوسع للتنافس على القارة هذا التنافس الشديد يجعل من الديناميكيات الداخلية الليبية تتشكل بشكل متزايد بفعل صراعات القوى الخارجية التي تشابكت وتفاقمت مصالحها المتضاربة بسبب الصراع الأوكراني[1].

وفي المحصلة يمكن القول إن المصالح الروسية في ليبيا تثير قلق الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، خاصة فرنسا، التي تسعى لموازنة التحركات الروسية، وقد أكد البيان الختامي لحلف الناتو في قمة واشنطن في يوليو 2024 على مواصلة مراجعة التهديدات والتحديات من جيران الحلف الجنوبيين، خاصة في شمال أفريقيا والساحل، ما ينذر باشتداد المنافسة بين الناتو وروسيا، وتزامن ذلك مع المواجهة الدائرة بين روسيا والغرب في أوكرانيا، هذا يعني أن الأصول الاستراتيجية لليبيا، لا سيما موانئها ومسارات الهجرة، تسجّل بشكل متزايد من قبل روسيا في مواجهتها الأوسع مع الغرب، ما يحول البلاد إلى نقطة ضغط مباشرة ضد الاستقرار الأوروبي والجناح الجنوبي لحلف الناتو[2].

ج- تأثير البعد الاقتصادي للحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية بليبيا

يعدّ البعد الاقتصادي من بين أبرز الأبعاد المهمة في معادلة الصراع الدائر في شرق أوروبا وتأثيره في مصالح روسيا في ليبيا ويمكن القول بأن استمرار الحرب في أوكرانيا، تكتنفه العديد من الشكوك حول مدى استعداد أو قدرة موسكو على توفير رأسمال تنفقه لدعم حلفائها في ليبيا، هذا الانشغال بالصراع الأوكراني قد يحد من الموارد المالية التي يمكن لروسيا تخصيصها لتعزيز مصالحها الاقتصادية في ليبيا، سواء من خلال صفقات الأسلحة أو عقود إعادة الإعمار[3].

بنظرة فاحصة على المنطلقات الروسية في السياسة الخارجية نجد أن ملف الطاقة هو أحد الطرق الأساسية التي تفرض بها روسيا نفوذها، وهو ملف يطغى فيه البعدان الأمني والسياسي على

(1) هايدى غنيم، تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية (العدد 4، المجلد1، 2024)، ص46.

(2) أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 14 أبريل 2022م، https://www.crisisgroup.org.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/i 2022

البعد الاقتصادي رغم منطلقاته الاقتصادية، وفي ظل الصراع العسكري الذي شهدته ليبيا وجدت روسيا لنفسها مكاناً – عبر دعم معسكر الكرامة – في المنطقة الممتدة عبر حوضي سرت ومرزق اللذين يزخران بمخزونات كبيرة من النفط والغاز، حيث يضمن هذا التمركز الوجود بالقرب من أهم حقول النفط المنتجة، والتواجد وسط المخزونات النفطية والغازية التي لم تستخرج بعد، فحوض سرت وحده يوجد به (159) حقلاً مكتشفاً لم تدخل الإنتاج بعد، بينما يوجد في حوض مرزق (30)حقلاً نفطياً وغازياً لم تدخل الإنتاج أيضاً[1]. وتشكل ليبيا لروسيا تموضعاً استراتيجياً للوصول إلى قلب أفريقيا والتحكم في حقول النفط والغاز، ما يمكنها من ممارسة ضغوط على السوق الأوروبية، هذا الربط بين المصالح الاقتصادية والطموحات الجيوسياسية يشير إلى أن روسيا لا تسعى فقط لتحقيق مكاسب مالية من خلال صفقات الطاقة والأسلحة، بل تستخدم هذه الصفقات أدوات للضغط السياسي على أوروبا والجهات الفاعلة الغربية الأخرى[2].

ووفق ما ذكر أعلاه، فإن موسكو تدرك أهمية ليبيا بوصفها لاعبًا رئيسًا في سوق الطاقة، حيث تملك البلاد واحدًا من أكبر احتياطيات النفط في إفريقيا؛ ما يجعلها هدفًا استراتيجيًّا للشركات الروسية الرائدة، مثل غازبروم، و روسنفت، اللتين تسعيان إلى استعادة العقود التي أبرمتها روسيا مع النظام الليبي السابق، التي بلغت قيمتها مليارات الدولارات، ولعل تعزيز موسكو لعلاقاتها مع الشرق الليبي، حيث تقع معظم حقول النفط الكبرى، يعكس توجهها نحو ضمان حضور دائم في قطاع الطاقة الليبي، ما يمنحها أوراق ضغط قوية في سوق النفط العالمية، خاصة في ظل تقلبات الإنتاج والأسعار في ظل التنافس مع منتجي النفط الآخرين.[3]

وتعطي روسيا اهتماماً كبيراً تجاه ليبيا كونها تمتلك (46.4) مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد وهو الأكبر في إفريقيا والعاشر عالمياً، كما أن ليبيا مع موانئها ومحطاتها النفطية كانت على

(1) لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك، مرجع سابق، ص26,

(2) ناصر، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011، مرجع سابق، ص431.

(3) خالد الأشموري، كيف تعزز موسكو مصالحها في ليبيا من خطر التدخل الخارجي ؟، عرب جورنال، يوليو 13, 2025، https://arab-j.net/33291

مدى عقود هي المصدر الرئيس للطاقة إلى إيطاليا وجنوب فرنسا وبلدان أخرى في جنوب أوروبا، ويرجع ذلك لأن تكلفة استخراج البترول في ليبيا وتوصيله إلى الأسواق الأوروبية منخفضة مقارنة بمصادر أخرى، ما يجعل ليبيا أحد المنافسين لروسيا في السوق الأوروبية، وعلاوة على ذلك كلما توقفت ليبيا عن إنتاج النفط فإن الأسعار العالمية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً، ما يعود بالمصلحة على روسيا بشكل غير مباشر، وبمن ثم تسعى موسكو إلى القيام بدور متزايد في الاقتصاد الليبي، وتهدف روسيا إلى السيطرة ومحاصرة رغبة الغرب من إيجاد بدائل لإمداداتها النفطية أو الغازية وخاصة ليبيا القريبة من أوروبا، وهذا الأمر ازدادت أهميته بعد دخول روسيا في حرب واسعة مع أوكرانيا[1].

من ناحية أخرى، خلال حرب روسيا ضد أوكرانيا، سعت واشنطن إلى إيلاء النفط الليبي أهمية أكبر، معتبرةً إياه حلقةً أساسيةً في سياسة الغرب الجديدة الرامية إلى محاصرة موسكو وإضعافها اقتصاديًا وعسكريًا، وقد تحقق ذلك من خلال تقليل اعتماد الدول الغربية على النفط والغاز الروسيين، ما حرم روسيا من مصدرها الرئيس للموارد المالية، وتبرز أهمية ليبيا هنا من منظور جهود واشنطن لتصميم هذه العقوبات والحد من تأثيرها السلبي في استقرار سوق النفط العالمي، الأمر الذي يتطلب استقرار عمليات الإنتاج والتصدير في ليبيا[2].

ورغم أهمية ملف "الطاقة" في توجيه السياسة الخارجية الروسية – حيث يشكل أحد الطرق التقليدية الثلاث: السلاح، والطاقة، والبنية التحتية، المستخدمة من قبل روسيا لبسط نفوذها– غير أن هذا الملف لا يعد محركاً أساسياً للسياسة الروسية في ليبيا، إذ تنطلق روسيا في تحركاتها بليبيا من دوافع جيوسياسية بالدرجة الأولى، فالتحركات الروسية في ليبيا شبيهة بتلك التي قامت بها في أوكرانيا في عام 2014، وكذلك في سوريا ما قبل التدخل المباشر في 2015 من جهة الأساليب المستخدمة واستغلال ظروف الساحة السياسية الدولية، حيث استغلت اضطراب الساحة واحتياج الأطراف المحلية للدعم ولتعزيز حضورها باستخدام أساليب غير تقليدية لخدمة أهدافها الاستراتيجية، مع الأخذ في

(1) التدخل الروسيّ في ليبيا والتأسيس لتواجد عسكريّ مُستَدام، مركز أضواء للدراسات https://adhwaa.net
(2) ديمتري بريجع، دور روسيا في ليبيا، مرجع سابق، ص5.

الاعتبار الفارق بين الأمثلة المذكورة من حيث الأهمية الاستراتيجية لكل منها لموسكو وحجم نفوذ الأخيرة ومدى تأثرها فيها[1].

الخاتمة

تعد الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022، حدثًا جيوسياسيًا محوريًا تمخضت عنه تأثيرات وتداعيات واسعة النطاق، تجاوزت حدود أوروبا الشرقية، فلم يقتصر تأثير هذه الحرب في إعادة تشكيل النظام الأمني الأوروبي، بل امتد ليشمل مناطق استراتيجية أخرى حول العالم يأتي في مقدمتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتحديداً ليبيا، التي تولي روسيا أهمية كبيرة لها نظرًا لموقعها الجيوسياسي ومواردها الهائلة من النفط والغاز، بالإضافة إلى كونها بوابة نحو القارة الإفريقية.

لقد شكلت الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول في مسار المصالح الروسية بليبيا، فبينما كانت روسيا قد بنت نفوذًا قويًا في البلاد؛ فإن التحديات الناتجة عن الحرب من تحويل للموارد الاقتصادية، وضغوط العقوبات، وتغير الديناميكيات الدولية، أثرت بشكل كبير في قدرتها على الحفاظ على هذا النفوذ بالشكل السابق، ورغم أن روسيا لن تتخلى كليًا عن مصالحها في ليبيا نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، فإنها ستضطر إلى إعادة تقييم استراتيجياتها والتكيف مع الواقع الجديد الذي فرضته تداعيات الحرب الأوكرانية، هذا التكيف سيحدد إلى حد كبير مستقبل الدور الروسي في المشهد الليبي المعقد.

وعلى مستوى تأثيرات ما بعد العلاقات الدولية أظهر التحليل أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تقلل من اهتمام روسيا بليبيا، بل ربما زادت من أهميتها بصفتها ساحة استراتيجية لمواجهة الغرب، وتعزيز النفوذ في أفريقيا، واستخدام ورقة الهجرة للضغط على أوروبا، يؤكد هذا التطور أن ليبيا أصبحت نقطة محورية في الاستراتيجية الروسية الأوسع لمواجهة العزلة الدولية وإعادة تأكيد مكانتها بصفتها قوة عالمية.

(1) لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك، مرجع سابق، ص27.

ومن النتائج الرئيسة التي توصلت إليها الدراسة هي الأهمية المتزايدة لدور الفاعلين غير الحكوميين، مثل مجموعة فاغنر والفيلق الأفريقي الجديد، بصفتها أدوات رئيسة للنفوذ الروسي، ويمثل الانتقال من فاغنر إلى "الفيلق الأفريقي" تطوراً في تكتيكات الحرب الهجينة الروسية، يهدف إلى الحفاظ على نفوذها وتعميقه في أفريقيا، وتجاوز التعقيدات القانونية، وتوحيد السيطرة المباشرة للدولة على قواتها الوكيلة.

وعلى المستوى الاقتصادي أظهر التحليل أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أثرت بشكل معقد في المصالح الاقتصادية الروسية بليبيا، فمن ناحية زادت الحرب من أهمية ليبيا بصفتها ساحة استراتيجية لروسيا لمواجهة العزلة الغربية وتعزيز نفوذها في أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في موارد الطاقة، وفرض على موسكو البحث عن طرق لمحاصرة أوروبا اقتصادياً وإبعادها عن مصادر نفط بديلة مثل ليبيا، من أجل رضوخها لشروطها السياسية والاقتصادية في أي تفاوض على المنظور القريب لكون الدول الغربية تعتمد على الغاز والنفط الروسي بشكل كبير.

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية تحولاً نوعيًا في المشهد الإقليمي والعالمي، وألقت بتأثيراتها في المصالح الروسية بليبيا، ففي الجانب السياسي ولكون روسيا لاعباً رئيساً، وعسكرياً داعماً لأحد الأطراف في الصراع الليبي الداخلي، فقد حجمت الحرب من دورها السياسي والعسكري بشكل محدود، نظراً لانشغالها بالصراع المباشر مع أوكرانيا وغير المباشر مع الغرب، وأصبحت الأولوية القصوى لروسيا هي الجبهة الأوكرانية، ما قلل من قدرتها على تخصيص موارد عسكرية كبيرة في رعاية مصالحها بليبيا.
2. رغم أن روسيا تنظر إلى أن حربها في أوكرانيا من أهم أولوياتها تظل مصالحها في ليبيا ذات أهمية كبيرة، ولازالت روسيا خلال العامين 2023– 2024 تملك أدوات رئيسة في الصراع الليبي الداخلي، وتعتمد على توازنات محلية ودولية، وشكّل دعمها لأحد الأطراف السياسية الليبية مفتاح دخولها إلى الملف الليبي بكل تعقيداته، بما يحمي مصالحها وبديمها في ليبيا.

3. بالنظر إلى البعد الدولي من خلال الاستقطاب الدولي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها في المصالح الروسية بليبيا، فإن روسيا ترى بأن ليبيا تمثل بوابة حيوية لاستراتيجيتها في القارة الأفريقية، خاصة دول جنوب الصحراء، ونقطة انطلاق استراتيجية لتعزيز وجودها ونفوذها الإقليمي وخاصة في إفريقيا، وهو ما جعل ليبيا ساحة للصراع على المصالح والنفوذ بين روسيا وبين الدول الغربية، فالولايات المتحدة تؤكد رفضها التواجد الروسي في ليبيا، وتنتهز مع بقية دول الغرب انشغال روسيا في حربها في إضعاف وجودها في ليبيا ووقف تمدّد قوات فاغنر التابعة لها في ليبيا والحد من نشاطه في إفريقيا عبر الأراضي الليبية.
4. في الجانب الاقتصادي وتداعياته على مصالح روسيا في ليبيا وتزامناً مع حربها ضد أوكرانيا فأن ملف الطاقة – خاصة النفط والغاز الليبي– شكل أحد الأهداف الأساسية التي تفرض بها روسيا نفوذها بشتى الطرق في ليبيا، وتعمل روسيا على فك حصار فرضه الغرب بما يؤدي إلى الاستمرار في الاعتماد على مصادر الطاقة التي تملكها؛ حتى تفرض روسيا شروطها في طاولة مفاوضات قد تجرى مع الغرب، الذي يسعى لإيجاد مصادر طاقة بديلة وفي مقدمتها ليبيا، التي ازدادت أهميتها الاقتصادية الاستراتيجية عند الغرب بعد دخول روسيا في حربها ضد أوكرانيا.
5. بناء على قراءة استشرافية، ستواصل روسيا التشبث بمصالحها في ليبيا رغم انشغالها بالحرب مع أوكرانيا بشكل مباشر، ومع الغرب بشكل غير مباشر، ومع تكييف أدواتها العسكرية والسياسية في رعاية هذه المصالح، على المستوى العسكري والاقتصادي، وستظل ليبيا بوابة حيوية لاستراتيجية روسيا الأفريقية ومسرحاً لتنافس حاد مع الغرب، بحكم موقع ليبيا الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، وسيبقى النفط والغاز الليبي هدفاً رئيساً لروسيا لفرض نفوذها، ما يعمق أهمية ليبيا في الصراع الجيوسياسي الدولي الأوسع.

التوصيات والمقترحات

1. إن ليبيا تُعد مسرحاً لتنافس حاد بحكم موقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، وإن روسيا تعمل على تكييف أدواتها العسكرية والسياسية لرعاية مصالحها، لتجنب أن تصبح ليبيا ساحة

للصراعات، يجب على الدولة الليبية العمل على بناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية، وتجنب الانحياز التام لأي طرف، ما يقلل من احتمالية أن تصبح ساحة صراع بالوكالة.

2. تسعى روسيا لاستغلال الفراغ السياسي والأمني في ليبيا، ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار الداخلي وحل الأزمة السياسية يعززان موقف ليبيا، ويجعلانها أقل عرضة للتدخلات الخارجية، ويحدان من قدرة الأطراف الدولية على استغلال الانقسامات.
3. إن النفط والغاز الليبي يشكلان هدفًا رئيسًا لروسيا وللدول الغربية، يجب على الدولة الليبية تعزيز سيطرتها الكاملة على مواردها النفطية والغازية وإدارتها بشفافية واستقلالية، وهذا يقلل من فرص استغلال هذه الموارد بصفتها أداة للضغط أو التدخل الأجنبي.
4. إن روسيا قد تستغل ملف الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا، ويجب على ليبيا معالجة قضية الهجرة غير الشرعية بشكل فعال بالتعاون مع المجتمع الدولي، لضمان عدم استخدام هذا الملف ورقة ضغط أو زعزعة استقرار من قبل أطراف خارجية.
5. أظهرت الحرب الأوكرانية الروسية ضعف الاقتصاد الليبي المعتمد على الاستيراد، خاصة الحبوب من روسيا وأوكرانيا، يجب على ليبيا تنويع مصادر وارداتها الغذائية والأساسية، والعمل على تعزيز إنتاجها الزراعي المحلي لتقليل الاعتماد على الخارج وتقليل تأثير الصدمات العالمية.
6. استمرار وجود "فاغنر" (الفيلق الأفريقي الجديد) في ليبيا، يجب على الدولة الليبية العمل على إنهاء جميع أشكال الوجود العسكري الأجنبي والميليشيات الخاصة على أراضيها، والتحكم في حدودها وموانئها بشكل كامل، لضمان سيادتها ومنع استخدام أراضيها بصفتها نقطة انطلاق لعمليات إقليمية أو دولية.
7. استفادت ليبيا بارتفاع أسعار النفط والغاز، فيجب استغلال هذه المكاسب لتعزيز البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، والاستثمار في التنمية المستدامة، بدلاً من استخدامها لتغذية الانقسامات الداخلية، ما يعزز مناعة البلاد ضد التقلبات الجيوسياسية.

قائمة المراجع:

أ- **الكتب**

1- ندى شوقي عبد اللطيف، وآخرون سيكولوجية القيادة السياسية وأثرها على صنع القرار الخارجي، قرار الرئيس فلاديمير بوتين بالحرب على أوكرانيا 2022 نموذجًا. برلين: المركز الديمقراطي العربي، أغسطس 2024م.

ب- **الصحف والمجلات**

1- أحمد جلال عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة السياسية والاقتصاد. المجلد 17، العدد 16، 2022م.

2- أسرة التحرير، النفوذ الروسي في ليبيا.. وقود وأسلحة وعوامل خارجية، جريدة الوسط. القاهرة صوت ليبيا الدولي، السنة 9، العدد 447، يونيو 2024م.

3- آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا المتنامية في ليبيا. مجلة المرصد السياسي، 2020م.

4- الحبيب الأسود، هل تؤثر انعكاسات الحرب في أوكرانيا على الصراع حول الحكم في ليبيا؟ صحيفة العرب. العدد 12379، السنة 44، 2022م.

5- طارق مفتاح سلحب، الأزمة الأوكرانية وآثارها الاقتصادية السلبية على العالم، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية. ليبيا: المجلد 9، العدد 3، 2024م.

6- عبد الرحمن أميني، الغاز الليبي هدف لـ«أوروبا» حال توقف الإمدادات الروسية، جريدة الوسط، العدد 325، السبت 12 فبراير 2022م.

7- عدنان شبين، خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجاً، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. برلين: المركز الديمقراطي العربي، المجلد2، العدد8، سبتمبر 2020م.

8- فنر عماد خليل، تحولات النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 دراسة مستقبلية، مجلة قضايا سياسية. العدد 75، 2023م.

9- فيصل غازي ناصر، الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011م، مجلة قضايا سياسية. العدد 79، 2024م.

10- محمد أبو الفضل، كيف يؤثر التدخل الروسي في أوكرانيا على أطراف فاعلة بالأزمة الليبية، صحيفة العرب. العدد 12348، السنة 44، 2022م.

11- محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول العراق إيران روسيا نموذجا . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة. المجلد 3، العدد 23، 2022م.

12- مفتاح المبروك ميلاد علي، تجلي آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية. المجلد 9، العدد 5، 2024م.

13- هايدى غنيم، تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية. العدد 4، المجلد1، 2024م.

14- هشام محمد بشير دور الجغرافيا في الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد 17، يناير 2023م.

ج- المراكز البحثية

1- بلال عبد الله، الحرب الروسية-الأوكرانية واتجاهات خفض التصعيد الدولي في ليبيا. الإمارات العربية: مركز الإمارات للسياسيات، أبريل 2022م.

2- ديمتري بريجع، دور روسيا في ليبيا. مركز الدراسات العربية الأوراسية، 2024م.

3- سعد صديقي، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النظامَين الدولي والمغاربي. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2023م.

4- عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. قطر الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022م.

5- عصام فاعور ملكاوي، الحرب الروسية الأوكرانية: السياقات والتحولات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، مارس، 2024م.

6- يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك. منتدى العاصمة للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021م.

د- الرسائل الجامعية

1- زانا دلشاد حسن، محددات الأمن القومي الروسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة. رسالة ماجستير: جامعة الشرق الأدنى: كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2021م.

2- عادل ميلاد شنشن، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على ليبيا. رسالة ماجستير: جامعة الزاوية – ليبيا، 2024م.

هـ- المراجع من المواقع الالكترونية

1- *السيد شبل، التأثير الروسي في ليبيا.. هل يتراجع بفعل الحرب الأوكرانية؟ 28 مارس 2023م،* https://www.almayadeen.net/research-papers

2- *لوموند: روسيا تعزز وجودها في ليبيا وسط استياء غربي واسع الجزيرة، نشر في 12- مايو 2024 https://www.aljazeera.net*

3- *مجموعة الازمات الدولية، أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2022* https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/i

4- *نسرين الصباحي، كيف يُعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء؟ نشر في 27 مايو، 2024، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item*

5- *هند عيسى الحرب الروسية – الأوكرانية، تضع ليبيا في مواجهة أزمة القمح وارتفاع تكاليف الشحن تقرير: 27، فبراير، 2022م، وكالة الأنباء الليبية https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=234950*

6- *أوكرانيا، حفتر "تعهد" بإرسال مقاتلين ليبيين.. و"فاغنر" تتولى العملية"، الحرة، 20 مارس 2022م، https://cutt.us/WDUyn2022*

7- *وكالة الأنباء الليبية، الفايننشال تايمز : روسيا تسحب 200 من مرتزقة "فاغنر" من ليبيا ومعهم ألف سوري، نشر بتاريخ: 28-04-2022 14:25:17 https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=241076.*

8- *أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 14 أبريل 2022م،* https://www.crisisgroup.org.

9- خالد الأشموري، كيف تعزز موسكو مصالحها في ليبيا من خطر التدخل الخارجي ؟، عرب جورنال، يوليو 13, 2025، https://arab-j.net/33291

10- بوابة الأوسط، ثلاثة معاهد غربية ترصد مكاسب «غير متوقعة» لليبيا من حرب أوكرانيا، الثلاثاء 18 يوليو 2023 https://alwasat.ly/news/libya/405435

11- بوتين يسمح بإرسال "مقاتلين من الشرق الأوسط" إلى أوكرانيا"، العربية نت، نشر في 11 مارس https://cutt.us/884bJ2022

12- التدخل الروسي في ليبيا والتأسيس لتواجد عسكريّ مُستدام، 14 أكتوبر, 2024، مركز أضواء للدراسات https://adhwaa.net

و- التقارير الدولية

1- تقرير حقوقي: فاغنر تنقل مقاتلين سوريين من ليبيا إلى روسيا، 21 مارس 2022. https://cutt.us/CqUfe

2- تقرير صندوق النقد الدولي 2022م.

ز- المراجع الأجنبية

1- Diana Galeeva, From Military Intervention and Economic Statecraft to Diplomacy: Russia's Transforming Middle Eastern Policies since October 7, 19 November, 2024

2- John J. Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of The Liberal International Order, International Security. vol. 43, no. 4 2019, pp. 7-50.

3- Richard Sisk, Opposing Russian Syrian Mercenary Armies Face Off in Libya's civil War, Jul 2022.

دور المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين في تقويض الاستقرار الإقليمي

د. عز الدين مختار فكرون*

المستخلص:

يعيش المشهد العالمي تصاعدًا خطيرًا لدور الجماعات المسلحة غير الحكومية، كالمرتزقة والميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية، في تأجيج الصراعات الإقليمية، تستغل هذه الفواعل الفراغ الأمني وضعف الحوكمة في المناطق الهشة لشن حروب بالوكالة، ما يهدد الاستقرار ويعمق الانقسامات السياسية والطائفية، هذا البحث يسعى إلى وصف هذه الفواعل، خاصة المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة مثل فاغنر وبلاك ووتر، وتحليل دوافعها في تأجيج الصراعات، مع كشف الآثار السلبية لأنشطتها على الاستقرار الإقليمي الهش، يهدف البحث إلى فهم الآليات المعقدة التي تحول النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية شاملة، وتقديم حلول عملية لتعزيز الاستقرار، تتناول الدراسة التساؤلات المحورية حول الدوافع الرئيسة لهذه الجهات، وكيف تتجلى آثارها السلبية، وما هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمواجهة دورها الهدام. تؤكد الدراسة أن الارتزاق جريمة دولية وفقًا للقوانين الدولية، مشددة على ضرورة تعزيز التشريعات الوطنية والدولية، وتفعيل التعاون القضائي والأمني، ومكافحة التضليل الإعلامي، الملخص يستنتج أن المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين يمثلون تحديًا كبيرًا، يتطلب استجابة جماعية لضمان الأمن والاستقرار العالمي.

Abstract:

The global landscape is witnessing a dangerous escalation in the role of non-state armed groups, including mercenaries, militias, and paramilitary organizations. These entities exploit security vacuums and weak governance in fragile regions to wage proxy wars, threatening stability and deepening political and sectarian divisions. This research aims to describe these actors, particularly mercenaries and private military companies like Wagner and

* د. عز الدين مختار فكرون، رئيس قسم العلوم السياسية جامعه المرقب، عضو اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

Blackwater, and to analyze their motivations in fueling conflicts. It also seeks to uncover the negative impacts of their activities on fragile regional stability. The study's objective is to understand the complex mechanisms that transform local disputes into comprehensive regional crises, and to offer practical solutions for enhancing stability. The research addresses core questions regarding the main drivers of these groups, how their negative effects manifest, and what the most effective strategies are to counter their destructive role. The study emphasizes that mercenarism is an international crime under international law, stressing the necessity of strengthening national and international legislation, activating judicial and security cooperation, and combating media disinformation. The summary concludes that mercenaries and non-state actors pose a significant challenge, one that demands a collective response to ensure global security and stability.

المقدمة:

تقوم الجماعات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك المرتزقة والميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية، بدورٍ متزايدٍ في تأجيج الصراعات الإقليمية، لا سيما في المناطق الهشة ذات الحكم الضعيف، وتعتمد هذه الفواعل على التمويل الخارجي أو الموارد المحلية غير المشروعة، وتستغل الفراغ الأمني لتعزيز نفوذها، وذلك يُطيل أمد النزاعات ويفاقم تداعياتها الإنسانية.

غالباً ما تُستخدم هذه الجماعات أدوات بالوكالة من قبل دول أو جهات إقليمية ودولية لتحقيق مصالح غير معلنة، مع تجنب المساءلة المباشرة، كما تسهم طبيعتها غير الخاضعة للقانون الدولي في خلق بيئة من الفوضى، عبر شن هجمات غير تقليدية أو نشر الأسلحة، ما يُعيق جهود السلام؛ وبينما تُظهر هذه الجماعات مرونة في التكيف مع التحالفات المتغيرة، تتعاظم مخاطر تحوُّل الصراعات إلى حروب بالوكالة، تُهدد الاستقرار الإقليمي وتُعمق الانقسامات السياسية والطائفية، يُضاف إلى ذلك دورها في تهريب الموارد وتمويل الأنشطة الإجرامية، الأمر الذي يحوّل الصراعات إلى اقتصاديات حرب مستدامة.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذا البحث في سعيه لفهم الآلية المعقدة التي من خلالها تستطيع جهات فاعلة معينة تحويل نزاعات محلية محدودة إلى أزمات إقليمية شاملة، بالإضافة إلى ذلك،

يهدف البحث إلى تقديم حلول عملية وقابلة للتطبيق من شأنها تعزيز الاستقرار الإقليمي المتزعزع، كما ينطلق هذا البحث من إشكالية محورية تتناول تساؤلات أساسية عدة، على النحو التالي: ما هي المحركات والدوافع الرئيسة التي تدفع المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية إلى القيام بدور مؤثر في تأجيج الصراعات الإقليمية؟ وكيف تتجلى الآثار السلبية لأنشطة هذه الجهات على حالة الاستقرار الإقليمي الهش؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات الأكثر فعالية لمواجهة هذا الدور الهدام والحد من تداعياته؟

أولاً: تحليل مفاهيمي حول المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية:

شهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة أثرت في طبيعة الصراعات وأدواتها، وبرزت في هذا السياق ظاهرة معقدة ومتنامية الأهمية تتمثل في دور المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية، حيث لم تعد الدولة تحتكر أدوات القوة والعنف بشكل كامل، بل أصبحت تشاركها مع أطراف فاعلة تملك قدرات عسكرية وأمنية متزايدة، وتسعى لتحقيق أهدافها الخاصة أو خدمة مصالح جهات أخرى، وخير مثال على ذلك تشبيه المفكر الأمريكي الشهير **جوزيف ناي** للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل والفاعل الوحيد، إذ بدأت تُزاحم من قِبل فاعلين آخرين، كالفاعلين غير الحكوميين، حيث يُشير إلى تعميق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، الذي لا يُختزل التفاعلات السياسية في الدولة، ويأخذ في الاعتبار التأثير الذي بدأ الفاعلون غير الحكوميين يمارسونه.

ويعود هذا التعقيد في النظرة إلى العلاقات الدولية وإلى التغيرات الهيكلية التي أحدثها الفاعلون غير الحكوميين في طبيعة النظام العالمي، التي رافقها انكشاف سيادة الدولة وانهيار وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، ومن ثم بدأت تظهر بيئة مُواتية لنمو نفوذ الفاعلين غير الحكوميين، بالإضافة إلى تغير أشكالهم ومضمون تأثيرهم، حيث كانت معظم آثار الموجة الأولى من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كشركات النفط متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها، ذات طابع فاعل ومساهم في الدولة، أي أن معظم آثار هذه الجهات تجلّت في إضعاف سلطة الدولة على أراضيها وممارستها للمهام الموكلة إليها، بما يُسهم في خلق أنماط مساهمة تُقرّ بشراكتها في ممارسة

تلك المهام[1]. في هذا السياق، بدأ نموذج شركات النفط متعددة الجنسيات الواضح في الدول النفطية، التي كانت تُشارك الحكومة في عائدات النفط، إضافةً إلى ذلك، سمحت الحكومات للمنظمات غير الحكومية الدولية بأداء أدوار إنسانية ومجتمعية، لا سيما في مناطق الصراع، بيد أن تزايد انكشاف الدولة، لا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، متأثرةً بضغوط العولمة وما أنتجته الدول من سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، وتطور وسائل الاتصال والإنترنت، وانتشار منظمات العنف العابرة للحدود في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر، ونمو الحركات الثورية، لا سيما في المنطقة العربية، أسهم كل ذلك في تبلور موجات جديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل القاعدة وجوجل والقنوات الفضائية العابرة للحدود الوطنية وغيرها، ذات سمات وتأثيرات في الدولة أكثر تعقيدًا وانتشارًا، ولعل أبرز هذه السمات هو التحول من المساس بشراكة الدولة ووظائفها إلى ما يمكن تسميته بالاختراق الموازي، أي أن هذه الجهات الفاعلة الجديدة لا تنافس الدولة على وظيفة فحسب، بل تقوم بدور قوة موازية وتفرض قوانينها الخاصة أحيانًا، فعلى سبيل المثال فرضت التنظيمات الجهادية المسلحة التي سيطرت على مناطق انسحبت منها الدولة في الأصل، كما حدث في شمال مالي، قوانينها الخاصة المتعلقة بالشريعة، ما استدعى التدخل العسكري الفرنسي، في هذا الصدد، أصبحت استنساخات القاعدة لاعبًا رئيسًا غير حكومي في العديد من النزاعات المسلحة في نيجيريا والجزائر وغيرهما، حيث تمثلت أهداف هذه التطورات في إسقاط الدولة التي ترى هذه التنظيمات أنها لا تطبق المعايير الإسلامية التي ترفعها، وعلى هذا أصبحت الموجة الجديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية أكثر تعبيرًا عن إفرازات محلية ووطنية، وليس مجرد تشابكات عالمية كما كان الحال في الموجة الأولى من النشاط، ومع ذلك، فقد اعتمدت الألعاب العابرة للحدود الخاصة انتقالًا عابرًا للحدود لتلك الإفرازات المحلية إلى فضاءات عالمية أوسع، ورغم أن مجموعات الألتراس ومجموعات مشجعي كرة القدم تُمثل فئة مجتمعية من الشباب، فإنها تجاوزت الحدود لتُشكل نمطًا من حركات الاحتجاج العالمية، وإذا كان هناك توجه عالمي مُغاير، فهو التعامل مع الموجة الجديدة من الجهات الفاعلة غير الحكومية بمنطق الاحتواء،

(1) خالد علي، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية العابرون للقومية أدوار الفاعلين من غير الدول مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، المجلد 48. ص3.

ومنحها الشرعية نظرًا لضعف الدولة، والاعتراف بدورها في الاستقرار، إن عمق علاقة الألتراس بالسياسة لا يدع مجالاً للشك في كونها أضحت ظاهرة سياسة، بل شكلت عامل تأثير في غاية الأهمية في الساحة السياسية العالمية يوازي عمل الأحزاب التقليدية والتيارات الفكرية، وبمراجعة دورها في ما شهدته المنطقة العربية من أحداث سياسية يؤكد علاقتها المباشرة بالسياسة[1].

ومن زاوية أخرى، يُمكن فهم الاعتراف العالمي المتزايد بشرعية الحركات المسلحة التي تسيطر على بعض المناطق وتجنيد مرتزقة لتنفيذ هذه المهام، حيث يثير هذا الواقع الجديد العديد من التساؤلات المفاهيمية والقانونية والأخلاقية حول طبيعة هذه الكيانات، ودوافعها، وتأثيراتها في الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وما هي أنواع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمتلك قدرات عسكرية أو أمنية؟ وكيف يمكن تحليل دوافعها المتنوعة، سواء أكانت اقتصادية أم أيديولوجية أم سياسية؟ يهدف هذا التحليل المفاهيمي إلى تفكيك هذه المصطلحات الأساسية، وتقديم إطار نظري واضح يسهم في فهم أعمق لطبيعة المرتزقة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، والكشف عن التحديات التي تفرضها على مفاهيم السيادة والدولة والأمن في عالمنا المعاصر، إن الخوض في هذا التحليل ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو ضرورة ملحة لفهم ديناميكيات الصراعات المعاصرة وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها[2].

1-المرتزقة في النزاعات المسلحة: تعريفهم، ودوافعهم، ووضعهم القانوني الدولي:

المرتزقة هم الأفراد أو الجماعات الذين يقاتلون من أجل الحصول على مكاسب مادية خارج إطار الجيوش النظامية (كما هو محدد في البروتوكول الإضافي لعام 1977م لاتفاقيات جنيف) [3].

---

(1) خالد شنوف، مجموعات الألتراس سلوك رياضي أم ظاهرة اجتماعية وسياسية، مجلة المنومة الرياضية، المجلد6، العدد 16، 2019، ص286.

)2(Al-Tamimi, N. M. (2019). Non-State Armed Groups and International Legitimacy: The Case of Hezbollah and ISIS. (PhD Thesis). University of Exeter, UK102 .

(3) قواعد بيانات القانون الإنساني الدولي، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المادة 47 .تحدد هذه المادة وضع المرتزق كمقاتل غير شرعي، متاح على

وعلى هذا الأساس يُمكننا تعريف المرتزق بأنه شخص يُقاتل في نزاع مسلح ليس طرفًا فيه، ويكون دافعه الأساس هو الحصول على مكافأة مالية، أو أي شكل آخر من أشكال التعويض المادي، ويفتقر إلى الولاء الحقيقي لأي من أطراف النزاع أو لأي قضية سياسية أو أيديولوجية [1]. والمرتزق يُقاتل في نزاع مسلح ليس طرفًا فيه، هذا العنصر يميز المرتزق عن الجنود النظاميين الذين ينتمون إلى جيش دولة مشاركة في النزاع، والمرتزق يأتي من خارج أطراف الصراع، و دافعُه الأساس هو الحصول على مكافأة مالية، هذا هو جوهر تعريف المرتزقة، ومن ثمّ فالدافع الرئيس له ليس الدفاع عن الوطن، أو الإيمان بقضية، بل الحصول على المال أو منفعة مادية أخرى، وعلى هذا يفتقر المرتزق إلى الولاء الحقيقي، حيث لا يرتبط المرتزق عاطفياً أو أيديولوجياً بأي من الأطراف المتحاربة، ولاؤه الأساس هو لمن يدفع له، وتاريخيًّا ظاهرة المرتزقة ليست جديدة، فقد وجدت عبر التاريخ في مختلف الحضارات والصراعات، لكن طبيعتها وتأثيرها تطورت مع مرور الزمن[2]. بناءً على ما سبق، يكمن الفيصل الأساس في التمييز بين المرتزقة والمقاتلين الأجانب في الدافع، فالمقاتلون الأجانب قد يشاركون في نزاع مسلح بدافع أيديولوجي، أو عرقي، أو ديني، حتى لو حصلوا على دعم مالي أو لوجستي، بينما يكون الدافع الأساس للمرتزقة هو الكسب المادي، ومن ثم يفتقر إلى أي ولاء حقيقي لأطراف الصراع، هذه الصفة تجعله موضوعًا حساسًا ومعقدًا على الصعيد القانوني والأخلاقي والسياسي، إضافة إلى ذلك فإن استخدام المرتزقة له آثار سلبية عديدة على النزاعات، بما في ذلك زيادة العنف، وتقويض سيادة الدول، وإطالة أمد الصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان. ويُعد تعريف المرتزق في القانون الدولي أمرًا معقدًا ومحل نقاش، ومع ذلك، هناك عناصر أساسية مشتركة في معظم التعريفات، المرتزق هو فرد يُجنّد، أو استخدامه، أو تمويله، أو تدريبه بشكل مباشر أو غير مباشر للمشاركة في

الرابط التالي:- https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-47 تاريخ الدخول 17 /4 / 2025م

(1) المرجع السابق.

(2) سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا بين المهام العسكرية وعمليات التنمية الأمنية. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 10العدد (9) يناير 2021م.

عمل عدائي في صراع مسلح، أو في عمل من أعمال العنف يهدف إلى تقويض النظام الدستوري لدولة ما، أو تقويض سلامتها الإقليمية، ويكون مدفوعًا بشكل أساس بالرغبة في تحقيق مكاسب شخصية أو مادية، ويُمنح وعدًا بمكافأة مادية تفوق بشكل كبير ما يُوعد به أو يُدفع للمقاتلين ذوي الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لتلك الدولة، أو الطرف في النزاع [1]. ولا يكون من رعايا طرف في النزاع، أو من المقيمين في الإقليم الخاضع لسيطرة أحد أطراف النزاع، ولا يكون عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، ولم يُرسل في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع [2]. بناءً على ما سبق، يُعدّ تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم جريمة بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة لعام 1989م. بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في عام 2001م، أصبحت أنشطة المرتزقة تُصنّف جريمة دولية بموجب القانون الدولي العام، هذا يضعها في مصاف الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، التي تستوجب جميعها المسؤولية الجنائية لمرتكبيها. [3] ولذلك فإن جميع أشكال المرتزقة سواء استخدام أو تدريب أو تجنيد تعد أعمالاً غير مشروعة وفقاً للقانون، بغض النظر عن غرضها، وخاصة المواد من 29 إلى 31 من اتفاقية لاهاي لعام 1907م بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية، والمادة 5 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 46 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م لاتفاقية جنيف الثانية [4] . إن التهميش القانوني المتعمد للمرتزقة يؤكد عدم شرعيتهم المتصورة في القانون الدولي، من خلال حرمانهم من الحماية القانونية، يهدف القانون الدولي إلى ردع استخدامهم ومشاركتهم في النزاعات، يعكس هذا

(1) سليمة لدغش، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 285.

(2) الدروع البشرية في القانون الإنساني الدولي مجلة كولومبيا للقانون العابر للحدود الوطنية، المجلد 47، 2009م . تاريخ النشر: 5 مايو/ 2010م، ص48.

(3) صحراء خميلي، المسؤولية الجنائية عن أنشطة المرتزقة بموجب قانون النزاعات المسلحة. مجلة التواصل للاقتصاد والقانون، العدد 51. 2017م.

(4) نمر محمد الشهواني، مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي العام، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 46.

حكماً معيارياً بأن مشاركتهم المدفوعة بالربح تقوض مبادئ سيادة الدولة والقضية العادلة للنزاع المسلح، هذا "التجريم" القانوني يجعل من السهل على الدول محاكمتهم ويقلل من جاذبية الارتزاق، نظرياً على الأقل، كما يسلط الضوء على قلق المجتمع الدولي بشأن طمس الخطوط الفاصلة بين الحرب المشروعة والعنف المخصخص، ومع ذلك، يواجه هذا الموقف القانوني، رغم قوته على الورق، تحديات إنفاذ كبيرة، خاصة عندما تستخدم الدول نفسها المرتزقة بشكل ضمني أو صريح، ما يخلق فجوة بين المعايير القانونية والواقع العملي ، وغالباً ما يكون التمييز بين "المرتزق" و"المقاتل الوطني" مشحوناً سياسياً ويمكن التلاعب به من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، فالتعريف يشدد على "الدافع الأساس للمغنم الشخصي" مقابل القتال من أجل "قضية"[1]، على سبيل المثال، تروج إسرائيل لمقاتليها الأجانب على أنهم "متطوعون" بدوافع دينية، على الرغم من انخفاض نسبة العنصر اليهودي بينهم، كما تحاول وصف المقاتلين الأجانب بأنهم ليسوا مرتزقة بناءً على الإقامة أو الجنسية، هذا يسلط الضوء على توتر جوهري بين التعريفات القانونية والسرديات السياسية، بينما يوفر القانون الدولي معايير واضحة، غالباً ما تستغل الدول الغموض أو تخلق سرديات بديلة مثل "المتطوعين"، "المستشارين"، "الشركات العسكرية الخاصة" التي تعمل تحت أطر قانونية مختلفة، لتجنب وصمة العار والعواقب القانونية المرتبطة بالارتزاق، هذا التلاعب يعقد جهود تطبيق القانون الدولي بشكل متسق ويضمن أن تسمية "المرتزق" تظل أداة في الحرب المعلوماتية.

يُعد المرتزقة أداة فاعلة لزعزعة الاستقرار بسبب طبيعة عملهم ودوافعهم، يُجنّدون خصيصًا للقتال في النزاعات المسلحة ، ما يؤدي إلى تصعيد العنف وإطالة أمد الصراعات، حيث إنهم لا يرتبطون بولاءات وطنية أو حلول سياسية طويلة الأمد[2]، ومن الأهداف الأساسية لأنشطة المرتزقة،

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم متاح على الرابط التالي:- https://www.ohchr.org/ar/instruments تاريخ زيارة الموقع 19 ابريل، 2025م.

(2) محمد أمين الميداني، تعريف المرتزقة في القانون الدولي المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي :- https://acihl.org/articles.htm تاريخ الدخول 17 /4 / 2025م.

كما يُعرّفها القانون الدولي، هي "الإطاحة بحكومة ما، أو تقويض النظام الدستوري لدولة ما بطريقة أخرى، أو تقويض السلامة الإقليمية لدولة ما" هذا الاعتداء المباشر على المبادئ الأساسية للدولة يُعد آلية رئيسة لزعزعة الاستقرار، وغالباً ما تستخدم الدول المرتزقة لشن حروب بالوكالة، ما يسمح لها بفرض نفوذها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية دون التورط العسكري المباشر أو تحمل المسؤولية، هذا الدعم الخارجي يُبقي الصراعات مشتعلة ويمنع التوصل إلى تسويات سياسية حقيقية(1).

ويُعد الدافع المالي للمرتزقة حافزًا مشوّهًا لإطالة أمد النزاع، ما يقوض بشكل مباشر جهود السلام وبناء الدولة، فعلى عكس الجيوش الوطنية أو الجماعات الأيديولوجية التي قد تسعى إلى نصر حاسم أو حل سياسي، يرتبط دخل المرتزقة ارتباطاً مباشراً باستمرار الأعمال العدائية واستمرار النزاع يعني استمرار التوظيف والدفع، وهذا الحافز المالي المتأصل يتعارض بشكل مباشر مع أي جهود نحو السلام أو وقف إطلاق النار أو التسوية السياسية.

يصبح المرتزقة طرفًا له مصلحة راسخة في استمرار الحرب، ما يقوض نشاط المبادرات الدبلوماسية ويعيق إرساء الحكم المستقر والجيوش الوطنية، ويمكن أن يؤدي وجودهم أيضاً إلى استغلال الموارد لتمويل عملياتهم، ما يخلق اقتصادَ نزاعٍ مستداماً؛ نظراً لعملهم خارج التسلسل القيادي العسكري التقليدي، وغالباً ما يفتقرون إلى المساءلة، ويتورط المرتزقة بشكل متكرر في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل وغيرها من المعاملات غير الإنسانية، وتسهم هذه الانتهاكات في معاناة المدنيين، وتزيد في زعزعة استقرار المجتمعات.

2 – الفاعلون غير الدوليين: تحولات القوة وتحديات الاستقرار في النظام الدولي:

يشهد النظام الدولي تحوّلًا ملحوظًا في طبيعة الفاعلين المؤثرين فيه، فبالإضافة إلى الدول برزت مجموعة متنوعة من الفاعلين غير الدوليين الذين يمتلكون قدرة متزايدة على التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية، بما في ذلك الإسهام في زعزعة الاستقرار الإقليمي، وهؤلاء الفاعلون لا يتمتعون بالسيادة التي تتمتع بها الدول، ولكنهم يمتلكون موارد ونفوذًا يمكنهم من تحدي سلطة الدول والتأثير

(1) محسن رمضان جابر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011م –2023م، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20 العدد 1 يونيو 2023م ص20.

في مسار الأحداث، إن الفواعل من غير الدول أو غير الحكومية، هي فواعل لا تمثل الدول أو تلتزم بها، وهي كيانات أو منظمات مؤثرة تشارك في الشؤون الدولية، ولكنها لا تتبع أو تخضع لسيطرة أي حكومة معترف بها، ويقوم هؤلاء الفاعلون بأدوار مؤثرة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، على مستوى العالم، نلاحظ في الجزء الأول من التعريف أنه يجردها من بُعدها السيادي، بينما يمنحها الجزء الثاني درجةً نسبيةً من الاستقلال عن الدول، سواءً من حيث التمويل أو الرقابة والتحكّم، إلا أن الأهم هو أن هذه الجهات الفاعلة غالبًا ما تنخرط وتتفاعل ضمن شبكات عابرة للحدود، ما يُحدث تأثيرًا متفاوت الشدة على العلاقات بين الدول وعلى العمليات السياسية داخل دولة واحدة، أو عدة دول، أو داخل المؤسسات الدولية، سواءً أحدث هذا التأثير بنتيجةً متعمدة أم عرضية، بصفته عرضًا لنشاطٍ تمارسه هذه الجهات[1] ، حيث تُشير الدراسات إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية ومدى نشاطاتها قد ازداد بشكل ملحوظ مؤخرًا، وذلك بفعل العديد من العوامل، أبرزها التقدم التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات والنقل، فضلاً عن النمو الاقتصادي العالمي المتسارع، يرتبط هذا النمو ارتباطاً وثيقاً بتزايد العولمة الاقتصادية العالمية، كما أن التحولات السكانية العالمية، مثل نمو المناطق الحضرية، وظهور الوعي العالمي المشترك تجاه المخاطر والتحديات التي تتطلب جهدًا دوليًا مشتركًا، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاهتمام المتزايد بما يسمّى بقضايا التحول الديمقراطي والسلام العالمي وحقوق الإنسان والبيئة، وتحويلها إلى قضايا سياسية عابرة للحدود الوطنية، تُحفز نشاط هذه المنظمات، ومن المتوقع استمرار نمو المنظمات غير الحكومية، خاصةً مع تزايد تدفق المعلومات وسهولة التواصل بين الأفراد عبر الحدود [2]، ولكن هذا النمو أيضًا مرتبط بالتعقيد المتزايد للمشكلات العالمية التي تتجاوز قدرات المؤسسات الحكومية التقليدية على مواجهتها، حيث تُعد هذه المنظمات

(1) محمد حمشي، عادل زقاغ، حول السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم حقبة انتقالية جديدة؟ مجلة السياسات العربية، العدد 10، يناير 2022م. ص 15.

(2) David Brown et al., “Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations,” in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), Governance in a Globalized World (USA: Brookings Institution Press, 2000), pp. 280–281.

استجابة مباشرة لتلك التحديات الناجمة عن العولمة المتنامية؛ ذلك لأن انتشار المنظمات غير الحكومية يُؤكد فرضية العالمين التي طرحها **(روزناو)**، التي تشير إلى تشتت القوى العالمية بعيدًا عن الدولة، حيث لم تعد القوى مقتصرة على الحكومات والشركات متعددة الجنسيات فحسب، بل انتقلت إلى الأفراد والمنظمات غير الرسمية، بفضل تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، كما امتدت هذه القوى إلى المستويات الدنيا للحكومات المركزية، بما في ذلك المدن، ما يؤكد على تعدد المراكز القيادية في العالم المعاصر، ويمكن ملاحظة دور الفواعل غير الحكومية المؤثرة، على سبيل المثال في زعزعة الاستقرار الإقليمي، مثل الشركات متعددة الجنسية التي تحمل اجندة خفية ، حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على أكثر من تسعة أعشار الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ما يعني قدرة هائلة على ممارسة الضغط والتأثير في السياسة العالمية والاقليمية، كما تسيطر على أكثر من ثلثي التجارة العالمية، مهيمنةً بوضوح على نظام تجاري عالمي لم يعد دوليًا بالضرورة، علاوة على ذلك، تعزز الشركات متعددة الجنسيات الترابط الاقتصادي العابر للحدود الذي يتجاوز التمويل والتجارة العالمية ليشمل مختلف مجالات الإنتاج، بفضل اتساع نطاق عملياتها واتساع مساحاتها، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات التي تحمل أجندة خفية لجهات فاعلة "إمبريالية" بحكم الواقع، وجغرافيًا، أكثر "إمبريالية" من أي إمبراطورية وُجدت في التاريخ، كما وصفها **(روبرت جيلبين)**[1]. ويتجاوز تأثير هذه الشركات البعد الاقتصادي ليصل إلى البعد السياسي، حيث يمكنها تمويل الحملات الانتخابية أو دفع أحزاب أو شخصيات سياسية معينة إلى السلطة مقابل امتثالها لمطالبها، كما ترعى جماعات ضغط تابعة لها تضغط بانتظام على المؤسسات التشريعية والتنفيذية لصالح مصالح سياسية عامة معينة، أو ضد مصالح أخرى، هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى أشكال مختلفة من القنوات غير القانونية، كالرشوة والفساد السياسي والإداري، وبينما تمارس الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد سلطة موازية لسلطة الحكومات، كما لاحظتُ **(سوزان سترينج)** فإن النفوذ السياسي الناتج عن هذه السلطة

(1) روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004م، ص 288.

لم يقتصر فقط على الدول الضعيفة، بل شمل أيضًا الدول القوية، وإن كان بدرجات متفاوتة [1] إضافة إلى ذلك، تسهم التنظيمات أو الشبكات غير القانونية في إضعاف الاستقرار الإقليمي أو زيادة حدة النزاعات، حيث تشمل هذه الشبكات الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أشكالها، وتمثل هذه الشبكات أكثر من مجرد جهات فاعلة فردية، وذلك بفضل تزايد اعتمادها المتبادل، فأنشطة وموارد هذه الجماعات العابرة للحدود الوطنية مترابطة ومتداخلة، سواء كانت تعمل في مجالات الجريمة أو الإرهاب أو الاتجار بالبشر أو المخدرات أو الأسلحة، وكما أشارت **(آنيت لومان)***[2]، فإن الخطوط الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب تتلاشى بشكل متزايد، حيث تكتسب هذه الشبكات المزيد من المساحة والقوة بسبب تزايد انعدام الحوكمة في مناطق شاسعة من العالم، وتتزايد قدرتها على عبور الحدود والعمل خارجها، في الاتجاه المعاكس، حيث تصبح الدول غير قادرة وبشكل متزايد على رصد ومراقبة التدفقات المختلفة داخل الحدود التي تفصل بينها وعبرها، خاصة في المناطق الهشة.

إن تزايد حجم التهديدات والتحديات التي تشكلها المنظمات والشبكات الإرهابية ليس العامل الوحيد لعدم الاستقرار في السياسة ما بعد الدولية، فالعلاقة بين المتغيرين معقدة للغاية ولا تظهر في اتجاه واحد، ولا يؤدي الإرهاب العابر للحدود الوطنية إلى تفاقم عدم الاستقرار فحسب، بل يُعدّ هذا التفاقم بدوره عاملاً في ظهور منظمات إرهابية جديدة أو تمدد المنظمات القائمة، حيث تتصرف هذه المنظمات الفاعلة غير القانونية بصفتها شبكات معقدة؛ فهي في نهاية المطاف ليست جهات مستقلة،

(1) Sean McFate, “Permanent Disorder: The Return of Private Armies and the Rise of the New Middle Ages,” PhD thesis, London School of Economics and Political Science, 2011, p. 139.

* **آنيت لومان**، هي عالمة متخصصة في الجماعات الإرهابية، عالمة سياسية ألمانية بارزة. تشتهر بأبحاثها المعمقة وتحليلاتها الثاقبة حول: الإرهاب الدولي، والحركات المتطرفة، والجهادية، والتطرف العنيف، تشغل الدكتورة لومان حاليًا منصب باحثًا في معهد العلوم السياسية بجامعة هامبورغ. وقد نشرت العديد من الكتب والمقالات الأكاديمية المؤثرة في هذا المجال، وتُجرى معها مقابلات متكررة كخبيرة إعلامية لتحليل الأحداث المتعلقة بالإرهاب والتطرف.

وهذا يتطلب الانتباه ليس فقط إلى بُعدها العابر للحدود الوطنية، بل أيضًا إلى تعقيدها المتأصل[1]. فهي هجينة ومعقدة، وقادرة على التعقيد، إذ تمتلك القدرة على الظهور والتكيف والاستفادة بنفس الفرص والمرافق والقدرات التي تستخدمها المنظمات والمؤسسات الفاعلة الشرعية، مع استغلالها في الوقت نفسه تلك التي لا تغطيها آليات الرقابة والحوكمة المحلية والعالمية، كما تبرز خصائصها المستحدثة في قدرة هذه المنظمات على دمج الأنشطة المشروعة بالأنشطة غير المشروعة في شركات ومشروعات قانونية للتمويه عن وجودها وإضفاء صفة المشروعية على رأس مالها، فضلًا عن قدرتها على عبور الحدود، فهي لا تعمل في دولة واحدة بل تنتقل بين الدول، وكذلك تحالفها فيما بينها على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال، تحالفت الكارتلات الكولومبية مع المافيا الإيطالية، هذا التعاون ساعد تجار المخدرات في كولومبيا على اقتحام سوق المواد الممنوعة في نيويورك، وذلك مقابل تسهيلات للمافيا الإيطالية لدخول هذه المواد إلى أوروبا [2] من ناحية أخرى، من الضروري تأكيد الارتباط الثابت بين الاضطرابات المتزايدة في سياسات ما بعد الدولية، والتعقيد المتزايد الذي يميز المنظمات الفاعلة في الشبكات غير الشرعية، ويمكن النظر في أنماط الهجرة المتزايدة، والتطور النوعي المستمر لتقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وتزايد قدرة الأفراد والجماعات على الوصول إليها واستخدامها لتعزيز قدرتهم على التنظيم والتأثير، كذلك تُعد المنظمات غير الحكومية التي من المفترض أن تعمل في مجال الإغاثة التي تمثل مكونًا أساسيًا في الاستجابة للأزمات الإنسانية وتقديم المساعدة للمحتاجين حول العالم، ولكن مع ذلك، يثير تنامي الشكوك حول بعض هذه المنظمات تساؤلات مقلقة بشأن دوافعها الحقيقية وأهدافها الخفية، فبدلًا من أن تكون أدوات للخير والتخفيف من المعاناة، يُنظر إلى بعض منها على أنها واجهات مُستغلة لتمويل جماعات مسلحة، ونشر أفكار متطرفة، وتأجيج الصراعات الداخلية، خاصة في الدول الهشة التي تعاني ضعفًا في المؤسسات

(1) Annette Lohmann, Who Owns the Desert? (Abuja, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 5.

(2) عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 2، 2015، ص193.

واضطرابًا في الأوضاع الأمنية، حيث إن هذه المنظمات تتخذ من العمل الإنساني غطاءً لأنشطتها المشبوهة، مستغلةً حالة الضعف والفوضى في الدول الهشة لترسيخ وجودها ونفوذها، والعمل على خلق بؤر توتر ومشاكل تحت ستار تقديم المساعدات الإغاثية، إن هذا الاستغلال يمثل تحدّيًا خطيرًا ليس فقط للدول المتضررة، بل أيضًا لمفهوم العمل الإنساني وقيم النزاهة والحيادية التي يجب أن تستند إليها منظمات الإغاثة، من هنا تبرز الحاجة إلى فحص دقيق لعمل هذه المنظمات في الدول الهشة، والكشف عن أية أجندات خفية قد تقف وراء أنشطتها، وتقييم تأثيرها الحقيقي في استقرار هذه الدول وسلامة مجتمعاتها، إن فهم هذه الديناميكيات المعقدة أمر ضروري لحماية العمل الإنساني وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها الحقيقيين، والحفاظ على الأمن والسلم في الدول الهشة، في ضل عالم يموج بالتحولات والصراعات المعقدة، فبرزت كذلك الشركات الأمنية الخاصة لاعبًا فاعلًا ذا تأثير متزايد في الساحة الدولية، حيث لم تعد هذه الكيانات مجرد أدوات مساعدة للدول، بل تحولت في بعض الأحيان إلى قوى مستقلة قادرة على التأثير في مسارات الأحداث، خاصة في مناطق تشهد هشاشة أمنية وصراعات إقليمية[1] واختلفت الآراء حول ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكيفية تعريفها، فهناك العديد من التعريفات والمصطلحات والأسماء التي تُطلق على هذه الشركات، فهي كانت تُسمى شركات لتجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات المرتزقة، هذا المصطلح على الشركات التي تقدم الخدمات العسكرية والأمنية. وقد أُطلق عليها شركات عسكرية خاصة، وشركات أمن خاصة، وشركات حماية أمنية، وقد عرَّفها تقرير موجز صادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، صدر في مارس 2006م، بأنها شركات أمنية خاصة، وهي شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والصراعات، بما في ذلك العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخبارية.

ويمكن وصف الشركات الأمنية الخاصة بأنها، شركات دولية ذات منشأ قانوني، وتقدم خدمات تنطوي على ممارسة القوة بطريقة منهجية وبوسائل عسكرية أو شبه عسكرية حسب طبيعتها،

(1) عبد الشافي عبد الدايم خليفة، شركات الأمن الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، العدد 72، 2016، ص486.

ولها عملاء يطلبون خدماتها[1]، وقد تميزت هذه الشركات بالخصائص التالية: الهيكل التنظيمي حيث إن الشركة العسكرية الخاصة هي شركة تجارية مسجلة، كذلك الدافع حيث تقدم شركات الأمن العسكري الخاصة خدماتها في المقام الأول بهدف الربح ولا تسعى إلى تنفيذ أجندة سياسية، على الأقل في عملها المعلن، وراء هذا التقرير هو ضرورة التمييز بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العسكري، وشركات الأمن الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع الأمني، وتلك المتخصصة في الحراسة الأمنية، سواءً للأفراد أو المؤسسات، إلا أنه من الصعب التمييز بين الأدوار التي تقوم بها هذه الشركات، فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني، بل تقدم هذه الشركات خدمات في المجالين العسكري والأمني معًا[2].

ويثير الانتشار المتزايد لهذه الشركات وتوسع نطاق عملياتها تساؤلات جوهرية حول دورها في تعزيز أو تقويض الاستقرار الإقليمي، فبينما يُنظر إليها أحيانًا بصفتها حلولًا عملية لتحديات أمنية محددة، تتصاعد المخاوف بشأن افتقارها للرقابة الفعالة، وإمكانية تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان، وتأثيرها المحتمل في توازنات القوى الإقليمية، من بين هذه الشركات، اكتسبت كل من مجموعة فاغنر وبلاك ووتر (التي عُرفت لاحقًا بأسماء أخرى) شهرة واسعة، غالبًا ما ارتبطت بتأجيج الصراعات الإقليمية وزعزعة الاستقرار، تميزت فاغنر، المرتبطة بشكل وثيق بمصالح الكرملين، بتدخلاتها العسكرية في مناطق مثل أوكرانيا وسوريا وإفريقيا، حيث اتُهمت بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على تحقيق أهداف جيوسياسية روسية، من جهة أخرى، تركت بلاك ووتر بصمات مثيرة للجدل في مناطق الصراع مثل العراق وأفغانستان، حيث واجهت اتهامات بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين وتجاوزات قانونية، ما أثار تساؤلات حول مساءلة الشركات الأمنية الخاصة ودورها في مناطق النزاع.

---

(1) محمد بركات صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص9..

(2) عبد الشافي خليفة، شركات الأمن الخاصة في ضل القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 498.

ثانياً: تحليل مستويات تأثير الفواعل غير الرسمية في الدول:

بداية، يشير مصطلح الفواعل غير الرسمية ،أو غير الحكومية إلى أنها تشمل كل الفاعلين على المستوى الدولي، بحيث لا ينتمون إلى أي هيكل حكومي، وبذلك فإنه قد يضم المنظمات الدولية غير الحكومية والإعلام الدولي والمجموعات الإرهابية[1]، ويتجلّى تأثير الجهات الفاعلة غير الرسمية في تزايد حجمها وتنوع أنشطتها والقضايا التي تتناولها، كثيرًا ما جسّدت الشركات متعددة الجنسيات مصالح الدول الرأسمالية الأم التي تنتمي إليها، ما سمح لها بالتأثير في الدول المضيفة وتحقيق أرباح طائلة، بلغ معدل نموها الثانوي 10%، وقُدِّر عدد فروعها بنحو 74%، وهذا يفوق مؤشرات نمو الدول النامية، ما يُشكِّل خطرًا عليها، إذ قُدِّر حجم التبادل التجاري الخارجي بنحو 700 مليار دولار عام 2010م، بينما قُدِّر حجم التجارة بين الدول النامية بنحو 15% من إنتاجها، ونتيجةً لهذا الاحتكار، فإنها تحتكر جميع المجالات الصناعية والتجارية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الشركات البترولية الكبرى ذات العدد القليل والمحدود، واستحواذها على مجموعة من أنشطة بترولية واقتصادية، ومن هذه الشركات شركة **شل**، والعديد من الشركات الإنجليزية، والأمريكية [2]، فبالإضافة إلى سيطرتها على هذه الأنشطة الاقتصادية على حساب الاقتصادات المحلية، تعتمد هذه الشركات على الحيل غير المشروعة للحصول على المشاريع والحفاظ على الاستثمارات عبر الرشوة على نطاق غير مسبوق في إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط لخدمتهم، كغض النظر عن المخالفات القانونية، أو دفع أسعارٍ أعلى وشراء سلعٍ أقل جودة، وقد نجحت هذه الشركات في شراء الوزراء والعسكريين، كما حدث مع شركة الفواكه الأمريكية، حيث سيطرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض مجالات نشاطها في دول أمريكا اللاتينية، إلى درجة أنها أصبحت قادرة على تغيير قوانين هذه الدول بما يخدم مصالحها، التي امتدت شبكة رشواها إلى العديد من الدول النفطية النامية [3]. وعلى صعيد عصابات

(1) محمد صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص7.

(2) فتحيه بيلاوي، حقوق الإنسان والصحة في سلسلة منشورات حقوق الإنسان، العدد رقم 5 سبتمبر 2010م، ص 19.

(3) سعد الدينار، الشركات المتعددة الجنسية، مجله السياسة الدولية، العدد 320 ،2011م ص 5.

الجرائم المنظمة حيث يتمثل أثرها في أنها غالبًا ما تتخذ شكلًا خارجيًا من الأعمال المشروعة، ما أدى إلى فقدان خطرها على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، خاصة بعد أن تحولت عصابات الجريمة المنظمة إلى شركات متعددة الجنسيات ومؤسسات اقتصادية قادرة على التسلل إلى المؤسسات المالية والتجارية والعالمية.

وتلجأ هذه العصابات إلى ابتزاز موظفي إنفاذ القانون بإغراءات مالية متنوعة لضمان تعاونهم، واستقطاب رجال الشرطة والمدعين العامين والقضاء عبر الرشاوى، كما تُشكل الشركات الأمنية الخاصة، بوصفها فاعلاً غير حكومي، قوة متزايدة الأهمية في المشهد الأمني الإقليمي، فإن دورها يثير أيضًا حجمًا كبيرًا من المخاوف الجدية بشأن تأثيرها في الاستقرار الإقليمي، فمن خلال قدرتها على نشر القوة واستخدامها، وأحيانًا خارج إطار المساءلة القانونية للدول، يمكن لهذه الشركات أن تُفاقم النزاعات القائمة، وتُضعف سلطة الحكومات، وتُعيق جهود بناء السلام.

إن الطبيعة التجارية لهذه الشركات، وحافزها لتحقيق الأرباح، قد تدفعها إلى تبني مواقف تُطيل أمد الصراعات بدلًا من إنهائها، أو إلى التحالف مع أطراف مُزعزعة للاستقرار لتحقيق مصالحها، كما أن الافتقار إلى الشفافية والرقابة الفعالة على أنشطتها يجعل من الصعب تقييم تأثيرها الحقيقي في الأمن الإقليمي ومحاسبتها على أية تجاوزات أو انتهاكات محتملة، ومن أمثلة هذه الشركات الأمنية شركة فاغنر التي تمتد أنشطة العسكرية عبر قارات متعددة، وتبرز القارة الأفريقية ساحة هامة لتوسع نفوذها، وتتنوع مهام فاغنر في إفريقيا، حيث تسعى بشكل واضح لخدمة المصالح الروسية الاقتصادية والأمنية، وتكشف تقارير غربية عن ارتباط وثيق بين تمركز فاغنر في مناطق إفريقية محددة وحصول شركات روسية على استثمارات كبيرة في قطاعات الطاقة والتعدين بتلك المناطق ذاتها، بالإضافة إلى ذلك، تُظهر أنشطة فاغنر طموحًا للهيمنة على مناجم الذهب والماس والموارد الطبيعية الأخرى، حيث تُشير التقارير إلى سعيها للسيطرة على مجمل الموارد الطبيعية في

الدول التي تنشط بها، بما في ذلك موردي الذهب والنفط[1]، وأضحت فاغنر منفذة لاستراتيجية الأمن القومي الروسي، التي شارك في صياغتها عام 2007م الجنرال مخموت أخمدوفيتش غاريف، التي جاء فيها ، الأمن في روسيا، يعني أولًا وقبل كل شيء أمن الطاقة وأسواقها المستهدَفة [2].

في جمهورية إفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، كُشف عن سيطرة فاغنر على حوالي 187 ألف هكتار من الغابات بعد منحها حقوق قطع الأشجار من قبل حكومة "بانغي"، كما قامت الحكومة نفسها بسحب امتياز تعدين منجم نداسيما من شركة كندية ومنحته لشركة مدغشقرية متحالفة مع فاغنر، وفي سياق مماثل، كشف تقرير لـ "تقرير إفريقيا" عن قيام فاغنر بنقل مواد خام من بانغي إلى ميناء دوالا في الكاميرون أسبوعيًا لشحنها إلى موسكو، يتزامن هذا النشاط مع تزايد اهتمام روسيا بتعزيز نفوذها في إفريقيا، وهو ما تجلى في إبرام موسكو لتسع عشرة اتفاقية تعاون عسكري مع دول إفريقية بين عامي 2014م و2019م، بالإضافة إلى وجودهم في السودان ومالي وتشير تقارير بأن روسيا تستخدم متعاقدين عسكريين خاصين في ما لا يقل عن ست عشرة دولة إفريقية لإخفاء دورها المباشر، وتشير تقارير مسؤولين أمريكيين إلى وجود حوالي 400 مرتزق روسي في جمهورية إفريقيا الوسطى، كما يتواجد 175 مدربًا روسيًا نظاميًا يعملون على تدريب قوات الجيش والشرطة، وذلك بعد موافقة الأمم المتحدة على مهمة التدريب العسكرية الروسية واستثنائها من حظر الأسلحة المفروض على البلاد منذ عام 2013م. علاوة على ذلك، رُصد انتشار قوات تابعة لفاغنر في موزمبيق في سبتمبر 2019م لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة كابو ديلجادو، لكنهم انسحبوا لاحقًا بسبب صعوبات التنسيق الميداني مع الجيش الموزمبيقي وتعرضهم لهجومين أسفرا عن خسائر بشرية، كما تأسست شركة روسية بالشراكة مع شركة أسوار التابعة للاستخبارات السودانية تحت اسم "لوبايي للاستثمار" للقيام بأعمال التعدين في أفريقيا الوسطى، وفي مالي، وصل عناصر مجموعة فاغنر في

---

(1) Amy Mackinnon, Russia's Shadowy Mercenaries Offer Humanitarian Aid to Clean Image, foreign policy, 22 July 2020.

(2) أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يناير 2024، ص5.

عام 2021م، حيث تشير بعض المصادر إلى انتشار ما لا يقل عن ألف مرتزق في البلاد، ومقابل هذا الانتشار، تحصل المجموعة على حوالي 10.8 مليون دولار أمريكي شهريًا، كان الهدف المعلن لوجود فاغنر هو تدريب الجيش المالي وتوفير الحماية للمسؤولين الحكوميين[1].

في 15 أغسطس 2022م، انسحبت القوات الفرنسية من مالي في أعقاب عملية برخان، وذلك بعد تسع سنوات من تواجدها بسبب تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين فرنسا والمجلس العسكري الجديد في مالي، في المقابل كانت روسيا حاضرة بالفعل في مالي من خلال ألف من مرتزقة فاغنر. تولت فاغنر مهمة تدريب القوات المسلحة المالية ودعم جهودها العسكرية، بالإضافة إلى ضمان حماية السلطات الحاكمة، وقد حصلت روسيا مقابل هذا الدور على تعويضات مالية وامتيازات في قطاع التعدين، ويؤكد وجود مجموعة فاغنر في إفريقيا التأثير المتزايد للجهات غير الحكومية في تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في القارة، وقد تؤدي عملياتها خارج الدبلوماسية التقليدية إلى تعقيد جهود السلام والاستقرار وتقويض الحكومات وإعاقة التعاون الدولي[2].

كما تُعد شركة "بلاك ووتر" الأمريكية واحدة من أبرز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، لكنها واجهت انتقادات حادة، خاصة بعد اتهامات بتورطها في عمليات قتالية غير قانونية في العراق، حيث حصلت على حصانة تحميها من الملاحقة القضائية، واتُهمت الشركة بتوفير خدمات تدريب وعمليات خاصة لحكومات وأفراد، وحصل موظفوها على أجور مرتفعة، كما زادت الاتهامات خطورة حين صرح مسؤول أمني باكستاني سابق تورطها في اغتيال رئيسي وزراء لبنان وباكستان السابقين، رفيق الحريري وبينظير بوتو، بدعم من المخابرات الأمريكية، توسع نشاط "بلاك ووتر" ليشمل حماية الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق بعد عام 2003م، وحماية قوافل الإمدادات والمؤسسات الحكومية الحساسة، ومع ذلك، اتُهمت باستخدام القوة المفرطة، خاصة في حادثة عام 2007 التي أسفرت عن

(1) بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2023م، ص11.

(2) الروسي في العمق الإفريقي، 4 يونيو 2023م، مركز المسبار للدراسات والبحوث، https://www.almesbar.net تاريخ زيارة الموقع 19 ابريل، 2025م.

مقتل 17 مدنياً عراقياً، حيث تجاوزت مهام الشركة الحماية إلى عمليات عسكرية في العراق وأفغانستان واليمن وسوريا، حيث شاركت في حروب العصابات ومكافحة الإرهاب، تمتلك "بلاك ووتر" قاعدة بيانات واسعة من الجنود السابقين وتجهيزات عسكرية متطورة، توسع دور "بلاك ووتر" بعد غزو العراق، حيث حصلت على عقود ضخمة لحماية الدبلوماسيين والمرافق الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، قامت بمهام أخرى مثل تمشيط الأحياء السكنية، والاستطلاع، وتدريب القوات العراقية، وتهريب الأسلحة، واتُهمت الشركة أيضًا بتورط موظفيها في عمليات تعذيب وحشي في سجن أبو غريب، ومن زاوية أخرى يتحدى الفاعلون المسلحون من غير الدول بشكل مباشر السمة الأساسية للدولة احتكارها للاستخدام المشروع للقوة، يؤدي وجودهم المسلح المستقل إلى إنشاء هياكل سلطة موازية، ما يؤدي إلى مشهد أمني مجزأ وتقويض السلطة الوطنية، يمكنهم التأثير بشكل كبير في سياسات الدولة، داخلياً ودولياً، في بعض الحالات، يتبنون مشاريع تهدف إلى تفكيك الدولة القائمة لإنشاء دولة جديدة، [1] كما يمكنهم التسلل إلى الأجهزة الأمنية الرسمية للدولة أو استقطابهم من قبل الفصائل السياسية، ما يطمس الخطوط الفاصلة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين[2].

غالباً ما تنخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة في أنشطة الجريمة المنظمة أو تستفيد منها بصفتها مصدر رئيس للتمويل، يشمل ذلك تهريب الأسلحة، حيث يؤدي انتشار الأسلحة من مناطق النزاع إلى الدول المجاورة، غالباً بتسهيل من المرتزقة والفاعلين المحليين المطلعين على تضاريس المنطقة، إلى تغذية الأنشطة الإرهابية وزعزعة الاستقرار الإقليمي، كما أن الفوضى في الدول الضعيفة تخلق أرضاً خصبة للاتجار بالبشر، ما يولد إيرادات غير مشروعة كبيرة لهذه المجموعات، ويُعد الاستغلال غير المشروع وتهريب الموارد الطبيعية (مثل النفط والذهب والمعادن والخشب) مصادر تمويل رئيسة للجماعات المسلحة، ما يؤجج الصراعات ويقوض سيادة القانون، ويُعد تهريب

(1) ياسين الهادي الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية، مجله كليه القانون والعلوم السياسية، السنة السادسة العدد 26، 2024م، ص283.

(2) وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد اثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا من 2011 2020 مجله دراسات الإنسان والمجتمع العدد 2021/15م، ص 30.

الوقود وحده سبباً في خسائر بمليارات الدولارات للدول، ويُشكل تهريب المخدرات أيضاً مصدراً مهماً للدخل، على الرغم من أنه غالباً ما يخضع لضوابط أكثر صرامة [1].

إن العلاقة التكافلية بين الفاعلين غير الحكوميين المسلحين والجريمة المنظمة تُحوّل النزاعات إلى "اقتصادات حرب" ذاتية الاستدامة تُحفز بشكل مباشر استمرار عدم الاستقرار، فعندما تستمد الجماعات المسلحة إيرادات كبيرة ومستقلة من الأنشطة غير المشروعة، يصبح بقاؤها وازدهارها مرتبطين ارتباطاً مباشراً بغياب سيطرة الدولة واستمرار الفوضى، إن العودة إلى الاستقرار وسيادة القانون ستُفكك قاعدتهم الاقتصادية، لذلك، تقاوم هذه الجماعات نشاط جهود السلام وبناء الدولة، وتُصبح "مُفسدة" لأية عملية سياسية، يتحول "اقتصاد الحرب" إلى حافز قوي لعدم السلام، ما يخلق حلقة مفرغة، حيث تُغذي حالة عدم الاستقرار التجارة غير المشروعة، التي تُغذي بدورها المزيد من عدم الاستقرار، تنشر الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة، وخاصة تلك ذات الدوافع الأيديولوجية أو الدينية، الأيديولوجيات المتطرفة وتشارك في الأعمال الإرهابية، تُسهل شبكاتهم العالمية التواصل والتجنيد والتمويل للأجندات المتطرفة، يمكنهم أيضاً استخدام مجموعات إرهابية أصغر بصفتهم وكلاء، من خلال إشعال الصراعات الطائفية أو الدينية أو العرقية، تُضعف الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة الأمن القومي وتُسهل التدخل الخارجي، غالباً ما يؤدي وجودهم إلى حروب أهلية مطولة ومآزق سياسية[2].

إن قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة على التسلل إلى مؤسسات الدولة والاندماج فيها، بدلاً من مجرد معارضتها، تُنشئ بيئة أمنية "هجينة" تُعقّد الحوكمة وتُديم التجزئة، يتجاوز هذا مجرد المعارضة؛ إنه يمثل مشكلة نظامية حيث يُمنح الأفراد الذين يجب أن يُحاسبوا مناصب سلطة

(1) صباح عبد الصبور تأثيرات "اقتصاديات الحرب" على مستقبل الدولة الليبية المستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة مايو، 2018 متاح على الرابط التالي :- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3967/ تاريخ الدخول 15 /5/2025م.

(2) هشام الحلبى، الفاعلون المسلّحون من غير الدول والمجتمعات الافتراضية.. تحوّلات مهمة في مجال الإرهاب، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية متاع على الرابط التالي :- https://ecss.com.eg/6137/ تاريخ زيارة الموقع 19 أبريل، 2025م.

داخل الدولة، تضمن آلية "الباب الدوار" هذه عدم إمكانية اتخاذ أي إجراء قانوني محلّي ضدهم، حيث يتحكمون في مقاليد السلطة (القوات الأمنية، القضاء، المؤسسات المالية)، وهذا يخلق هيكلاً حافزياً مشوهاً حيث يمكن أن يؤدي الانخراط في الأنشطة غير المشروعة والعنف إلى مكافآت سياسية واقتصادية، بدلاً من العقاب، تُقوّض هذه الحصانة المؤسسية بشكل أساس سيادة القانون وأي آفاق لسلام حقيقي وبناء الدولة.

ثالثاً: التصدي للمنظمات غير الحكومية المؤججة للصراع الإقليمي.

يشكل تنامي دور الفواعل غير الحكومية، المسلحة وغير المسلحة، تحديًا معقدًا للاستقرار الإقليمي، حيث تملك القدرة على تأجيج الصراعات وتطويل أمدها، تتطلب مواجهة هذا التهديد استراتيجيات متعددة الأوجه ومتكاملة وعلى جميع الأصعدة، فأمنيًا، يستلزم الأمر تعزيز قدرات الدول الوطنية في حفظ الأمن وفرض القانون على كامل أراضيها، وتقوية المؤسسات العسكرية والأمنية لتكون قادرة على مواجهة تهديدات هذه الفواعل، كما أن التعاون الأمني الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخباراتية أمران ضروريان لمراقبة تحركات هذه الجماعات وتقويض قدراتها، مع تعزيز أجهزة الأمن والاستخبارات من خلال تزويد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بالموارد والتدريب اللازمين لرصد وتحليل أنشطة هذه الكيانات، وتحديد التهديدات المحتملة، مع التركيز على تطوير الخبرات المتخصصة من خلال بناء خبرات متخصصة داخل المؤسسات الحكومية للتعامل مع التحديات التي تفرضها هذه الأنواع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك تحليل المعلومات، ومكافحة التضليل، والأمن السيبراني وتعزيز التعاون بين الأجهزة وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية (الأمن، الاستخبارات، الخارجية، الاقتصاد، إلخ) لضمان استجابة موحدة وفعالة، وعلى سبيل المثال (كما هو الحال في إفريقيا) ونتيجة لانتشار وتوسع شركة فاغنر، ونظراً للدور الذي تمارسه في الخفاء، فإن الأهمية بمكان للدول الإفريقية والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتقوية الأجهزة الأمنية وتعزيز المساءلة ودعم التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التي تطرحها التنظيميات الفاعلة غير الحكومية، نظراً لأن المشهد الأفريقي معقد وهش، مع وجود العديد من الصراعات وحركات التمرد والتوترات

الإقليمية، وإن تدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات الأمنية الخاصة يضيف مزيداً من التعقيد إلى وضع مقعد بالأساس[1].

كذلك يجب التركيز على المواجهة القانونية والقضائية من خلال تفعيل القوانين لمقاضاة ومعاقبة أي من هذه الكيانات التي تثبت تورطها في أنشطة غير قانونية أو تهدد الأمن الوطني، وتطوير آليات قانونية جديدة إذا لزم الأمر، وذلك من خلال تطوير آليات قانونية جديدة تجرم بشكل واضح الأنشطة التي تقوم بها هذه الكيانات لتقويض الدولة أو التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة إلى التعاون القضائي الدولي من خلال السعي إلى التعاون القضائي مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات وملاحقة الأفراد والكيانات المتورطة في أنشطة عابرة للحدود، وتعزيز الوعي العام، ومكافحة التضليل، وحملات توعية وطنية، وإطلاق حملات توعية عامة لتسليط الضوء على المخاطر المحتملة التي تشكلها بعض المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والشركات الأجنبية، وتعزيز الوعي الوطني، ومكافحة المعلومات المضللة من خلال تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة المعلومات المضللة، والدعاية التي قد تنشرها هذه الكيانات للتأثير في الرأي العام أو زعزعة الاستقرار؛ كذلك يقتضي الأمر دعم الإعلام الوطني، وذلك من خلال دعم وسائل الإعلام الوطنية لتقديم رؤية وطنية قوية وموثوقة، ومواجهة أية محاولات للتأثير الخارجي، وبناء الشراكات والتعاون الدولي خاصة مع الدول الصديقة، أي تعزيز التعاون مع الدول التي تواجه تحديات مماثلة لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات في التعامل مع هذه الكيانات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وشفافة وسيادة القانون لتقليل الثغرات التي يمكن أن تستغلها هذه الكيانا،. وتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي قد تجعل بعض المجتمعات عرضة للتأثير الخارجي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، وتعزيز المشاركة المجتمعية، أي إشراك المجتمع المدني الوطني في جهود التنمية، وتعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة والمجتمع.

(1) بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، مرجع سابق، ص11– 12.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا استنتاج أن المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين يمثلون تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار الإقليمي، حيث أسهمت هذه العناصر في زيادة عدم الاستقرار من خلال تدخلاتها في النزاعات الإقليمية والدولية، ما أنتج بؤرًا وصراعات في العديد من المناطق في العالم، وإن ظهور الشركات الأمنية الخاصة إضافة إلى المرتزقة قد زاد في تعقيد الوضع، حيث تعمل هذه الشركات غالبًا بالنيابة عن الدول الكبرى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، ما يزيد فرص الصراع ويعزز الفوضى، وتبين التجارب التاريخية أن الأنشطة التي تنفذها هذه الفواعل غير الحكومية قد تؤدي إلى تقويض السيادة الوطنية وتعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ما يستدعي ضرورة مراقبة نشاطها بشكل دقيق. ويتطلب الأمر من الدول والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات فعالة للحد من تأثير هذه العناصر، وذلك عبر تعزيز التشريعات الوطنية والدولية المناسبة التي تنظم عمل هذه الشركات وتحدد مسؤولياتها، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإعلامية لنشر الوعي حول المخاطر المرتبطة بنشاطها، وكما أن التعاون بين الدول، وتبادل المعلومات، وبناء آليات رصد فعّالة، يجب أن يكون جزءًا من الاستجابة الجماعية لمواجهة تهديدات المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة، بغرض حماية الدول من المخاطر المحتملة وتحقيق الأمن والاستقرار في دول العالم، فالأمن الإقليمي يتطلب تضافر الجهود والتضامن بين جميع الأطراف لضمان بيئة سلمية ومزدهرة للجميع.

النتائج:

في ختام الدراسة، فإن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، تتمحور في النقاط التالية:

1. الفواعل غير الحكومية هي فواعل لا تمثل الدول أو تلتزم بها، وهي كيانات أو منظمات مؤثرة تشارك في الشؤون الدولية، ولكنها لا تتبع أو تخضع لسيطرة أية حكومة معترف بها، ويلعب هؤلاء الفاعلون أدوارًا مؤثرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، من خلال قيامها بحروب بالوكالة، تُهدد الاستقرار الإقليمي، وتُعمق الانقسامات السياسية والطائفية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المرتزقة بما فيهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة،

والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أشكالها، والشركات البترولية الكبرى ذات العدد القليل والمحدود، ورأس المال الضخم.

2. قامت المنظمات من المرتزقة والفاعلين غير الحكوميين بما فيهم الشركات الخاصة الأمنية والعسكرية والجماعات الإرهابية بدور مهما وخطير في خلق واستمرار حالة عدم الاستقرار في العديد من المناطق في العالم، وأوضح مثال على ذلك ما يحدث في إفريقيا من نشاط لمجموعات أمنية مثل شركة فاغنر، وكذلك بالنظر للدور الذي تقوم به الجماعات الإرهابية من نشاط في مناطق عدة من القارة.
3. يتطلب التصدي للمنظمات غير الحكومية المؤججة للصراع الإقليمي تبني استراتيجيات متعددة الأوجه ومتكاملة، وأولها على الصعيد الأمني من خلال تعزيز قدرات الدول الوطنية في حفظ الأمن وفرض القانون على كامل أراضيها، وتقوية المؤسسات العسكرية والأمنية، ومكافحة التضليل، والأمن السيبراني، وتعزيز التعاون بين الأجهزة وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية، وتفعيل القوانين لمقاضاة ومعاقبة أي من هذه الكيانات التي تثبت تورطها في أنشطة غير قانونية أو تهدد الأمن الوطني، ودعم وسائل الإعلام الوطنية لتقديم رواية وطنية قوية وموثوقة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية تكون قوية وشفافة.

التوصيات والمقترحات:

يتطلب تحقيق السلام والاستقرار المستدام، ومعالجة التهديدات التي يفرضها المرتزقة والفاعلون غير الحكوميين المسلحون، نهجاً شاملاً ومتعدد الأوجه، يهدف هذا البحث إلى تقديم توصيات ومقترحات تعكس نتائج بحث علمي، لدعم صانع القرار في تبني سياسات حاسمة والانتباه إلى المخاطر المحتملة:

1. توحيد القوات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال نزع سلاح الجماعات المسلحة، وإعادة دمجها في جيش وطني موحد ومهني وقوة شرطة تحت السيطرة المدنية، بحيث تكون هذه

العملية شاملة ولكن تستبعد الأفراد المتهمين بشكل موثوق بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2. يجب الاستثمار في برامج التدريب والتأهيل لقوات الأمن؛ لضمان حرفيتها والتزامها بسيادة القانون وحقوق الإنسان.
3. إرساء العدالة وسيادة القانون، وهنا يجب دعم إرساء نظام قضائي مستقل ونزيه وفعال قادر على التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها.
4. مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة عن الجرائم الخطيرة لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وردع الانتهاكات المستقبلية.
5. إصلاح اقتصادي شامل وتفكيك اقتصاد الحرب، والقضاء على مصادر الإيرادات غير المشروعة (مثل تهريب الوقود ومخططات الائتمان الاحتيالية).
6. المصالحة الوطنية وبناء التماسك الاجتماعي وتبني الثقة بين المجتمعات المختلفة، ما يقلل من نقاط الضعف التي تستغلها الجماعات المسلحة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والاستراتيجية والأدوات. مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، يناير 2024.
2. بشرى جاسم محمد، مستقبل فاغنر في القارة الإفريقية بعد أزمتها مع الدولة الروسية، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2023.
3. خالد شنوف، مجموعات الألتراس سلوك رياضي أم ظاهرة اجتماعية وسياسية، مجلة المنومة الرياضية، المجلد6، العدد (16)، 2019.
4. خالد علي، متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية العابرون للقومية ادوار الفاعلون من غير الدول السياسة الدولية، المجلد 48، العدد (192)، أبريل 2013.
5. روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. الدروع البشرية في القانون الإنساني الدولي مجلة كولومبيا للقانون العابر للحدود الوطنية، المجلد 47، 2009م، تاريخ النشر: 5 مايو/ 2010م.
7. سعد الدينار، الشركات المتعددة الجنسية، مجله السياسة الدولية، العدد (320)،2011م.
8. سليمة لدغش، الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد (1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
9. سوزي رشاد، إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا بين المهام العسكرية وعمليات التنمية الأمنية. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 10العدد (9) يناير 2021.
10. صحراء خميلي، المسؤولية الجنائية عن أنشطة المرتزقة بموجب قانون النزاعات المسلحة. مجلة التواصل للاقتصاد والقانون، العدد (51). 2017.
11. عبد الشافي عبد الدايم خليفة، شركات الأمن الخاصة في ضل القانون الدولي الإنساني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 72، العدد (72)، 2016.
12. عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب، مجلة الفانون والعلوم السياسية، الجزائر، العدد (2)، 2015.
13. فتحيه بيلاوي، حقوق الإنسان والصحة في سلسلة منشورات حقوق الإنسان، العدد (5)، سبتمبر 2010.
14. ياسين الهادي الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية، مجله كليه القانون والعلوم السياسية، السنة السادسة العدد 26 / 2024م.
15. محمد بركات صعايده، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد (1)، 2022م.
16. محسن رمضان جابر، تأثير التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011م –2023 م، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20 العدد 1 يونيو 2023م

17. محمد حمشي، عادل زقاغ، حول السياسة ما بعد الدولية: تعايش بين نظامين أم حقبة انتقالية جديدة؟ مجلة السياسات العربية، العدد (10)، يناير 2022.

18. وليد عبد الهادي العويمر ومصطفى محمد عمر سعد اثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا من 2011 2020 مجله دراسات الانسان والمجتمع العدد 2021/15م

19. نمر محمد الشهواني، مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي العام، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

20. الروسي في العمق الإفريقي، 4 يونيو 2023م، مركز المسبار للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي:- https://www.almesbar.net.

21. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم متاح على الرابط التالي:- https://www.ohchr.org/ar/instruments.

22. قواعد بيانات القانون الإنساني الدولي، البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المادة 47. متاح على الرابط التالي: -https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-47 .

23. محمد أمين الميداني، تعريف "المرتزقة في القانون الدولي، المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي :- https://acihl.org/articles.htm .

24. صباح عبد الصبور تأثيرات "اقتصاديات الحرب" على مستقبل الدولة الليبية المستقبل الابحاث والدراسات المتقدمة مايو، 2018 متاح على الرابط التالي :- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3967/ .

25. هشام الحلبي، الفاعلون المسلّحون من غير الدول والمجتمعات الافتراضية.. تحوّلات مهمة في مجال الإرهاب ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية متاع على الرابط التالي :- https://ecss.com.eg/6137 / .

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Amy Mackinnon, Russia's Shadowy Mercenaries Offer Humanitarian Aid to Clean Image, foreign policy, 22 July 2020.
2. Annette Lohmann, Who Owns the Desert? (Abuja, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 5.
3. David Brown et al., "Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations," in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), Governance in a Globalized World (USA: Brookings Institution Press, 2000), pp. 280–281.
4. Sean McFate, "Permanent Disorder: The Return of Private Armies and the Rise of the New Middle Ages," PhD thesis, London School of Economics and Political Science, 2011, p. 139.

معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية وأثرها في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب

د. طارق رمضان زنبو* أ. د. خالد مسعود يحي*

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا، وركزت الدراسة على مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب بصفتها متغيرًا مستقلًا بالدراسة، أما المتغير التابع للدراسة فهو (فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب) ، ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتبلور في معرفة العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما فرضية الدراسة فقد نصت على أنه (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة). شمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الإدارية بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا، وبلغ حجم المجتمع المستهدف (40) مفردة، واستخدمت صحيفة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية حول محاور أو متغيرات الدراسة، وخضعت (34) صحيفة استبانة للتحليل الإحصائي باستخدام حزمة التحليل الإحصائي للظواهر الاجتماعية (SPSS)، بعد أن استبعد منها (02) صحيفتا استبانة لعدم استكمال الإجابات بها. وقد استخدمت صحيفة استبانة قسمت إلى محاور عدة، المحور الأول يتعلق بالبيانات العامة للمجيبين، أما المحور الثاني فيقيس مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، والمحور الثالث يقيس مستوى التخطيط الاستراتيجي للتدريب.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

* د. طارق رمضان زنبو، مدير المركزِ القومي للبحوث والدراسات العلمية، رئيس اللجنة العلمية بالمركز.

* أ. د. خالد مسعود يحي، مستشار شؤون دراسات وأبحاث الأمن، عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.

1. أثبتت الدراسة وجود ضعف في مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب.
2. أثبتت الدراسة وجود ضعف في مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب.
3. أثبتت الدراسة أن العلاقة بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب علاقة طردية، أي أنه كلما زاد ضعف تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب زاد معها انخفاض في مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب (والعكس صحيح).
4. أثبتت الدراسة أن تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب (المتغير المستقل) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره مستقبلاً في التغير في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب (المتغير التابع) بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا.

Abstract: This study aimed at investigating the effect of the Implementation of Criteria of Training Strategic Goals Formulation (ICTSGF) upon the Efficiency of Training Strategic Planning (ETSP), understanding the elements that impact ICTSGF and ETSP in a case study from Libya' security environment. This study identified the strong positive relationship and effect between ICTSGF and ETSP of the case study organisation. The case study organisation of this study was Libyan Interior Ministry. The study' sample were targeted sample which is all managerial leaderships of the General Department of Training of Libyan Interior Ministry. The total of questioners distributed were (40) questioners, and (34) questioners were analyzed. Questioners used as a main data collection tool for this study, and data gathered were analyzed using SPSS package to approve or disapprove study' hypothesis. The study' hypothesis is (There is a significant relationship and effect between the Implementation of Criteria of Training Strategic Goals Formulation (ICTSGF), and the Efficiency of Training Strategic Planning (ETSP) in the case study department. Descriptive and analytical methodology was adopted in this study. The considered hypothesis was statistically approved. This study results that: 1) The efficiency of Training Strategic Planning (ETSP) is low, 2) The level of the Implementation of Criteria of Training Strategic Goals Formulation (ICTSGF) is low, and 3) the

Implementation of Criteria of Training Strategic Goals Formulation (ICTSGF) has strong ability impact and forecast upon efficiency of Training Strategic Planning (ETSP) of the case study department. Recommendations for developing better understanding of study' factors were given as outcomes of this study.

Keywords: The Implementation of Criteria of Training Strategic Goals Formulation (ICTSGF), Training Strategic Planning (TSP), Efficiency of Training Strategic Planning (ETSP), Descriptive and Analytical Methodology, Managerial Leaderships, Strategy Data Base, Training Needs, Strategic Goals.

المقدمة:

تُعد الأهداف الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي إحدى الجوانب المهمة في دورة حياة المنظمات لتأثيرها المباشر فيها، حيث إنه لا تخلو أية منظمة من وجود نظام أو برنامج محدد ومدروس لصياغة الأهداف الاستراتيجية، وذلك لمساعدة المنظمة على تقديم أفضل ما لديها من خدمات، ما ينعكس إيجابياً على تفعيل دور المنظمة داخل المجتمع، ومن ثم تكون قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. يعد نظام صياغة الأهداف الاستراتيجية ومعاييرها عنصراً حيوياً في عملية التخطيط الاستراتيجي بأنواعه وأشكاله المختلفة، كونها تمد القيادات الإدارية العليا بمؤشرات الأداء الرقابي والعملياتي، ومن ثم الاستفادة بها في بناء وصياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات، ومنها الخطط الاستراتيجية للتدريب، التي تعد من الأساليب العلمية التي يمكن الاعتماد عليها في استثمار الطاقات البشرية والمادية المتاحة، ما يجعل الأداء الرقابي والعملياتي يتصف بفاعلية وكفاءة أكبر.

❖ **مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:**

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحثان على الإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية، لوحظ ضعف مستوى الخطط الاستراتيجية لنشاط التدريب، وكذلك ضعف إسهام قاعدة البيانات الاستراتيجية في تحدد الاحتياجات التدريبية الفعلية، بالإضافة إلى غياب برامج التقييم الاستراتيجي للأداء التدريبي الذي يعد مرتكزاً لتطوير الخطط الاستراتيجية التدريبية، وكذلك ضعف تطبيق معايير واضحة عند صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب. ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتبلور

في معرفة العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا. وقد صيغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة تأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة؟
2. ما مستوى التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة؟
3. ما مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب بالإدارة قيد الدراسة؟

❖ **فرضية الدراسة:**

بنيت هذه الدراسة على الفرضية البحثية الآتية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا.

❖ **أهمية الدراسة:**

تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

1. هذه الدراسة أجريت بالتطبيق على إدارة من أهم إدارات وزارة الداخلية بليبيا، حيث يقع على هذه الإدارة دور تأهيل وإعداد كوادر هيئة الشرطة في كل المستويات، الأمر الذي سيسهم في خلق درجة من الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي بليبيا.
2. هذه الدراسة ركزت على تحليل أثر متغيرين، هما من المتغيرات المهمة لتطوير الأداء التنظيمي والأمني للإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا (تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب).
3. نتائج هذه الدراسة ستسهم في إثارة وتوجيه انتباه القيادات الإدارية بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية نحو الاهتمام بتطوير الخطط الاستراتيجية للتدريب لتحسين الأداء الأمني في المدى المتوسط والبعيد.

4. هذه الدراسة يمكن تطويرها من قبل الباحثين والأكاديميين، وذلك بإجراء دراسات متقدمة حول متغيرات هذه الدراسة بالتطبيق على كل إدارات وزارة الداخلية بليبيا، لتصبح دراسة في مستوى الماجستير أو الدكتوراه.

❖ **أهداف الدراسة:**

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. فهم وتحليل العلاقة التأثيرية بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.
2. قياس مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.
3. قياس مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.
4. الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها تحسين أساليب ومستوى صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، ومن ثم تحسين مستوى التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.

❖ **منهجية الدراسة:**

* **منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إن هذا المنهج أكثر ملاءمة لطبيعة متغيرات الدراسة، إذ يهدف هذا المنهج إلى جمع الحقائق والبيانات حول متغيرات الدراسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً، وتحليلها واستخلاص دلالتها. وروجعت الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة من كتب ورسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات، وتحديد مصطلحات الدراسة تحديداً دقيقاً بحيث يمكن الوصول إلى فهم عام لمتغيرات الدراسة. حلّلت البيانات الأولية للدراسة إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية المتعارف عليها: (الإحصائي الوصفي، والإحصاء التحليلي أو الاستدلالي) وجمعت البيانات الأولية باستخدام صحائف الاستبانة.

* **مجتمع الدراسة:** شمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الإدارية بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا، وبلغ حجم مجتمع الدراسة (40) مفردة.

❖ **حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: وهي مجال تركيز هذه الدراسة المتمثلة في تحليل العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية.

الحدود الزمنية: استغرقت هذه الدراسة ما يزيد عن ثلاثة أشهر لإنجازها في صورتها النهائية، وشملت هذه الفترة توزيع صحائف الاستبانة وتحليلها واستخلاص النتائج والتوصيات، وربط نتائج العرض الوصفي والتحليل الإحصائي (الاستدلالي) للبيانات الأولية المجمعة مع الإطار المنهجي للدراسة.

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على كل القيادات الإدارية بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا.

❖ **أداة الدراسة:**

جمعت البيانات الأولية للدراسة باستخدام صحائف الاستبانة، وقسمت صحيفة الاستبانة إلى محاور عدة تغطي فرضية الدراسة ومتغيراتها، كالآتي: –

المحور الأول: بيانات ديموغرافية عامة حول خصائص مفردات مجتمع الدراسة.

المحور الثاني: يقيس مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب.

المحور الثالث: يقيس مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب.

❖ **تحليل البيانات الأولية للدراسة:**

استخدم في هذه الدراسة عدد من الأدوات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة وبياناتها الأولية ومشكلتها وفرضياتها، وهذه الأدوات هي: حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية **SPSS** (الإصدار 17)، التوزيعات التكرارية، اختبار كرونباخ ألفا (البياتي، 2005: 49)، الوسط الحسابي (تشاو، 2004: 86)، الانحراف المعياري (تشاو، 2004، مرجع سابق: 118)، اختبار (Z) (العماري، والعجيلي، 2002: 509)، معامل الارتباط بيرسون (جودة، 2008: 256)، الانحدار الخطي البسيط (جودة،2008، مرجع سابق: 267)..

❖ **الإطار النظري للدراسة (الدراسات السابقة، مصطلحات الدراسة):**

1. دراسة (أبوعائشة،2012) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي وأثره على الأداء". وهي دراسة وصفية تحليلية عن الإدارة العامة وإدارة تشغيل فرع الشركة لميناء طرابلس البحري خلال الفترة من 2005 إلى 2010. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء العاملين بالشركة، واتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لإثبات الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة معتمداً على صحيفة الاستبانة في جمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين التخطيط الاستراتيجي وبين الأداء بالشركة، وكذلك وجود علاقة ارتباط عكسية سالبة بين تطبيق المعايير التي على أساسها صيغت الأهداف الاستراتيجية والأداء بالشركة قيد الدراسة.

2. دراسة (احميدة ،2010) بعنوان "متطلبات استخدام التخطيط الاستراتيجي في منظمات الأعمال، دراسة وصفية على صندوق موازنة الأسعار بليبيا". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى متطلبات استخدام التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الاقتصادية، وهدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف إلى واقع التخطيط الاستراتيجي بصندوق موازنة الأسعار، وتحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه استخدام التخطيط الاستراتيجي في المنظمة قيد الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في إثبات فرضياتها. اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبانة أداة لجمع البيانات الأولية وتوصلت إلى نتائج عدة أهمها وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى استخدام التخطيط الاستراتيجي ومدى توافر متطلبات تطبيق التخطيط الاستراتيجي، وكذلك وجود علاقة عكسية سالبة ذات دلالة معنوية بين مستوى التخطيط الاستراتيجي ومستوى المعوقات التي تواجه تطبيق التخطيط الاستراتيجي.

3. دراسة (عبد اللطيف، والتركمان، 2005) بعنوان "الرقابة الاستراتيجية وأثرها على زيادة فاعلية أداء المنظمات– دراسة تحليلية مقارنة لأنظمة الرقابة في كلٍ من مشفى الأسد الجامعي والمشفى الوطني في مدينة اللاذقية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق أسلوب الرقابة الاستراتيجية ومدى الاستفادة بمزاياها في كلٍ من مشفى الأسد الجامعي، والمشفى الوطني في اللاذقية، وأسباب عدم تطبيقها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن هناك علاقة بين كفاءة وفعالية المنظمات وأسلوب الرقابة الاستراتيجية المستخدم، وازدياد كفاءة وفعالية المنظمات باستخدام أسلوب

الرقابة الاستراتيجية، وأن هناك علاقة بين مستوى الأداء ونوع التقنية المستخدمة لقياس الأداء، وأخيراً أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين نظام المعلومات المستخدم وفعالية الرقابة الاستراتيجية، وعدم استخدام أسلوب الرقابة الاستراتيجية بشكل فعال في المشفيين قيد الدراسة.

4. دراسة (مصباح ،2004) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى أهمية وجود تخطيط استراتيجي مدروس بعدد من الشركات الصناعية بليبيا، وكذلك إثارة انتباه القيادات العليا بالشركات إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي بصفته مدخلًا لتحسين الفاعلية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته، هي: وجود وعي بالشركات قيد الدراسة بأهمية التخطيط الاستراتيجي ما أسهم في تحقيق فعالية المنظمات قيد الدراسة، كما أن وعي القيادات الإدارية أسهم في تطبيق التخطيط الاستراتيجي بالمنظمات قيد الدراسة، وأثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمات قيد الدراسة.

5. دراسة (اللوح ،2007) بعنوان "معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة". تبلورت أهداف هذه الدراسة في التعرف إلى واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية، وتحديد أهم المعوقات في تطبيقها، كذلك التعرف إلى مستوى ثقافة التخطيط الاستراتيجي والشعور بأهميته، والتعرف إلى معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي. اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي في دراسته، واعتمد صحيفة الاستبانة أداة للدراسة، واتبع الباحث أُسلوب المسح الشامل لأفراد العينة القصدية (عينة عمدية). وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 67% من أفراد العينة يوافقون على أن متطلبات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية متوافرة بمستوى مناسب، ولكنها بحاجة إلى تطوير، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات المدروسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية لصالح الجامعة الإسلامية تليها فرع جامعة الأزهر.

6. دراسة (المقرحي، 2014) بعنوان "أثر التخطيط الاستراتيجي في فاعلية أداء النوافذ الإسلامية بالمصارف الليبية التقليدية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التخطيط الاستراتيجي في فاعلية أداء النوافذ الإسلامية بمصرفي الجمهورية والتجاري الوطني بليبيا، إذ اعتمد الباحث في دراسته على تحليل

أثر العوامل الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في أداء النوافذ الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وعناصر الأداء، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومستوى الميزة التنافسية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومستوى العمليات الإنتاجية، وأخيراً وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومستوى الإبداع والابتكار.

7. دراسة (ميرة، 2013) بعنوان "أثر مكونات التخطيط الاستراتيجي على الأداء التنظيمي للمصارف التجارية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إدراك المديرين في المصارف التجارية الليبية وعددها (12 مصرفاً)، أهمية نشاط التخطيط الاستراتيجي بهذا القطاع، وقياس أثر مكونات التخطيط الاستراتيجي في عناصر الأداء التنظيمي، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: 1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات التخطيط الاستراتيجي مجتمعة على مستوى الميزة التنافسية، وكانت العناصر الاستراتيجية الأكثر تأثيرا هي: **(الخطط الاستراتيجية)** بمعامل انحدار (0.303)، **(والأهداف الاستراتيجية)** بمعامل انحدار (0.150)، 2) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات التخطيط الاستراتيجي على مستوى العمليات الداخلية، وكانت أكثر العناصر الاستراتيجية تأثيراً في العمليات الداخلية **(الرؤيا والرسالة)** بمعامل انحدار (0.308) ، **(وتحليل البيئة)** بمعامل انحدار (0.346)، 3) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات التخطيط الاستراتيجي في مستوى التعلم والابتكار، وكان أكثر العناصر الاستراتيجية تأثيراً في مستوى التعلم والابتكار هي **(الرؤيا والرسالة)** بمعامل انحدار (0.233)، **(والأهداف الاستراتيجية)** بمعامل انحدار (0.175)، **(والخطط الاستراتيجية)** بمعامل انحدار (0.258)، 4) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات التخطيط الاستراتيجي في مستوى الإنتاجية ، وكان من أكثر العناصر الاستراتيجية تأثيراً في الإنتاجية هي**(الأهداف الاستراتيجية)** بمعامل انحدار (0.236)، **(والخطط الاستراتيجية)** بمعامل انحدار(0.244)، **(والتحليل البيئي)** بمعامل انحدار (0.198)، ويعد هذا الأثر مقبولاً إحصائيا، 5) عناصر ومكونات الخطط الاستراتيجية من عناصر ومكونات الإدارة الاستراتيجية تميزت بأثرها في معظم عناصر المتغيرات التابعة (الميزة

التنافسية، التعلم والابتكار، مستوى الإنتاجية)، وهذا يفسر أهمية الخطط الاستراتيجية بصفتها عنصرًا استراتيجيًّا مهمًّا في إدارة المصارف التجارية الليبية وتطوير أدائها التنظيمي.

8. دراسة (الباروني، 2012) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي للتدريب وأثره على أداء العاملين". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مكونات التخطيط الاستراتيجي للتدريب وأثرها في أداء العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: 1) القصور في المهارات الإدارية للقيادات بالمنظمة قيد الدراسة يعد من أهم العوائق التي تواجه التخطيط الاستراتيجي للتدريب، 2) هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي للتدريب ومستوى أداء العاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط، 3) يحتاج التخطيط الاستراتيجي للتدريب إلى وضع أهداف طويلة الأجل، ونظراً لعدم استقرار الظروف البيئية في المؤسسة الوطنية للنفط فإنه لا يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية بدقة، 4) عدم وجود استراتيجية علمية للتدريب، الأمر الذي أدى إلى مشاكل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المختلفة بالمنظمة قيد الدراسة.

9. دراسة (شطح، 2014) بعنوان "التخطيط الاستراتيجي وأثره على فاعلية الأداء بالمستشفيات العامة بليبيا". هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية الأداء بمستشفى الهضبة العام بليبيا، وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة أثر ذي دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية الأداء بالمستشفى قيد الدراسة.

❖ **ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:**

هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها التي تجرى بالتطبيق على الإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية في ليبيا، ومن ثمّ نتائج هذه الدراسة قد تثري المكتبة الليبية والعربية بحقائق ومؤشرات سيستفيد بها الباحثون في تصميم أبحاثهم، وستستفيد بها القيادات الإدارية في اتخاذ قراراتها بشأن السياسات والاستراتيجيات في مجال التخطيط الاستراتيجي للتدريب والمجالات المرتبطة به، ومنها أنماط وأساليب ومعايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، كما أن هذه الدراسة هي الأولى على حد علم الباحث تجرى لتحليل العلاقة التأثيرية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية

للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بإدارة عامة، هي من أكبر الإدارات بوزارة الداخلية، وهي الإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا.

❖ **مصطلحات الدراسة:**

الاستراتيجية :هي قرارات مهمة ومؤثرة تتخذها المنظمة لدعم قدرتها في الاستفادة مما تتيحه البيئة من الفرص، ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتبنى الاستراتيجيات على مستوى المنظمة ومستوى وحداتها الاستراتيجية، وكذلك على مستوى الوظائف. (القطيمين،2003: 99).

التخطيط الاستراتيجي: هو العملية التي تحدد فيها رسالة المنظمة ووضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات، لتأمين الموارد وتخصيصها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. (Glaister &Flashaw, 1999: 107).

التخطيط الاستراتيجي للتدريب: هو عملية تحديد المتدربين والاحتياجات التدريبية للمدى المستقبلي المتوسط والبعيد، التي يعبر عنها بالأهداف الاستراتيجية للتدريب، وتحديد البرامج والسياسات والموارد اللازمة لبلوغ أهداف التدريب بأقل وقت وجهد وتكلفة. (الباروني،2012).

الأهداف الاستراتيجية: هي نتائج تحويل الرؤية الاستراتيجية ورسالة المنظمة إلى مستويات مرغوبة للأداء، فالأهداف الاستراتيجية هي النتائج النهائية المرغوبة من ممارسة الأنشطة المخططة أو اتباع الاستراتيجيات المطبقة، التي تحدد ما الذي يجب إنجازه ومتى؟ ويعبر عنها في صورة كمية، وتختلف الأهداف عن الغايات في أن الغاية هي عبارة عامة لما ترغب المنظمة في تحقيقه دون أن يكون ذلك محدداً بإطار زمني أو أن يعبّر عنها كمياً. (أبوبكر، 2000: 54 – 55).

معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية: هي مجموعة القواعد والمؤشرات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تنظيمية، مالية.... إلخ) المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمنظمة، التي على أساسها تتخذ القرارات بشأن اعتماد الأهداف الاستراتيجية للعمليات والوظائف المختلفة بالمنظمة. (الباروني،2012).

فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب: هي مستوى الأهداف التدريبية المحققة من الخطط الاستراتيجية للتدريب المطبقة، كما أنها قدرة الخطط الاستراتيجية للتدريب على تحقيق النتائج التي وضعت من أجلها بأقل وقت وجهد وتكلفة. (الباروني،2012).

- ❖ **عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة:**
- ❖ **تصميم أداة الدراسة:**

بناءً على طبيعة البيانات الأولية للدراسة، وعلى طبيعة المنهج المتبع في الدراسة وأهدافها، صمّم الباحث صحيفة استبانة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، معتمداً في ذلك على بعض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

- ❖ **اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:**
- ❖ **صدق أداة الدراسة:**

استخدم الباحثان **صدق المحكمين:** حيث عرضا صحيفة الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة، ومناهج البحث بصفة عامة، وذلك حتى يدلوا برأيهم في صحيفة الاستبانة من جوانب عديدة منها: الشكل، والصياغة، والترتيب، وسلامة البنود أو الأسئلة، ومدى مناسبتها للمتغيرات المراد قياسها. (أبو النصر، 2004: 183).

وأعدّ الباحثان الصورة المبدئية لعبارات صحيفة الاستبانة بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة الحالية، وبعد عرض صحيفة الاستبانة على بعض الزملاء الأكاديميين ومناقشتهم، أجريت بعض التعديلات عليها والتوصل إلى الصورة الأولية لها، قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين مرة أخرى، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة عبارات صحيفة الاستبانة لخصائص مفردات مجتمع الدراسة، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن تساؤلات الدراسة، بالإضافة إلى مدى ملاءمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في صحيفة الاستبانة.

❖ **ثبات أداة الدراسة:**

لقياس مدى ثبات فقرات محاور الدراسة استخدم الباحثان اختبار (كرونباخ ألفا)، وهذا الاختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصي منهم على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، ويقيس المدى الذي يقيس فيه كل سؤال نفس المفهوم، وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0،1)، ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة، فعندما تكون قيمة معامل (كرونباخ ألفا) صفراً، دل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة، أما إذا كانت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) واحدًا صحيحًا، فهذا يدل على أن هناك ارتباطاً تاماً بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل (كرونباخ ألفا) هي(0.6)، وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8)، وكلما زادت قيمته عن (0.8) كان ذلك أفضل (أبو النصر ،2004 ، مرجع سابق: 184).

والجدول رقم (1) التالي يبين معامل ثبات محاور الدراسة.

جدول رقم (1) نتائج اختبار (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة

ت	المحاور	البيان	
		عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1	تطبيق المعايير التي على أساسها تصاغ الأهداف الاستراتيجية للتدريب	26	0.873
2	فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب	29	0.893

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل كرونباخ ألفا) قد تراوح بين (0.873، 0.893) لمحوري الدراسة، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة، ما يجعله على ثقة في سلامة المقياس وصلاحيته لتحليل البيانات الأولية واختبار فرضية الدراسة.

❖ **مجتمع الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في كل القيادات الإدارية بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا، ووزعت عدد (40) صحيفة استبانة على مجتمع الدراسة، واسترجاع عدد (36) صحيفة استبانة، كما استبعد عدد (02) صحيفتي استبانة لعدم استكمال الإجابات، حسب ما هو موضح بالجدول رقم (2) الآتي:

الجدول رقم (2) يوضح توزيع صحيفة الاستبانة على مجتمع الدراسة

صحائف الاستبانة الموزعة	صحائف الاستبانة المعادة	صحائف الاستبانة غير المعادة (غير الراجعة)	صحائف الاستبانة المستبعدة	صحائف الاستبانة التي حللت	نسبة الاسترجاع
40	36	04	02	34	%85.0

❖ **ترميز بيانات الدراسة:**

بعد تجميع صحائف الاستبانة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية لصحيفة الاستبانة اختيارات وفقاً لمقياس ليكارت الثلاثي: (موافق – موافق إلى حد ما – غير موافق)، وأعطي كل من الاختيارات السابقة درجات لتعالج إحصائياً على النحو الآتي: موافق (3) ثلاث درجات، موافق إلى حد ما (2) درجتان، غير موافق (1) درجة واحدة، وعدّ الوسط الحسابي المرجح بالأوزان مساوياً للرقم (2) باعتبار أن (1+2+3)/3= (2)، ومن ثم فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية (غير موافق)، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها (2) تعبر عن درجة موافقة متوسطة (موافق إلى حد ما)، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (2) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة (موافق).

❖ **تحليل البيانات الأولية واختبار فرضية الدراسة:**

❖ **عرض البيانات الشخصية:**

- **الوظيفة:**

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات مجتمع الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مدير إدارة	3	%8.8
رئيس قسم	6	%17.6
رئيس مكتب	5	%14.7
رئيس وحدة	20	%58.8
المجموع	34	%100

يتبين من الجدول رقم (3) أن نسبة كبيرة من القيادات الإدارية بمجتمع الدراسة هم رؤساء أقسام في المستوى الإداري القيادي، حيث كانت نسبتهم 17.6%، وهذا يعطي مصداقية للإجابات المجمعة، حيث البيانات مصدرها قيادات في الخط القيادي المشرف مباشرة على وضع وتنفيذ الخطط والسياسات بالوزارة، وهم الفئة التي تلامس مباشرة الانحرافات عن الأهداف والخطط الموضوعة، ولديهم مقترحات بشأن أفضل طرق أداء الأعمال من خلال عامل الخبرة لديهم ومجال مهامهم وأعمالهم (المجال التنفيذي)، وجاءت نسبة رؤساء الوحدات 58%، 14.7% للمكاتب وهي النسبة الأكبر.

- **العمر:**

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب فئات العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 35 سنة	8	%23.5
من 35 إلى 45 سنة	7	%20.5
من 46 إلى 55 سنة	9	%26.5

من 56 إلى 60 سنة	10	%29.4
المجموع	34	%100

يبين الجدول رقم (4) أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من القيادات الإدارية من الفئة العمرية من 45-60 ونسبتهم حوالي 55.9% من مجتمع الدراسة (26.5% + 29.4%)، وهذا يؤشر إلى اتزان هؤلاء وتركيزهم الجيد ومصداقيتهم في الإجابة.

- **المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة %
ماجستير فما فوق	5	%14.7
بكالوريوس	14	%41.2
دبلوم عالٍ	7	%20.6
دبلوم متوسط	3	%8.8
ثانوية عامة	5	%14.7
المجموع	34	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية القيادات الإدارية التي استهدفت بالدراسة هم من حملة المؤهلات العالية، حيث ما نسبته 41.2% منهم من حملة البكالوريوس، ونسبة 20.6% من حملة شهادات الدبلوم العالي، ونسبة 14.7% من حملة الماجستير، بمعنى أن نسبة 76% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون مؤهلات علمية عالية، ما يعزز ثقة وصلاحية إجاباتهم بصحائف الاستبانة المستلمة منهم.

- **التخصص:**

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات مجتمع الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
علوم هندسية	4	%11.8
علوم إدارية	17	%50.0
علوم اقتصادية	4	%11.8
تخصص آخر	9	%26.5
المجموع	34	%100

من الجدول (6) يتضح أن حوالي 61% من مجتمع الدراسة يحملون مؤهلات في تخصصات إدارية وعلوم اقتصادية (50.0% + 11.8%)، وهذا مؤشر على إلمامهم بمعارف وتقنيات وأسس الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من المعارف الإدارية المرتبطة، أما الذين لديهم تخصصات في العلوم الهندسية ونسبتهم 11.8% فبعضهم ممن يعملون في وظائف قيادية تقنية في طبيعتها مثل: قسم المعلومات ومنظومة الاتصالات.

- **سنوات الخدمة:**

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري لمفردات مجتمع الدراسة حسب فئات سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية %
1سنة إلى أقل 5 سنوات	6	%17.6
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	%26.5
من 10 سنوات فما فوق	19	%55.9
المجموع	34	%100

يتضح من الجدول (7) أن أغلب القيادات الإدارية بمجتمع الدراسة، ونسبتهم 55.9% هم ممن يعملون بالإدارة العامة للتدريب لفترة من 10 سنوات فما فوق، وهذا طبعاً مؤشر جيد؛ لأن الخبرة

التراكمية بالعمل من العوامل التي تساعد على فهم النظم والعمليات الخاصة بالعمل وطرق أدائه، وكذلك تُعد الخبرة في العمل من العوامل التي تساعد على فهم وتشخيص المشكلات وإمكانية التعامل مع النظم الحديثة والإسهام في وضع الخطط والاستراتيجيات بشكل إيجابي.

- **تلقّي دورات تدريبية وتعليم في مجال التخطيط الاستراتيجي:**

الجدول رقم (8) إجابات مفردات مجتمع الدراسة حول دراستهم التخطيط الاستراتيجي وتلقيهم دورات في مجال التخطيط الاستراتيجي

السؤال	نعم		لا	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
هل درست سابقاً مواضيع عن التخطيط الاستراتيجي؟	05	%14.7	29	%85.3
هل شاركت في دورات تدريبية في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي؟	06	%17.6	28	%82.4

من الجدول رقم (8) يلاحظ أن (05) من مفردات مجتمع الدراسة أجابوا (نعم) على السؤال (هل درست سابقاً مواضيع عن التخطيط الاستراتيجي؟)، وتمثل نسبتهم (14.7%)، كما أن (29) مفردة أجابوا (لا)، وتمثل نسبتهم (85.3%). وأن عدد (06) من مفردات مجتمع الدراسة أجابوا (نعم) على السؤال (هل شاركت في دورات تدريبية في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي؟)، وتمثل نسبتهم (17.6%)، وأن عدد (28) مفردة أجابوا (لا) وتمثل نسبتهم (82.4%). هذه المؤشرات الإحصائية تعزز ثقة وصلاحية الإجابات المتحصل عليها بصحائف الاستبانة، حيث إن المجيبين لديهم القدرة والدراية بمعاني ومدلولات الأسئلة الواردة بصحائف الاستبانة.

❖ **تحليل البيانات الأولية المتعلقة بمتغيرات الدراسة:**

* **المحور الأول في الدراسة: مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب.**

الجدول رقم (9) آراء مفردات مجتمع الدراسة حول مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب

العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	الترتيب
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %			
الاحتياجات التدريبية تعد الأساس في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	04	11.8	15	44.1	15	44.1	1.68	0.684	15
معيار كفاءة وتخصص القائمين على تنفيذ البرامج التدريبية يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	09	26.5	04	11.8	21	61.8	1.65	0.884	18
معيار جودة ومستوى الوسائل التعليمية المتوافرة يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	10	29.4	09	26.5	15	44.1	1.85	0.857	11
معيار مرونة الهيكل التنظيمي يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	05	14.7	18	52.9	11	32.4	1.82	0.673	12
معيار دقة وجودة المعلومات عن أداء العاملين يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	20	58.8	08	23.5	06	17.6	2.41	0.783	1
معيار جودة ودقة المعلومات	05	14.7	13	38.2	16	47.1	1.68	0.727	16

عن مهارات ومؤهلات وخبرات العاملين يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.									
معيار إمكانية تطبيق وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للتدريب يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	11	32.4	11	32.4	12	35.3	1.97	0.834	5
معيار التزام القيادات الإدارية باستراتيجية التدريب يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	08	23.5	14	41.2	12	35.3	1.88	0.769	7
معيار عدم تعارض الأهداف الاستراتيجية للتدريب مع أهداف العاملين يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	05	14.7	06	17.6	23	67.6	1.47	0.748	22
معيار إمكانية الرقابة على مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتدريب يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	05	14.7	04	11.8	25	73.5	1.41	0.743	25
معيار ضمان جودة مخرجات العملية التدريبية يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	04	11.8	00	00.0	30	88.2	1.24	0.654	26
معيار ملاءمة أهداف الخطة الاستراتيجية للتدريب لاحتياجات الدولة يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	04	11.8	06	17.6	24	70.6	1.41	0.701	24

معيار تماشي أهداف استراتيجية التدريب مع المعايير والمقاييس الدولية يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	14	41.2	12	35.3	08	23.5	2.18	0.797	2
معيار توافر قدرات وكفاءات قادرة على إدارة وتنفيذ استراتيجية التدريب يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	08	23.5	07	20.6	19	55.9	1.68	0.843	17
معيار عدم معارضة القيادات الإدارية لأهداف الخطة الاستراتيجية للتدريب يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	10	29.4	15	44.1	09	26.5	2.03	0.758	3
معيار المرونة وإمكانية تعديل الخطة الاستراتيجية للتدريب لتناسب التغيرات في الظروف الداخلية والخارجية يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	08	23.5	09	26.5	17	50.0	1.74	0.828	14
معيار خلق فرص تدريبية عادلة لكل العاملين يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	04	11.8	12	35.3	18	52.9	1.59	0.701	20
معيار إمكانية التقييم المرحلي لنتائج تنفيذ الخطة	08	23.5	12	35.3	14	41.2	1.82	0.797	13

الاستراتيجية يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.									
معيار فهم القيادات الإدارية للجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية لمستهدفات الخطة الاستراتيجية للتدريب يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	03	8.8	14	41.2	17	50.0	1.59	0.657	19
معيار قدرات واحتياجات المتدربين يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب.	02	5.9	10	29.4	22	64.7	1.41	0.609	23
وجود رؤية استراتيجية واضحة للتدريب الداخلية يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	07	20.6	15	44.1	12	35.3	1.85	0.744	8
معيار توافر الإمكانات التقنية والمعلوماتية للتخطيط والرقابة يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	02	5.9	13	38.2	19	55.9	1.50	0.615	21
معيار التكامل والترابط بين استراتيجية التدريب والاستراتيجيات الأخرى يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	09	26.5	14	41.2	11	32.4	1.94	0.776	6
معيار خلق فرص للعمل	08	23.5	13	38.2	13	38.2	1.85	0.784	9

ودمج الثوار بوزارة الداخلية يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.									
معيار توافر الإمكانات المالية وميزانية للتدريب يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	08	23.5	13	38.2	13	38.2	1.85	0.784	10
معيار إمكانية الاستفادة بخبرات وتجارب الدول والمؤسسات الرائدة في التدريب الأمني يعد أساساً في وضع أهداف الخطط الاستراتيجية للتدريب.	11	32.4	12	35.3	11	32.4	2.00	0.816	4

الجدول رقم (9) يبين إجابات مفردات مجتمع الدراسة حول محور **(مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب)**، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(معيار دقة وجودة المعلومات عن أداء العاملين بالوزارة يعد أساساً في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب)** جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (58.8%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (2.41) بانحراف معياري (0.783).

وجاءت عبارة **(معيار ضمان جودة مخرجات العملية التدريبية يعد أساسا في وضع الخطط الاستراتيجية للتدريب)** في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (88.2%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.24) بانحراف معياري (0.654). ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، استخدم اختبار (Z) حول المتوسط

العام للعبارات المتعلقة بمحور مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، والجدول رقم (10) يبين ذلك.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على محور مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب

متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة اختبار Z	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
1.7503	0.3695	1.6452	1.8554	-619.86	0.000

الجدول رقم (10) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول (**مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب**)، ومن الجدول نلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.7503) بانحراف معياري (0.3695)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.6452 – 1.8554).

وبما أن قيمة (Z) المحسوبة تساوي (-619.86) وهي أقل من قيمة (Z) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.96)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، فإن ذلك يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول هذا المحور أقل من (2 المتوسط الافتراضي) (غير موافق)، ما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة **يؤكدون وجود قصور في مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب.**

* **المحور الثاني في الدراسة: مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب.**

الجدول رقم (11) آراء مفردات مجتمع الدراسة حول مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب

العبارات	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	الترتيب
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %			
لم تتحصل على ترشيح للتدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي للتدريب.	16	47.1	11	32.4	07	20.6	2.26	0.790	1
هناك ربط مع مؤسسات متخصصة في مجال التطوير الإداري والتدريب.	05	14.7	13	38.2	16	47.1	1.68	0.727	15
يستفاد بخلاصة نتائج البحث العلمي في مجال التخطيط الاستراتيجي للتدريب.	03	8.8	11	32.4	20	58.8	1.50	0.663	23
يستفاد بالخبراء والمتخصصين في مجال التخطيط الاستراتيجي بالإدارة.	04	11.8	07	20.6	23	67.6	1.44	0.705	24
تعقد اجتماعات نوعية مع قيادات الوزارة لوضع ملامح استراتيجية التدريب.	02	5.9	13	38.2	19	55.9	1.50	0.615	22
هناك رؤية وأهداف استراتيجية واضحة ومحددة لاستراتيجية التدريب بالوزارة.	08	23.5	06	17.6	20	58.8	1.65	0.849	19
تنشر تقارير دورية حول	06	17.6	11	32.4	17	50.0	1.68	0.768	16

الأوضاع الأمنية وأداء الوزارة.									
تشكل لجان متخصصة لتحليل تقارير الأداء والأوضاع الأمنية والخروج بمؤشرات يستفاد لها في التخطيط الاستراتيجي للتدريب.	04	11.8	06	17.6	24	70.6	1.41	0.701	25
تلقيت دورات تدريبية في مجال التدريب والتخطيط الاستراتيجي للتدريب.	07	20.6	08	23.5	19	55.9	1.65	0.812	18
هناك بيانات دقيقة حول العاملين بالوزارة وأدائهم ومؤهلاتهم.	01	2.9	05	14.7	28	82.4	1.21	0.479	29
هناك نوع من التنسيق مع القطاعات الأخرى بالدولة لمعرفة الاحتياجات الأمنية للدولة ومن ثم الاحتياجات التدريبية والأهداف الاستراتيجية بالوزارة.	02	5.9	09	26.5	23	67.6	1.38	0.604	27
هناك بيانات دقيقة حول بيوت الخبرة والمستشارين في مجال التخطيط الاستراتيجي والتطوير.	13	38.2	09	26.5	12	35.3	2.03	0.870	5
تحلل نقاط القوة والضعف في الأداء التنظيمي للشركة بناءً على معلومات وبيانات يوفرها نظام المعلومات الاستراتيجية بالوزارة.	09	26.5	12	35.3	13	38.2	1.88	0.808	6
تسعى الوزارة إلى تحقيق	15	44.1	08	23.5	11	32.4	2.12	0.880	3

									استراتيجية النمو وذلك من خلال زيادة قدراتها الإدارية والخدمية من أجل التوسع ومقابلة احتياجات المجتمع.
9	0.808	1.79	44.1	15	32.4	11	23.5	08	هناك برامج تعليمية في مؤسسات التعليم والتدريب الأمني بالوزارة لإعداد كوادر واعية ومتخصصة في مجالات التخطيط الاستراتيجي التدريبي.
12	0.828	1.74	50.0	17	26.5	09	23.5	08	يوجد بالوزارة قسم أو مكتب مختص بالتخطيط والتخطيط الاستراتيجي للتدريب.
20	0.817	1.62	58.8	20	20.6	07	20.6	07	يوجد بالوزارة أهداف استراتيجية واضحة ومحدد زمن تحقيقها.
13	0.828	1.74	50.0	17	26.5	09	23.5	08	تشارك في صياغة الأهداف الاستراتيجية للوزارة.
11	0.699	1.76	38.2	13	47.1	16	14.7	05	تتكامل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي للتدريب في الوزارة بين الكثير من الإدارات المعنية.
2	0.808	2.21	23.5	08	32.4	11	44.1	15	يوجد بالوزارة نظام معلومات يفيد في عملية التخطيط الاستراتيجي للتدريب.
8	0.869	1.82	47.1	16	23.5	08	29.4	10	تقود الاستراتيجية الحالية بالوزارة إلى تحقيق

الأهداف المطلوبة بفاعلية.									
هناك غياب للتخطيط الاستراتيجي للتدريب أساساً.	08	23.5	11	32.4	15	44.1	1.79	0.808	10
الأهداف الاستراتيجية للتدريب غير واضحة وغير محددة بوقت معين للإنجاز.	07	20.6	10	29.4	17	50.0	1.71	0.799	14
استقرار بيئة الوزارة قد يقود إلى التفكير بأنّه لا داعي لصياغة أهداف وخطط استراتيجية للتدريب.	07	20.6	05	14.7	22	64.7	1.56	0.824	21
الأهداف الاستراتيجية الموضوعة غير قابلة للقياس والمراجعة للتأكد من مدى ملاءمتها لحاجة الوزارة والدولة والتقدم الحاصل في النتائج النهائية.	04	11.8	06	17.6	24	70.6	1.41	0.701	26
الأهداف الاستراتيجية للوزارة لا تشمل جميع الأنشطة ولترتبط بالهدف الكلي للوزارة.	03	8.8	04	11.8	27	79.4	1.29	0.629	28
صعوبة الخروج برؤية مشتركة عن الخطة الاستراتيجية للتدريب بين القيادات المعنية.	08	23.5	07	20.6	19	55.9	1.68	0.843	17
يوجد نظام أو إجراءات لدراسة وتقييم البيئة الخارجية (المتغيرات الاقتصادية والسياسية	12	35.3	13	38.2	09	26.5	2.09	0.793	4

والاجتماعية والقانونية) للوزارة لمعرفة تأثيرها في الاستراتيجيات المختلفة.									
يوجد بالوزارة نظام معايير (آلية أو سياسة أو إجراءات أو منظومة أو تشريع) للتخطيط الاستراتيجي للتدريب.	13	38.2	03	8.8	18	52.9	1.85	0.958	7

الجدول رقم (11) يبين إجابات مفردات مجتمع الدراسة حول محور **(مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب)**، ومن الجدول نلاحظ أن عبارة **(لم تتحصل على ترشيح للتدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي للتدريب)** جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (47.1%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (2.26) بانحراف معياري (0.790). وجاءت عبارة **(هناك بيانات دقيقة حول العاملين بالوزارة وأدائهم ومؤهلاتهم)** في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (82.4%)، وأن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.21) بانحراف معياري (0.479). ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب، استخدم اختبار (Z) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب، والجدول رقم (12) يبين ذلك.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على محور مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب

متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة Z اختبار	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
1.7121	0.3813	1.6069	1.8172	-620.57	0.000

الجدول رقم (12) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول (**مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب**)، ومن الجدول نلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (1.7121) بانحراف معياري (0.3813)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (1.6069 – 1.8172). وبما أن قيمة (Z) المحسوبة تساوي (-620.57) وهي أقل من قيمة (Z) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.96)، وأن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، ما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول محور مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب أقل من (2 المتوسط الافتراضي) (غير موافق)، ما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة **يؤكدون على وجود ضعف في مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب**.

❖ **اختبار فرضية الدراسة:**

قبل الخوض في اختبار فرضية الدراسة، وجب تحديد القواعد التي اتبعت، المتمثلة في الآتي:

1. أن درجة الثقة المتبعة في هذه الدراسة 95%.
2. مستوى المعنوية لهذه الدراسة يساوي 0.05.
3. تم الاختبار من خلال المقارنة بين مستوى المعنوية لهذه الدراسة ويساوي 0.05 وقيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-Value).
4. يتخذ القرار الإحصائي بقبول الفرضية البديلة، ورفض الفرضية الصفرية، في حالة أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية لهذه الدراسة ويساوي 0.05.

وتنص فرضية الدراسة على أن: (**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة**).

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها في صورة إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية: (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.

الفرضية البديلة: (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.

ولمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير دال إحصائياً (لتطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب) بصفته متغيرا مستقلا على (فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب) بصفته متغيرا تابعا، استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط، والجدول رقم (13) يبين ذلك:

الجدول رقم (13) تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب على فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب

البيان	معامل الارتباط الثنائي (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F)	مستوى المعنوية المشاهد p-value
تأثير تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب على فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب	(+) 0.566	0.321	15.106	0.000

من الجدول رقم (13) يتضح أن قيمة معامل الارتباط الثنائي يساوي (0.566)، وهذا يدل على أن العلاقة بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب علاقة طردية، أي أنه كلما زاد ضعف تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب زاد معها انخفاض في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب (والعكس صحيح)، كما أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.321) ما يعني أن تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب مسؤول عن تفسير (32.1%) من التغيرات التي تحدث في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب، وأن ما نسبته (67.9%) يرجع لعوامل أخرى بالإضافة إلى عامل الخطأ العشوائي.

وحيث إن قيمة (F) المحسوبة تساوي (15.106)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية (01) (32) التي تساوي (4.17)، وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) وهو مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة، فإنه رفضت الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ما يشير إلى أن النموذج معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر، وذلك يعني إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار وكذلك إمكانية تعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة، **أي أن تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب (بصفته متغيرا مستقلا) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره في التغير في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا (المتغير التابع) مستقبلاً.**

❖ **نتائج وتوصيات الدراسة:**

❖ **نتائج الدراسة:**

أسفرت عملية تحليل البيانات الأولية للدراسة عن النتائج الآتية:

1. وجود قصور في تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب بالوزارة قيد الدراسة.
2. وجود ضعف في مستوى فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب.
3. إن العلاقة بين تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب وفاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب علاقة أثر طردية، أي أنه كلما زاد ضعف تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب، زاد معها انخفاض في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب (والعكس صحيح).
4. إن تطبيق معايير صياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب (المتغير المستقل) له القدرة على القياس والتنبؤ بتأثيره في التغير في فاعلية التخطيط الاستراتيجي للتدريب في الإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية بليبيا (المتغير التابع) مستقبلاً.
5. انخفاض مستوى تأهيل وتدريب القيادات الإدارية بالإدارة قيد الدراسة، حيث (85.3%) لم يتلقوا تعليماً في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، و (82.4%) لم يتلقوا دورات تدريبية في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي.

6. إن غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من القيادات الإدارية من الفئة العمرية من 45–60 سنة.
7. إن غالبية القيادات الإدارية التي استهدفت بالدراسة هم من حملة المؤهلات العالية، حيث ما نسبته 41.2% منهم من حملة البكالوريوس، ونسبة 20.6% من حملة شهادات الدبلوم العالي، ونسبة 14.7% من حملة الماجستير، بمعنى أن نسبة 76% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون مؤهلات عالية.
8. إن حوالي 61% من مفردات مجتمع الدراسة يحملون مؤهلات في تخصصات إدارية وعلوم اقتصادية.
9. إن أغلب القيادات الإدارية بمجتمع الدراسة ونسبتهم 55.9% هم ممن يعملون بالإدارة العامة للتدريب لفترة من 10 سنوات فما فوق.

❖ **توصيات الدراسة:**

1. دعم وحدات تجميع ومعالجة البيانات الاستراتيجية بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة لضمان توفير معلومات بالجودة والتوقيت المناسبين، لدعم عمليات التخطيط والرقابة الاستراتيجية بالإدارة قيد الدراسة.
2. الاستعانة بخبراء ومستشارين في مجال التخطيط الاستراتيجي لترشيد عملية وضع وصياغة الأهداف الاستراتيجية للتدريب.
3. تطوير الخطط التدريبية لتدريب القائمين على التخطيط الاستراتيجي للتدريب بالإدارة قيد الدراسة.
4. تطوير نظام تقارير الأداء بالإدارة قيد الدراسة، وبالشكل الذي يتيح تطوير خطط استراتيجية للتدريب أكثر فاعلية.
5. عقد ندوات وورش عمل دورية للقيادات الإدارية للتعريف بأساليب وأدوات التخطيط الاستراتيجي، لتحسين أدائهم في هذا المجال وضمان تعاونهم والتزامهم المستمرين.
6. استحداث وحدة للتخطيط الاستراتيجي بالإدارة قيد الدراسة، وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها بدقة وتوفير الحوافز المشجعة للقائمين عليها.

7. تطوير السياسات والمعايير الاستراتيجية التدريبية، بحيث تصبح واضحة ومعلنة، وبحيث تشكل إطاراً لضوابط ومعايير اتخاذ القرارات بشأن صياغة الأهداف والخطط الاستراتيجية للتدريب.
8. الالتزام من قبل القيادات الإدارية بالإدارة قيد الدراسة بتطبيق المعايير العلمية في صياغة ووضع الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للتدريب، وعدّها الأساس لعمليات الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء الاستراتيجي.

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

1. أبوبكر، مصطفى محمود (2000)، التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية: دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.
2. أبو النصر، مدحت (2004)، قواعد ومراحل البحث العلمي: دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دون طبعة، مجموعة النيل، القاهرة: مصر.
3. بن عنتر، عبد الرحمن (2010)، إدارة الموارد البشرية: المفاهيم والأسس والأبعاد الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان: الأردن.
4. البياتي، محمود مهدي (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، بدون طبعة، دار حامد، عمان: الأردن.
5. تشاو، لنكون (2004)، الإحصاء الإداري، دون طبعة، تعريب عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ، الرياض: السعودية.
6. جودة، محفوظ (2008)، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، بدون طبعة، دار وائل، عمان: الأردن.
7. الحسين، فلاح حسن (2006)، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
8. خطاب، عايدة سيد (2009)، الإدارة الاستراتيجية المتقدمة، بدون طبعة، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة: مصر.
9. صبحي، وائل محمد، الغالبية، طاهر محسن (2009)، الإدارة الاستراتيجية: منظور منهجي متكامل، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
10. العزاوي، نجم عبد الله، وآخرون (2010)، الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
11. العماري، علي عبد السلام، والعجيلي، علي حسين (2000)، الإحصاء والاحتمالات: النظرية والتطبيق، بدون طبعة، منشورات ELGA، فاليتا: مالطا.
12. القطيمين، أحمد (2003)، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وحالات، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
13. المغربي، كامل، وآخرون (1995)، أساسيات في الإدارة، الطبعة الأولى، منشورات دار الفكر، عمان: الأردن.
14. هلالي، حسين مصطفى، وآخرون (2009) التخطيط الاستراتيجي لتطوير أداء المؤسسات، بدون طبعة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.

ثانياً/ المجلات والدوريات والرسائل العلمية:

1. أبو عائشة، طارق علي (2012)، التخطيط الاستراتيجي وأثره على الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس: ليبيا.
2. أحميدة، كوثر علي (2010) متطلبات استخدام التخطيط الاستراتيجي في منظمات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس: ليبيا.

3. اللوح، عادل منصور (2007)، معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
4. الباروني، خالد مسعود (2012)، التخطيط الاستراتيجي للتدريب وأثره على أداء العاملين، مجلة المكتبات والمعلومات (علمية محكمة)، دار النخلة للنشر، العدد السابع، طرابلس: ليبيا.
5. الغالبي، ادريس (2009)، علاقة الاتجاه الاستراتيجي بالأداء التنظيمي: دراسة تطبيقية في صناعة المصارف التجارية الأردنية، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن، الأردن: عمان.
6. المقرحي، وليد محمد (2014)، أثر التخطيط الاستراتيجي في فاعلية أداء النوافذ الإسلامية– دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني بليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس: ليبيا.
7. حيدر، يونس إبراهيم (1999)، الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات والشركات، مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق: سوريا.
8. عبد اللطيف، عبد اللطيف، التركمان، حنان (2005)، الرقابة الاستراتيجية وأثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (علمية محكمة)، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، دمشق: سوريا.
9. شطح، عبد الرحمن إبراهيم (2014)، التخطيط الاستراتيجي وأثره على فاعلية الأداء بالمستشفيات– دراسة تطبيقية على مستشفى الهضبة الخضراء العام بليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس: ليبيا.
10. ميرة، أبو عجيلة على (2013)، أثر مكونات التخطيط الاستراتيجي على الأداء التنظيمي للمصارف التجارية، مجلة المعرفة للتنمية والتطوير (علمية محكمة)، جامعة أفريقيا المتحدة، العدد الأول، الزاوية: ليبيا.
11. مصباح، أحمد خلف (2004)، التخطيط الاستراتيجي وفاعلية المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس: ليبيا.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

1. Bonn, L (2001), Developing Strategic Thinking as a Core of Competency, Management Decision, MCB University Press, vol. 39, No 4.
2. Glister, K. W. & Flashed, J. R (1999), Strategic Planning: Still Going Strong? Long Range Planning, Vol. 32, No. 1.
3. Hill, Charles W. & Jones, G.R (2001), Strategic Management Theory: An Integrated Approach ,5th end, Houghton Mifflin, Co.